

التقرير السنوي 2023 والحسابات الختامية

مؤسسة الخليج للاستثمار
Gulf Investment Corporation



قائمة المحتويات

2	رسالة المؤسسة
3	المؤشرات المالية
5	أعضاء مجلس الإدارة
7	كلمة رئيس مجلس الإدارة
9	كلمة الرئيس التنفيذي
11	التقرير الاقتصادي
37	التقرير المالي
41	إدارة المخاطر
53	إفصاح بازل 3
69	البيانات المالية المجمعة
109	بيان المركز المالي المستقل
110	الاستثمارات المباشرة
111	الدليل الإداري للمؤسسة
112	العنوان

رسالة المؤسسة

إن رسالتنا هي المساهمة في تحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع التنوع الاقتصادي وتطوير الأسواق الرأسمالية في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المؤشرات المالية

2023	2022	2021	(مليون دولار أمريكي) للسنة المالية
277	169	183	إيرادات التشغيل والإيرادات الأخرى
53	47	47	مصاريف التشغيل
203	131	130	صافي الربح
في نهاية العام			
3,690	3,331	3,189	إجمالي الموجودات
507	355	539	أوراق مالية وصناديق تحمل فائدة
744	608	437	أسهم وصناديق مدارة
2,070	1,926	1,711	استثمارات ومساهمات في مشاريع
792	431	314	الودائع
2,802	2,688	2,608	حقوق المساهمين
نسب مختارة (%)			
الربحية			
9.7	6.2	6.2	العائد على رأس المال المدفوع
7.0	4.6	4.8	العائد على متوسط حقوق المساهمين المعدلة
كفاءة رأس المال			
(حسب معايير بنك التسويات)			
33.4	30.7	41.3	- إجمالي كفاءة رأس المال
33.4	30.7	41.3	- كفاءة الفئة الأولى من رأس المال
75.9	80.7	81.8	نسبة حقوق المساهمين لمجموع الموجودات
جودة الموجودات			
23.8	19.6	22.8	نسبة الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات
68.1	71.5	77.9	نسبة مخاطر دول مجلس التعاون إلى إجمالي الموجودات
السيولة			
42.4	39.6	42.6	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات
الإنتاجية			
5.2	3.6	3.9	إيراد التشغيل كمضاعف على مصاريف التشغيل

أعضاء مجلس الإدارة

مملكة البحرين

سعادة السيد هشام عبد الغفار خنجي *** **
مدير أول - إدارة الأصول العالمية
شركة ممتلكات البحرين القابضة



سعادة السيد مازن ابراهيم عبد الكريم **** *
رئيس مجلس الإدارة
رجل أعمال



المملكة العربية السعودية

سعادة السيد تركي بن إبراهيم المالك **** *
نائب رئيس مجلس الإدارة - رئيس اللجنة التنفيذية
نائب الرئيس التنفيذي - شركة سنابل للاستثمار



سعادة السيد وليد حمد الراشد الحميد *** **
الرئيس التنفيذي - الراجحي المالية



سلطنة عمان

سعادة السيدة ثريا بنت أحمد البلوشي **** **
رئيسة لجنة التدقيق
مديرة - استثمارات التنوع الاقتصادي
جهاز الإستثمار العماني



معالي السيد عبدالسلام بن محمد المرشدي *** *
رئيس جهاز الاستثمار العماني



دولة قطر

معالي الدكتور حسين علي العبدالله *** **
رئيس لجنة المخاطر
وزير الدولة



معالي الشيخ فهد بن فيصل آل ثاني **** *
وزير الدولة



دولة الكويت

سعادة السيد وليد عبدالله الروضان *** **** *
رئيس لجنة المكافآت والموارد البشرية
رجل أعمال



دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة السيد يونس حاجي الخوري **** **
وكيل وزارة
وزارة المالية



سعادة السيد سعيد راشد اليتيم *** *
وكيل الوزارة المساعد لشؤون الموارد والميزانية
وزارة المالية



* عضو اللجنة التنفيذية

** عضو لجنة التدقيق

*** عضو لجنة إدارة المخاطر

**** عضو لجنة المكافآت والموارد البشرية

كلمة رئيس مجلس الإدارة



يسرني وبالنسبة عن أعضاء مجلس إدارة مؤسسة الخليج للاستثمار أن أقدم لحضراتكم التقرير السنوي والذي يتضمن أنشطة المؤسسة ونتائجها المالية كما هي في 31 ديسمبر 2023.

لقد تمكنت المؤسسة من تحقيق أرباحاً قياسية بلغت 203 مليون دولار أمريكي في عام 2023 مقارنة مع 131 مليون دولار أمريكي في عام 2022، فيما ارتفع حجم الميزانية بحوالي 359 مليون دولار أمريكي ليصل إلى 3.7 مليار دولار أمريكي مقابل 3.3 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022.

وتواكب هذه النتائج المتميزة احتفال المؤسسة بمرور أربعين عاماً على تأسيسها بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من قبل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق المزيد من التعاون وتوثيق الروابط فيما بينها وتنمية مواردها البشرية والاقتصادية. وخلال مسيرة الأربعين عاماً، حققت المؤسسة أرباحاً صافية بلغ مجموعها 3.8 مليار دولار أمريكي، بما يزيد عن مرة ونصف من قيمة رأس المال المدفوع، وقامت بتوزيع أرباحاً نقدية بلغت 2.5 مليار دولار أمريكي. هذا وقد ساهمت المؤسسة بشكل مباشر وغير مباشر في دعم اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال تطوير العديد من مشاريع البنى التحتية والصناعية وتعزيز أداء أسواق المال الخليجية، إضافة إلى خلق فرص عمل عديدة ومتنوعة للكفاءات البشرية الخليجية.

وخلال مسيرتها، رسخت مؤسسة الخليج للاستثمار موقعها الإقليمي الرائد وأثبتت قدرتها على مواجهة التطورات الاقتصادية، ومرونتها في التأقلم مع التحديات الاقتصادية، وذلك بفضل مركزها المالي القوي ومواردها البشرية المتميزة، بالإضافة إلى سعي المؤسسة المستمر في تحسين الكفاءة التشغيلية، وزيادة القيمة المضافة للاستثمارات.

هذا وواجهت الأسواق العالمية والإقليمية تحديات اقتصادية وسياسية عديدة، حيث استمرت كبرى البنوك المركزية في تطبيق سياسات نقدية متشددة لمواجهة التضخم، إلى جانب حالات عدم اليقين المرتبطة بأداء الاقتصاد العالمي، إضافة إلى استمرار التوترات الجيوسياسية، الأمر الذي ساهم في تقلب أداء مؤشرات الأسواق بشكل كبير، إلا أننا تمكنا من مواجهة وتخطي هذه المصاعب نتيجة لجودة المحافظ الاستثمارية المملوكة للمؤسسة، وحسن إدارتها، إضافة إلى سياسة التوزيع الاستثماري المتبعة والرامية إلى تحقيق معدلات ربحية مرتفعة مقابل مستويات مخاطر مقبولة.

وانطلاقاً من أهداف إنشائها وسعيها في أن تصبح مؤسسة مالية ذات مكانة دولية مرموقة، وحرصاً على توزيع المخاطر وتوزيع مصادر الدخل، فقد استمرت المؤسسة في التركيز على نشاط الاستثمارات المباشرة، والذي يعتبر أداة رئيسية في تحقيق أهداف المؤسسة، وذلك من خلال المساهمة في مشاريع البنى التحتية في المنطقة، سواء كان ذلك من خلال إنشاء مشاريع جديدة أو المساهمة في شركات قائمة بدول المجلس وبالإشتراك مع مستثمرين خليجيين وعالميين، كشركة بايب كير (Pipecare) وشركة ألف ياء التعليمية (AlephYa) في دولة الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى التخرج من استثمارات أخرى، كبيع حصة المؤسسة في شركة بيتومات وشركة كابلات جدة في المملكة العربية السعودية ومصنع الخليج الدولي للأنابيب في سلطنة عمان. هذا إلى جانب تنوع عمل مجموعة الأسواق العالمية وسعيها إلى الاستثمار في محافظ وصناديق استثمارية مختلفة والقيام أيضاً بتوزيع الأصول المستثمرة بهدف زيادة العوائد، مع الأخذ بعين الاعتبار معدل المخاطرة المستهدف وتحقيق مقاييس أداء تفوق أداء المؤشرات القياسية المستهدفة.

وبما يدل على مدى الثقة بكفاءة الأداء ومتانة المركز المالي، فقد أكدت وكالة التصنيف الائتماني موديز (Moody's) تصنيفاتها على المدى الطويل لمؤسسة الخليج للاستثمار عند مستوى A2، وتصنيفها قصير الأجل عند P1، إضافة إلى نظرة مستقبلية مستقرة. كما أكدت وكالة فيتش (Fitch Ratings) تصنيفها على المدى الطويل للمؤسسة عند مستوى BBB+، وعلى المستوى قصير الأجل عند F1 مع نظرة مستقبلية مستقرة. هذا وجددت وكالة التصنيف الماليزية رام (RAM) تأكيد التصنيف الائتماني للمؤسسة عند AAA مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وفي الختام، يطيب لي وبالأصالة عن نفسي وبالنسبة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة الموقرين، أن أعرب عن تقديري لأصحاب السمو والنفخامة قادة دول مجلس التعاون الخليجي على دعمهم المستمر والمتواصل للمؤسسة. كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى دولة المقر، الكويت، لاستضافتها وتوفير كافة أشكال الدعم اللازم للمؤسسة. هذا ويطيب لي أيضاً أن أتوجه بخالص التقدير لأصحاب المعالي وزراء المالية في دول المجلس لحرصهم المستمر على دعم المؤسسة.

كما أود أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على جهودهم القيمة، وإلى جميع العاملين في المؤسسة على التزامهم في سبيل تحقيق أهداف المؤسسة.

مازن إبراهيم عبد الكريم

رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي



تمكنت المؤسسة وفي ذكرى تأسيسها الأربعين - بفضل من الله تعالى، أن تحقق أرباحاً قياسية هي الأعلى خلال الخمسة عشر عاماً الماضية، حيث بلغت الأرباح الصافية 203 مليون دولار مقابل 131 مليون دولار في عام 2022 وبنسبة زيادة تعادل 55%.

ويأتي هذا الإنجاز في عام اتسم بتحديات اقتصادية عديدة، كان من أبرزها استمرار السياسات النقدية المتشددة من قبل البنوك المركزية لمواجهة معدلات التضخم المرتفعة، والتي أثرت بدورها على التوقعات المرتبطة بتباطؤ أداء الاقتصاد العالمي، فضلاً عن تزايد حدة التوترات الجيوسياسية، حيث انعكست هذه العوامل وغيرها على زيادة درجة التقلبات في أسواق المال بصورة عامة. هذا وقد جاء الأداء المتميز للمؤسسة خلال هذا العام منسوبا إلى سياسة الاستثمار الحصيفة المتبعة وجودة المحافظ الاستثمارية المملوكة للمؤسسة وكفاءة إدارتها.

بلغ حجم أصول المؤسسة 3.7 مليار دولار في نهاية عام 2023، بصافي ارتفاع قدره 359 مليون دولار مقارنة بالعام السابق، فيما بلغ رصيد حقوق المساهمين 2.8 مليار دولار، مقابل 2.6 مليار دولار في نهاية عام 2022، ويشمل التغير في حقوق المساهمين أرباح السنة المالية البالغة 203 مليون دولار، والارتفاع في احتياطي التقييم والذي بلغ 16 مليون دولار.

لقد ساهم النمو الاقتصادي الملحوظ في دول مجلس التعاون الخليجي في تحسن الأداء التشغيلي لكثير من شركات محفظة الاستثمارات المباشرة ومن أهمها شركة فولاذ القابضة، والتي تدير واحدا من أكبر المجمعات المتكاملة لتصنيع الحديد والصلب في العالم، حيث سجلت أرباحاً قياسية للعام الثاني على التوالي وذلك بفضل كفاءة الإدارة إضافة إلى مستويات الطلب المرتفعة على الحديد والصلب في المنطقة واستقرار توريد مواد الخام الأساسية. هذا واستمرت مشاريع البنى التحتية في تحقيق الأرباح نظراً لطبيعة التشغيل والاتفاقيات المبرمة بينها وبين الجهات الحكومية.

وخلال العام، قامت المؤسسة بالدخول في استثمار جديد في شركة مجموعة باب كير (Pipecare) في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تعمل في قطاع الخدمات النفطية والمختصة بفحص أنابيب النفط والغاز، كما دعمت المؤسسة استثمارها في قطاع التعليم من خلال ضخ رأسمال إضافي في شركة ألف ياء (AlephYa). كما قطعت المؤسسة شوطاً كبيراً نحو إتمام استثمارين آخرين في قطاعي الخدمات النفطية والصحة والمتوقع اتمامهم خلال عام 2024.

وعلى صعيد آخر، عززت المؤسسة استثماراتها في قطاع البنية التحتية وهو ذو قيمة مضافة كبيرة وتملك به المؤسسة خبرة جيدة، حيث اكتمل تنفيذ مشروعين هما مشروع المرحلة الخامسة للطاقة الشمسية من هيئة كهرباء ومياه دبي من خلال تشغيل المرحلة الأخيرة من المشروع بطاقة إجمالية تبلغ 990 ميغاواط، وكذلك استكمال مشروع الجبيل 3A لتحلية المياه بطاقة إنتاجية تصل إلى 600 ألف متر مكعب يوميا. كما وقعت المؤسسة تحالفها الاستثماري اتفاقيات أول مشروع لخزانات المياه الاستراتيجية المستقلة في المملكة العربية السعودية.

واستمرت المؤسسة في تطبيق استراتيجيتها المتمثلة في التخارج من الاستثمارات الغير أساسية، وتقليص نسبة التركيز في المحفظة، وجذب الاستثمارات الخارجية الى المنطقة، حيث تم التخارج بصورة تامة من مصنع الخليج الدولي للألبان في سلطنة عمان، والتخارج الكامل أيضا من شركة كابلات جدة. هذا بالإضافة إلى توقيع اتفاقية بيع حصة المؤسسة بالكامل في شركة بيتومات في المملكة العربية السعودية إلى شركة ماباي الإيطالية، والتي تعد إحدى أكبر شركات مواد البناء عالميا.

من جانب آخر، فقد ساهم أداء محافظ الأسواق العالمية لدى المؤسسة في الأداء المتميز لهذا العام، حيث حققت عوائد بمقدار 10.53% مقارنةً بخسارة تقدر بحوالي 9.11% في العام السابق، ومن هذه المحافظ محفظة السندات ومحفظة صناديق التحوط ومحفظة الأسهم العالمية، حيث حققت جميعها عوائد بمقدار 6.22% و6.42% و20.33% على التوالي. ويأتي ذلك على الرغم مما شهدته هذه الأسواق من ارتفاع معدلات عدم اليقين خصوصا فيما يتعلق بأسعار الفائدة وغموض سياسات البنوك المركزية حولها.

هذا وأكدت وكالات التصنيف الائتماني العالمية تصنيفاتها للمدى الطويل لمؤسسة الخليج للاستثمار عند مستوياتها السابقة، والذي يأتي تأكيدا لمدى ثقة وكالات التصنيف بمتانة وقوة الوضع المالي للمؤسسة، حيث أن سياسة المؤسسة في تخفيض الديون ومعدلات كفاية رأس المال القوية، إضافة إلى قوة ومتانة سيولة المؤسسة والجودة العالية لمعظم الأصول وكفاية المخصصات والإدارة الحصيفة للمخاطر لهي عوامل أساسية في تأكيد التصنيف الائتماني للمؤسسة.

وفي الختام، أود أن اغتنم هذه الفرصة لأقدم بخالص امتناني وشكري الجزيل للدول المساهمة، ومجلس الإدارة، واللجان المنبثقة، على دعمهم المستمر وتوجيهاتهم السديدة، كما أود أن أعبر عن تقديري لجهود والتزام موظفي المؤسسة في مواصلة المسيرة وتحقيق رسالة المؤسسة.

إبراهيم علي القاضي

الرئيس التنفيذي

التقرير الاقتصادي

مقدمة

تراجعت وتيرة نمو الاقتصاد العالمي في عام 2023 إلى 3.1% مقابل نمو بلغ 3.5% في عام 2022، ويعزى هذا التراجع إلى السياسات النقدية الصارمة والأوضاع المالية المشددة، إلى جانب ضعف نمو الاستثمار والتجارة عالمياً. وصاحب ذلك انخفاض معدلات التضخم بشكل أسرع من المتوقع بعد أن بلغت ذروتها في عام 2022، مع تأثير النشاط الاقتصادي والتوظيف بذلك وإن كان بصورة أقل من المتوقع مما يعكس تحسن جانب العرض واستقرار توقعات التضخم عند مستوياتها المستهدفة بفعل قيام البنوك المركزية بتقييد سياساتها النقدية. ويأتي ذلك اتساقاً مع توقعات تراجع معدلات التضخم وتجنب حدوث ركود اقتصادي في الولايات المتحدة حيث ارتفعت معدلات البطالة بصورة طفيفة من 3.5% في ديسمبر 2022 مقابل 3.7% في ديسمبر 2023. هذا وتباينت معدلات النمو الاقتصادي، حيث شهدت الولايات المتحدة والعديد من دول الأسواق الناشئة والنامية نمواً أسرع من المتوقع في النصف الثاني من العام بفعل تزايد الإنفاق الحكومي والخاص على السواء، في حين شهدت منطقة اليورو نمواً ضعيفاً نتيجة ضعف ثقة المستهلكين بالتزامن مع بقاء أسعار الطاقة عند مستويات مرتفعة، إضافة إلى انخفاض وتيرة الاستثمار والتصنيع بفعل ارتفاع أسعار الفائدة. كما شهدت الصين تراجعاً في معدل النمو الاقتصادي نظراً لاستمرار أزمة السوق العقاري وانخفاض الثقة في متانة الاقتصاد الصيني. وشهد عام 2023 ركوداً في حجم نمو التجارة العالمي نتيجة لفرض مزيد من القيود على حرية التجارة واستمرار التباعد الجيو-اقتصادي.

هذا وشهد العام تقلبات متزايدة في أسعار النفط خاصة في النصف الثاني وذلك بسبب تقادم التوترات الجيوسياسية، والمخاوف بشأن توقعات الطلب العالمي على النفط، فضلاً عن التوقعات المرتبطة بإبقاء الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة عند مستوياتها المرتفعة ولتفترات زمنية أطول. وفي اقتصادات دول المجلس، تراجعت وتيرة النمو في عام 2023 عن مستواها المرتفع في عام 2022، حيث تراجعت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف في حين تحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. هذا وظلت معدلات التضخم في دول المجلس عند مستويات مقبولة بشكل عام.

1. الاقتصاد العالمي

1.1. النمو الاقتصادي العالمي

تراجعت وتيرة نمو الاقتصاد العالمي في عام 2023 إلى 3.1% مقابل نمو بلغ 3.5% في عام 2022، ويعزى هذا التراجع إلى السياسات النقدية الصارمة والأوضاع المالية المشددة، إلى جانب ضعف نمو الاستثمار والتجارة عالمياً. وصاحب ذلك انخفاض معدلات التضخم بشكل أسرع من المتوقع بعد أن بلغت ذروتها في عام 2022، مع تأثير النشاط الاقتصادي والتوظيف بذلك وإن كان بصورة أقل من المتوقع مما يعكس تحسن جانب العرض واستقرار توقعات التضخم عند مستوياتها المستهدفة بفعل قيام البنوك المركزية بتقييد سياساتها النقدية. ويأتي ذلك اتساقاً مع توقعات تراجع معدلات التضخم وتجنب حدوث ركود اقتصادي في الولايات المتحدة حيث ارتفعت معدلات البطالة بصورة طفيفة من 3.5% في ديسمبر 2022 مقابل 3.7% في ديسمبر 2023.

هذا وتباينت معدلات النمو الاقتصادي، حيث شهدت الولايات المتحدة والعديد من دول الأسواق الناشئة والنامية نمواً أسرع من المتوقع في النصف الثاني من العام بفعل تزايد الإنفاق الحكومي والخاص على السواء، في حين شهدت منطقة اليورو نمواً ضعيفاً نتيجة ضعف ثقة المستهلكين بالتزامن مع بقاء أسعار الطاقة عند مستويات مرتفعة، إضافة إلى انخفاض وتيرة الاستثمار والتصنيع بفعل ارتفاع أسعار الفائدة. كما شهدت الصين تراجعاً في معدل النمو الاقتصادي نظراً لاستمرار أزمة السوق العقاري وانخفاض الثقة في متانة الاقتصاد الصيني. وشهد عام 2023 ركوداً في حجم نمو التجارة العالمي نتيجة لفرض مزيد من القيود على حرية التجارة واستمرار التباعد الجيو-اقتصادي¹.

جدول 1: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتجارة العالمية (%)

2023	2022	2021	متوسط النمو 2019-2013	معدل نمو الناتج الحقيقي
2.9	3.3	5.9	3.4	العالم
1.7	2.9	5.6	2.3	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
2.4	1.9	5.9	2.5	الولايات المتحدة
0.6	3.4	5.3	1.9	منطقة اليورو
1.7	0.9	1.6	0.8	اليابان
4.0	3.6	6.2	4.4	دول بخلاف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
5.2	3.0	8.1	6.8	الصين
6.3	7.2	8.7	6.8	الهند
3.0	3.0	4.9	-0.4	البرازيل
1.1	5.2	10.0	3.4	معدل نمو التجارة العالمي الحقيقي

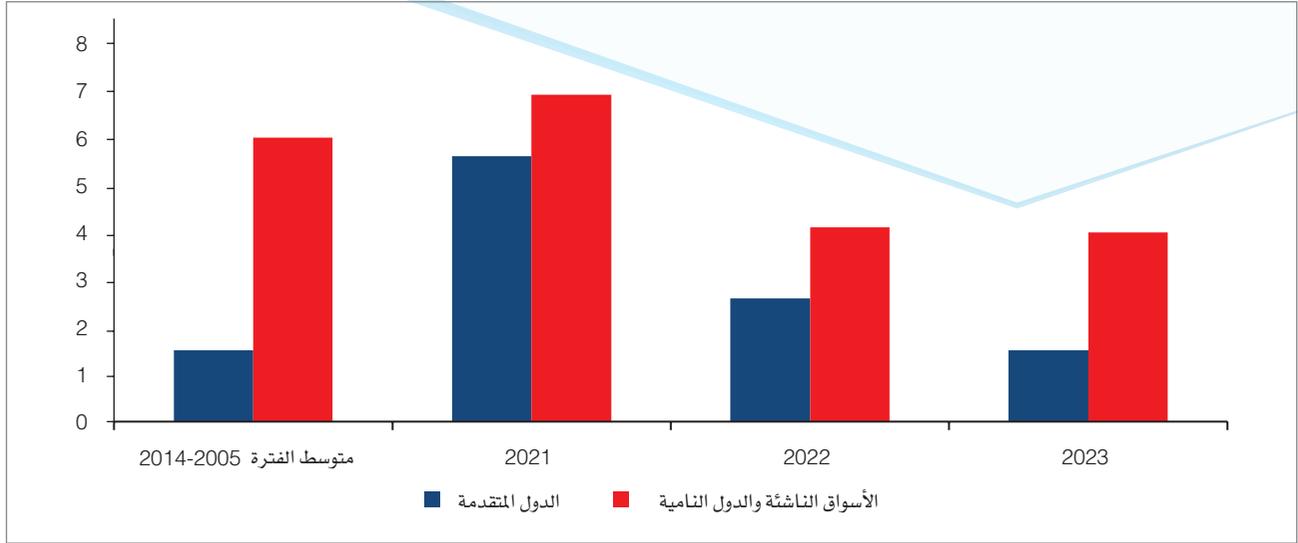
المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. «التوقعات الاقتصادية». العدد 2، نوفمبر 2023، وإدارة البحوث في المؤسسة.

واستمر الناتج المحلي الإجمالي في النمو في الاقتصادات المتقدمة وإن كان بوتيرة أقل حيث بلغ 1.6% في عام 2023 مقابل 2.6% في عام 2022، ويعكس ذلك إلى حد كبير زيادة الإنفاق الاستهلاكي والدعم المالي الحكومي بالولايات المتحدة، فيما انخفض كل من الطلب المحلي والاستهلاك الخاص في مجموعة الدول المتقدمة. ولقد ظل معدل نمو الاستثمار عند مستويات متواضعة على الرغم من انخفاض حجم الطلب الداخلي والاستهلاك الخاص والاستثمار بدول المجموعة وذلك بفعل ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وتقييد شروط الائتمان².

1. صندوق النقد الدولي. «التوقعات الاقتصادية العالمية» تحديث، يناير 2024.

2. صندوق النقد الدولي. «التوقعات الاقتصادية العالمية» أكتوبر 2023.

شكل 1: الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة والأسواق الناشئة والدول النامية (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، وإدارة البحوث في المؤسسة.

وفي الولايات المتحدة، ظل النمو مرناً في عام 2023 حيث ارتفع إلى 2.5% مقابل 1.9% في عام 2022، على الرغم من ارتفاع تكاليف الاقتراض وتقييد شروط الائتمان. وظل الإنفاق الاستهلاكي قوياً مدعوماً بمدخرات القطاع العائلي وزيادة التوظيف والتخفيضات الضريبية وزيادة الدعم المالي الحكومي. وعلى الرغم من ذلك، فقد تراجع النمو في الربع الرابع من العام، متأثراً بضعف الإنفاق العائلي وحجم الائتمان، إضافة إلى تراجع القيمة الحقيقية لمخزونات القطاع العائلي وذلك بسبب الارتفاعات الحادة في أسعار المستهلكين وأسعار الفائدة³.

أما في منطقة اليورو فقد تباطأ النمو الاقتصادي بشكل حاد من 3.4% في عام 2022 إلى 0.5% في عام 2023، نظراً لارتفاع أسعار الطاقة والذي أثر بدوره على حجم الإنفاق العائلي والتصنيع. وبعد الأداء الجيد في النصف الأول من العام والذي فاق التوقعات، تراجع النشاط الاقتصادي في النصف الثاني نتيجة تراجع أداء قطاع الخدمات بشكل أساسي والذي تأثر سلباً بالانخفاض المستمر في حجم الصادرات في ظل انخفاض القدرة التنافسية لأسعار الصادرات وضعف الطلب الخارجي عليها⁴.

وشهد أداء الاقتصاد الياباني تعافياً في النمو الاقتصادي حيث ارتفع من 1% في عام 2022 ليصل إلى 1.9% في عام 2023، وذلك بفضل زيادة الطلب الداخلي خلال النصف الأول من العام وزيادة صادرات السيارات والسياحة. وعلى الرغم من ارتفاع الأجور، فقد تأثر الاستهلاك الخاص سلباً بالتضخم وحالة عدم اليقين، إلا أن ارتفاع أرباح الشركات وزيادة الإعانات الحكومية قد أدى إلى تعزيز الاستثمار التجاري. كما استمر البنك المركزي الياباني في اتباع سياسة نقدية مواتية خلال العام على الرغم من تجاوز معدل التضخم مستواه المستهدف لأكثر من عام مع السماح بارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل وتخفيف سيطرته على منحنى العائد⁵.

أما في المملكة المتحدة، فقد تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.5% في عام 2023 وذلك بعد أن شهد نمواً ملحوظاً بلغ 4.3% في عام 2022. ونما الاقتصاد في النصف الأول من العام بشكل أقوى من المتوقع بفعل تعافي الاقتصاد من صدمات جانب العرض خاصة فيما يتعلق بانخفاض أسعار الطاقة وانخفاض أسعار البضائع والغذاء. وبحلول النصف الثاني من العام، أدت الزيادة المتواضعة في نمو الوظائف إلى ارتفاع دخل العمالة وزيادة ثقة المستهلكين. كذلك استمر الطلب المحلي في الارتفاع على الرغم من السياسة النقدية المشددة وارتفاع أسعار الفائدة⁶.

كما شهد اقتصاد الدول النامية والأسواق الناشئة ثباتاً في النمو عند معدل 4.1% في عام 2023، مقابل معدل نمو بلغ 3.2% باستثناء الصين. في حين تراجع النمو بشكل ملحوظ في النصف الثاني من العام كنتيجة لتأثر الدول المصدرة بضعف التجارة العالمية وانخفاض حجم الطلب الخارجي على السلع من قبل الدول المتقدمة، في حين أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى خفض حجم الطلب الداخلي وضعف عمليات التصنيع وانخفاض النمو في قطاع الخدمات. وقد أدى تحسن معدلات النمو وتعافي الطلب المحلي في العديد من مجموعة دول الأسواق الناشئة والدول النامية إلى التخفيف من أثر تباطؤ النمو في الصين⁷.

وارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين ليصل إلى 5.2% في عام 2023، مقابل معدل نمو قدره 3% في عام 2022، كنتيجة لانعاش النشاط الاقتصادي على الرغم من تقييد نمو الاستهلاك بسبب ارتفاع معدلات البطالة نسبياً وضعف الطلب الخارجي على نمو الصادرات. كما استمر الاستثمار في البنية التحتية بالنمو وإن كان بوتيرة أقل بسبب القيود المفروضة على التمويل، في حين تأثر النمو بتراجع نمو الاستثمارات العقارية والصناعية. وتزامن ذلك مع اتباع السلطات الصينية سياسات تحفيزية لتشمل خفض أسعار الفائدة وخفض متطلبات الودائع المطلوبة لشراء العقارات مع التوسع في حجم الدين الحكومي بغرض دعم الإنفاق⁸.

3. البنك الدولي. «آفاق الاقتصاد العالمي». يناير 2024.

4. البنك الدولي. «آفاق الاقتصاد العالمي». يناير 2024.

5. بنك اليابان المركزي. «آفاق الأداء الاقتصادي والأسعار». يناير 2024.

6. بنك إنجلترا المركزي. «تقرير السياسة النقدية». نوفمبر 2023.

7. البنك الدولي. «آفاق الاقتصاد العالمي». يناير 2024.

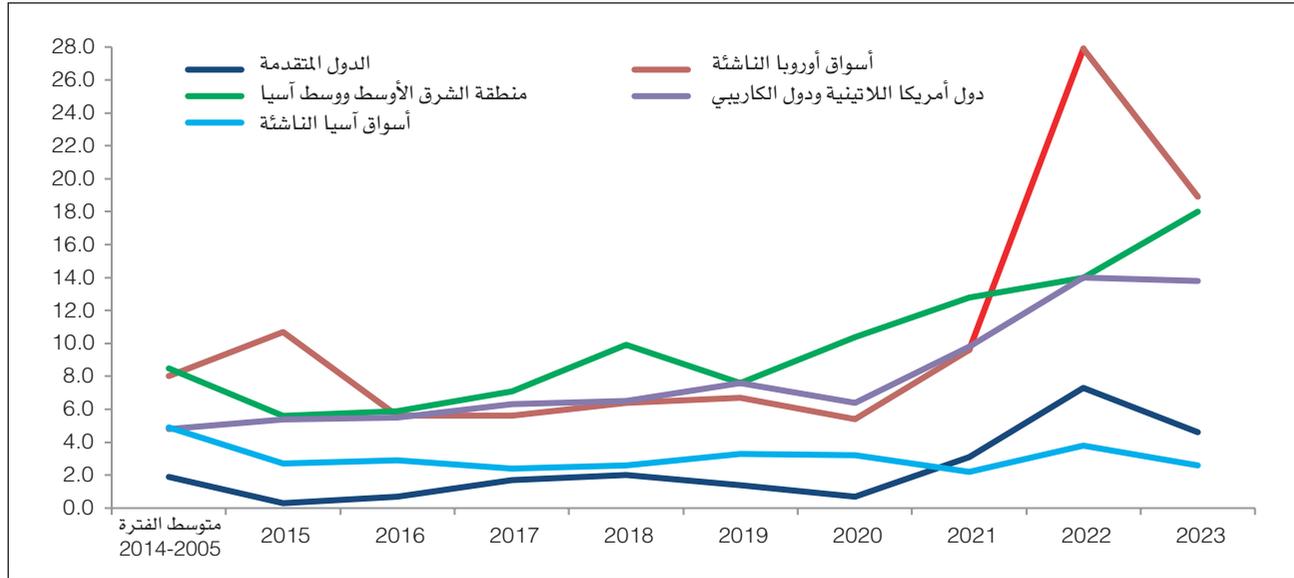
8. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. «التوقعات الاقتصادية». العدد 2. نوفمبر 2023.

1.2. انخفاض معدلات التضخم عالمياً

انخفضت معدلات التضخم الإجمالي والأساسي عالمياً في عام 2023 بعد أن وصلت مستوياتها إلى الذروة في 2022، وكان الانخفاض ملحوظاً في أسعار البضائع كنتيجة لانخفاض الطلب من قبل المستهلكين وانخفاض أسعار الطاقة والغذاء وتعا في سلاسل الإمداد. ومع ذلك فقد ظل معدل التضخم أعلى من مستوياته المستهدفة في معظم الاقتصادات المتقدمة ونحو نصف دول مجموعة الأسواق الناشئة والنامية التي تتبنى معدل مستهدف للتضخم. وفي الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، سجلت انخفاضاً في أسعار البضائع وأسعار الواردات بالتزامن مع استمرار التضخم في قطاع الخدمات والذي تأثر ب سوق العمل المقيد محلياً. وفي الولايات المتحدة، انخفضت معدلات التضخم بالتزامن مع استمرار زخم الأداء الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة، وتحسن سلاسل الإمداد، وانخفاض أسعار النفط محلياً. وجاء انخفاض معدل التضخم في منطقة اليورو بعد الارتقاع الحاد في أسعار الطاقة في السابق. أما في مجموعة دول الأسواق الناشئة والنامية، فقد انخفض معدل التضخم الإجمالي والأساسي في عام 2023 كنتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي، إلا أن التضخم ظل مرتفعاً في تلك الدول التي تعاني من ضغوط مالية وبالتزامن مع انخفاض قيم عملاتها المحلية⁹.

ولقد انخفضت معدلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة إلى 4.6% في عام 2023 من 7.3% في عام 2022، كما انخفض المتوسط السنوي للتضخم في مجموعة الأسواق الناشئة والدول النامية إلى 8.4% من 9.8% في عام 2022. وكان انخفاض التضخم شاملاً حيث تراوح معدل التضخم بين 5.6% في أوروبا و 4.1% في الولايات المتحدة و 3.2% في اليابان و 0.7% في الصين. أما إقليمياً، فقد تراوح معدل التضخم بين 18.9% في أسواق أوروبا الناشئة و 18% في أسواق دول الشرق الأوسط ووسط آسيا و 13.8% في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي و 2.6% في أسواق آسيا الناشئة والنامية¹⁰.

شكل 2: معدلات الأسعار (التغير السنوي %)



المصدر: صندوق النقد الدولي وإدارة البحوث بالمؤسسة.

1.3. التطورات المالية والنقدية

أدى انخفاض التضخم الأساسي بشكل أبطأ من المتوقع في الاقتصادات المتقدمة إلى ارتفاع التوقعات بخصوص اتجاهات أسعار الفائدة مع انخفاض أسعار الأصول المالية في بداية العام. وفي المقابل، زادت مخاطر الاستقرار المالي وتحولت الأوضاع المالية العالمية لتصبح أكثر تعقيداً مع تزايد نزوح رأس المال واتجاه سعر صرف الدولار للتزايد مما أثر سلباً على حركة التجارة والنمو. وارتفعت عائدات السندات الحكومية طويلة الأجل للاقتصادات المتقدمة إلى أعلى مستوياتها في أكتوبر من العام منذ أواخر العقد الأول من القرن العشرين نظراً لحدوث نمو أفضل من المتوقع في الولايات المتحدة مع ترقب انخفاض أسعار الفائدة وزيادة تقلبات عائد المخاطرة بمنطقة اليورو. وعلى الرغم من استمرار التعامل في الأصول ذات درجة المخاطرة العالية خلال العام والتي أدت إلى تخفيف حدة زيادة أسعار الفائدة على الأوضاع المالية عموماً، فقد كانت تقلبات الأسهم ضعيفة خلال النصف الثاني من العام. وفي مجموعة دول الأسواق الناشئة والدول النامية، فقد ظلت الأوضاع المالية مقيدة وواجهت الدول ذات الجدارة الائتمانية الأقل ضغوطاً مالية كبيرة انعكست في انخفاض قيم عملاتها مقابل الدولار ونزوح رؤوس الأموال للخارج. إلا أن العديد من تلك الدول لم تعاني ضغوطاً مالية وذلك بسبب تسارع وتيرة النمو بها وتحسن الميزان الجاري، الأمر الذي ساعد في احتواء أثر انخفاض قيم عملاتها مع بقاء نسبة خدمة الدين الخاص عند مستويات آمنة، بينما كانت تتجه للارتفاع في الصين والتي شهدت فترة من الضغوط المالية المتصاعدة¹¹.

ومع تراجع وتيرة التضخم، وإن ظل أعلى من معدله المستهدف البالغ 2%، فقد استمرت البنوك المركزية الكبرى في اتباع سياسات نقدية متشددة في عام 2023 حيث أبقى على أسعار الفائدة عند مستوياتها المرتفعة بنهاية الربع الرابع من العام خاصة في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة، حيث قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس ليستقر عند 5.5%. هذا وقام البنك المركزي الأوروبي برفع أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس ليستقر سعر الفائدة عند 4.5%. فيما قام بنك إنجلترا برفع سعر الفائدة بمقدار 175 نقطة أساس خلال العام ليستقر عند 5.25%¹².

9. البنك الدولي. «آفاق الاقتصاد العالمي». يناير 2024.

10. صندوق النقد الدولي. «التوقعات الاقتصادية العالمية». تحديث يناير 2024 وأكتوبر 2023.

11. البنك الدولي. «آفاق الاقتصاد العالمي». يناير 2024.

12. إدارة البحوث بالمؤسسة وقاعدة بيانات Bloomberg.

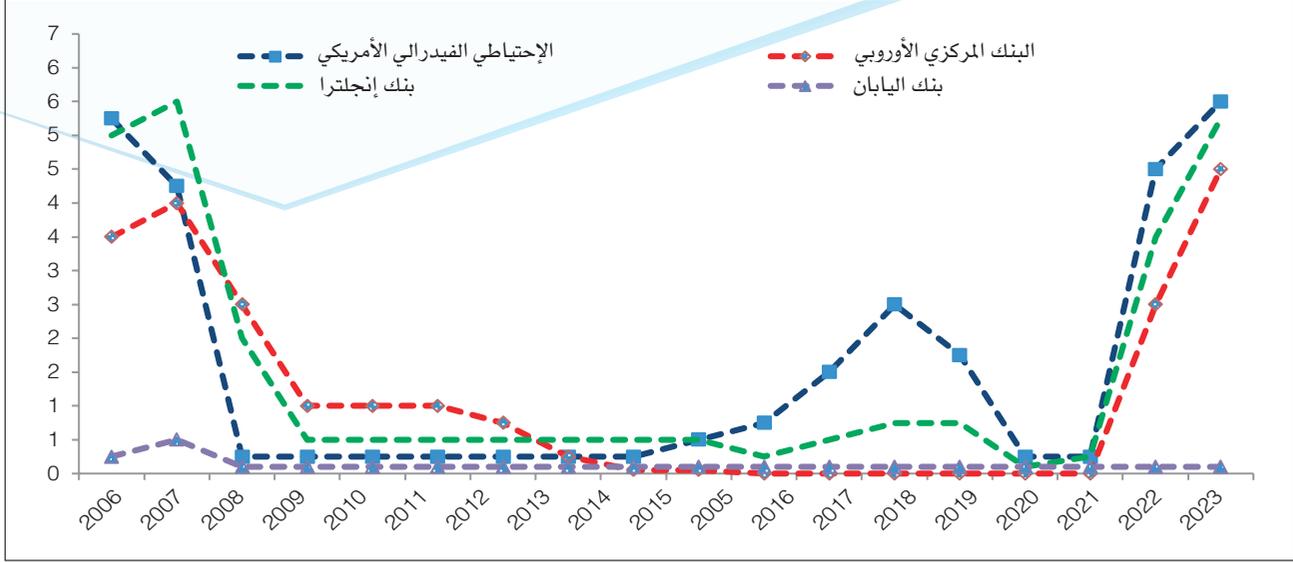
جدول 2: أسعار الفائدة قصيرة الأجل للبنوك المركزية الكبرى (%)

التاريخ	الولايات المتحدة	كندا	منطقة اليورو	المملكة المتحدة	اليابان	الصين *	الهند *
الربع الأول 2018	1.75	1.25	0.00	0.50	0.10	2.55	5.75
الربع الثاني 2018	2.00	1.25	0.00	0.50	0.10	2.55	6.00
الربع الثالث 2018	2.25	1.50	0.00	0.75	0.10	2.55	6.25
الربع الرابع 2018	2.50	1.75	0.00	0.75	0.10	2.55	6.25
الربع الأول 2019	2.50	1.75	0.00	0.75	0.10	2.55	6.00
الربع الثاني 2019	2.50	1.75	0.00	0.75	0.10	2.55	5.50
الربع الثالث 2019	2.00	1.75	0.00	0.75	0.10	2.55	5.15
الربع الرابع 2019	1.75	1.75	0.00	0.75	0.10	2.50	4.90
الربع الأول 2020	0.25	0.25	0.00	0.10	0.10	2.20	4.00
الربع الثاني 2020	0.25	0.25	0.00	0.10	0.10	2.20	3.35
الربع الثالث 2020	0.25	0.25	0.00	0.10	0.10	2.20	3.35
الربع الرابع 2020	0.25	0.25	0.00	0.10	0.10	2.20	3.35
الربع الأول 2021	0.25	0.25	0.00	0.10	0.10	2.20	3.35
الربع الثاني 2021	0.25	0.25	0.00	0.10	0.10	2.20	3.35
الربع الثالث 2021	0.25	0.25	0.00	0.10	0.10	2.20	3.35
الربع الرابع 2021	0.25	0.25	0.00	0.25	0.10	2.20	3.35
الربع الأول 2022	0.50	0.50	0.00	0.75	0.10	2.10	3.35
الربع الثاني 2022	1.75	1.50	0.00	1.25	0.10	2.10	3.35
الربع الثالث 2022	3.25	3.25	1.25	2.25	0.10	2.00	3.35
الربع الرابع 2022	4.50	4.25	2.50	3.50	0.10	2.00	3.35
الربع الأول 2023	5.00	4.50	3.50	4.25	0.10	2.00	3.35
الربع الثاني 2023	5.25	4.75	4.00	5.00	0.10	1.90	3.35
الربع الثالث 2023	5.50	5.00	4.50	5.25	0.10	1.80	3.35
الربع الرابع 2023	5.50	5.00	4.50	5.25	0.10	1.80	3.35

* سعر الفائدة المستخدم للصين والهند هو سعر إعادة الشراء العكسي لمدة أسبوع.

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

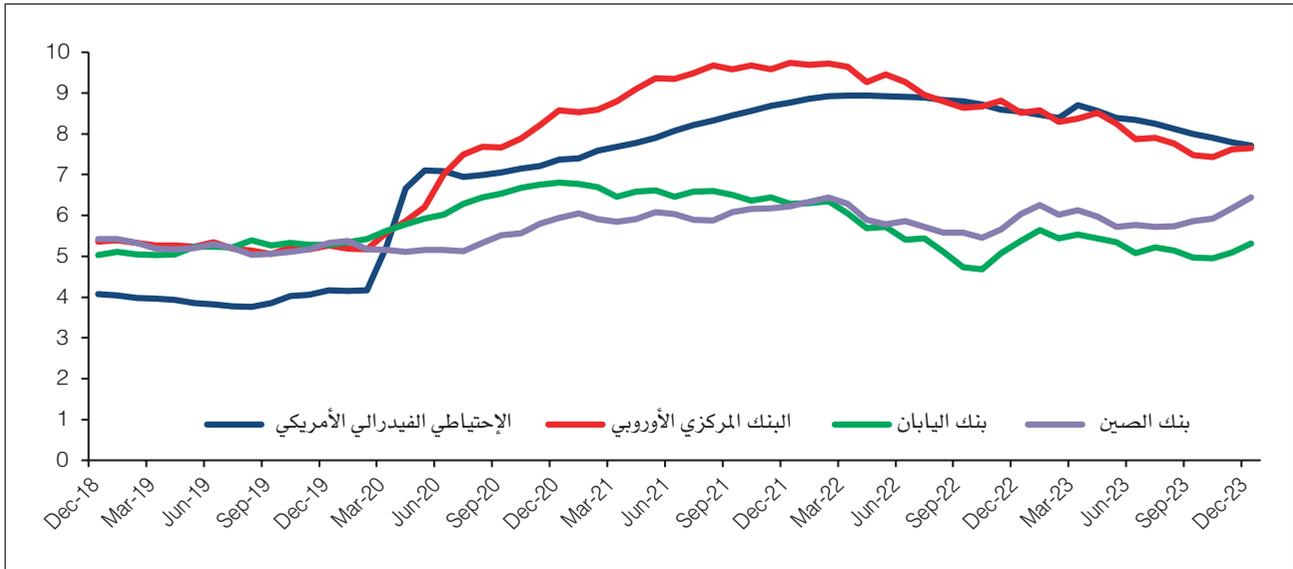
شكل 3: أسعار الفائدة قصيرة الأجل للبنوك المركزية الكبرى (%)



المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

واستمرت البنوك المركزية الكبرى في خفض ميزانيتها خلال العام ليصل حجم الأصول المالية لديها بنهاية شهر ديسمبر 2023 إلى 27.1 تريليون دولار، وبانخفاض سنوي قدره 4.8% عن مستواه في ديسمبر 2022 والبالغ 28.5 تريليون دولار. وانخفض إجمالي أصول الاحتياطي الفيدرالي ليصل إلى 7.7 تريليون دولار وبانخفاض سنوي قدره 9.8%، فيما انخفض إجمالي أصول البنك المركزي الأوروبي ليصل إلى 7.7 تريليون دولار وبانخفاض سنوي قدره 10.1%، في حين ارتفع إجمالي أصول بنك الصين المركزي ليصل إلى 6.4 تريليون دولار وبارتفاع سنوي بلغ 6.5%، كما انخفض حجم الأصول أيضاً نسبياً في اليابان ليصل إلى 5.3 تريليون دولار وبانخفاض سنوي قدره 1.0%.

شكل 4: حجم الأصول المالية لدى البنوك المركزية الكبرى (%)



المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

1.4. أسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال

1.4.1. تحركات أسعار الصرف

انخفض المؤشر الخاص بسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى لأقل من 118 في يوليو 2023، بعد أن وصل لأعلى مستوياته في أواخر سبتمبر 2022 وهو 128.32، ووصل إلى أكثر من 124 في أواخر أكتوبر قبل أن يتراجع إلى 120 في نوفمبر. ومع بداية العام انخفض سعر الدولار أمام اليورو مع توقع قيام الاحتياطي الفيدرالي بخفض وتيرة رفع أسعار الفائدة وقيام البنك المركزي الأوروبي بزيادة أسعار الفائدة بوتيرة عالية. ومع حلول منتصف العام، كان سعر صرف اليورو مقابل الدولار يساوي 1.12 مقابل 1.07 عند بداية العام إلا أن سعر صرف الدولار أمام اليورو والعملات الرئيسية الأخرى قد شهد تصاعداً في الفترة ما بين أغسطس وأكتوبر من العام بالتزامن مع ارتفاع عوائد السندات الحكومية الأمريكية طويلة الأجل، في حين تراجع سعر صرف الدولار أمام اليورو والعملات الأخرى بحلول نوفمبر من العام بالتزامن مع انخفاض عوائد تلك السندات¹⁴.

1.4.2. تدفق المحافظ في الأسواق الناشئة

تمكنت الأوراق المالية في الأسواق الناشئة من جذب تدفقات نقدية داخلية بمقدار 177.4 بليون دولار في عام 2023، منها 137 بليون دولار في شكل تدفقات لأسواق الدين و40.4 بليون دولار في شكل تدفقات لأسواق الأسهم، وبارتفاع قياسي عن مستواها في عام 2022 والبالغ 40.1 بليون دولار. وبلغت تدفقات الأسهم والدين عبر الأسواق الناشئة في آسيا حوالي 93.25 بليون دولار، تليها منطقة أوروبا الناشئة بنحو 43.24 بليون دولار، ثم أمريكا اللاتينية بتدفقات داخلية بلغت 41.87 بليون دولار، في حين شهدت منطقة أفريقيا والشرق الأوسط تدفقات نقدية خارجة بلغت 0.94 بليون دولار. وفي شهر ديسمبر، شهدت الأسواق الناشئة تدفقات ديون وأسهم داخلية بلغت 29.1 بليون دولار منها 11.1 بليون دولار تدفقات أسهم و18 بليون دولار تدفقات ديون، بينما شهدت الصين تدفقات أسهم خارجة بلغت 3.4 بليون دولار، إضافة إلى تدفقات داخلية لشراء الدين بلغت 0.2 بليون دولار. وبخلاف الصين، فقد شهدت الأسواق الناشئة تدفقات ديون وأسهم داخلية بلغت 32.3 بليون دولار خلال شهر ديسمبر منها 10.9 بليون دولار تدفقات دين و21.4 بليون دولار تدفقات أسهم. وتعكس تدفقات الدين للأسواق الناشئة وجود بيئة استثمارية مواتية مدعومة بتوقعات قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي باتباع سياسة نقدية مرنة مع تقادي حدوث كساد بالولايات المتحدة وأداء إيجابي لأسواق الدين بالعملة المحلية¹⁵.

جدول 3: صافي تدفقات غير المقيمين للأسهم والسندات الخاصة بالأسواق الناشئة (بليون دولار)

تدفقات الديون	آسيا الناشئة	أمريكا اللاتينية	أوروبا الناشئة	منطقة أفريقيا والشرق الأوسط	الإجمالي
تدفقات الديون					
2020	134.76	78.09	52.13	98.62	363.61
2021	160.16	73.81	38.80	66.28	339.05
2022	-4.88	17.65	6.89	0.42	20.07
2023	75.28	37.34	24.72	-0.33	137.00
الإجمالي	365.32	206.89	122.54	164.99	859.73
تدفقات الأسهم					
2020	-55.50	10.99	40.55	23.14	19.19
2021	-57.37	27.71	58.60	28.32	57.27
2022	-32.96	34.14	12.08	6.81	20.06
2023	17.97	4.53	18.52	-0.60	40.42
الإجمالي	-127.86	77.37	129.76	57.67	136.94
إجمالي المحفظة (أسهم وديون)					
2020	79.26	89.08	92.68	121.77	382.80
2021	102.79	101.52	97.41	94.60	396.33
2022	-37.84	51.79	18.96	7.23	40.14
2023	93.25	41.87	43.24	-0.94	177.42
الإجمالي	237.46	284.26	252.29	222.66	996.68

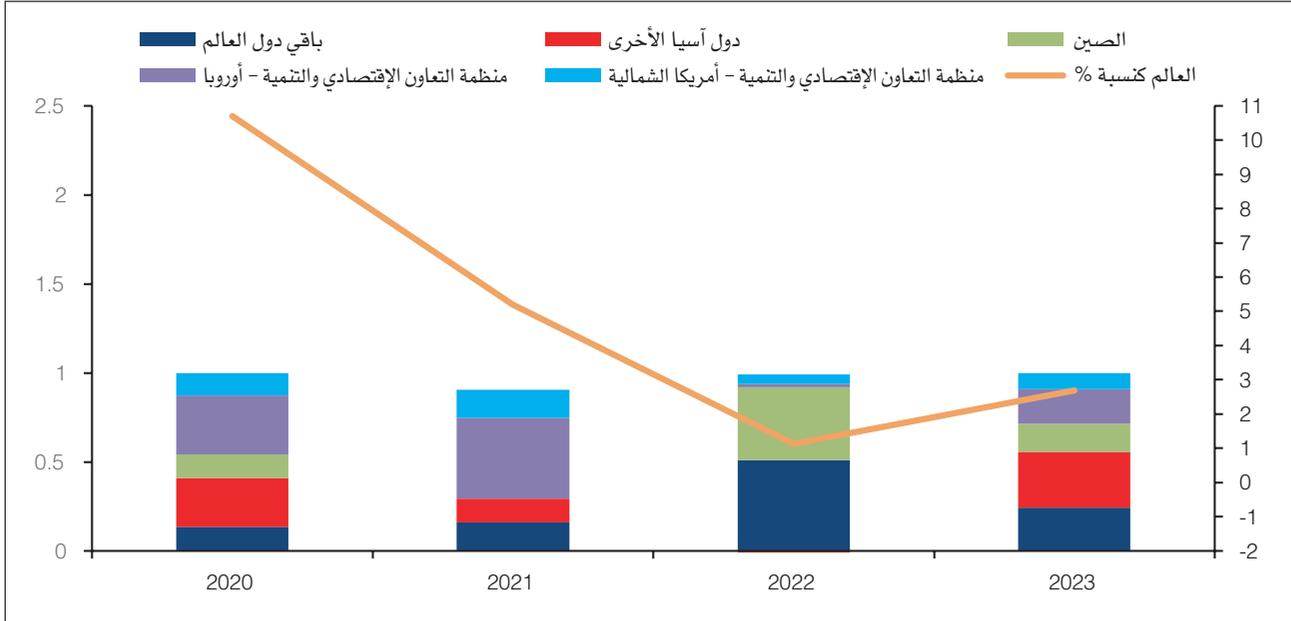
المصدر: معهد التمويل الدولي، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

14. يوايس بنك، 6 ديسمبر 2023.
15. معهد التمويل الدولي، «تقرير تدفق رأس المال»، يناير 2024.

1.5. التجارة العالمية

ومع انخفاض حجم الطلب الخارجي والتحول من جانب الاستهلاك إلى قطاع الخدمات، واتباع الدول لسياسات تجارية أكثر تشدداً، فقد انخفض النمو في حجم التجارة العالمي. وانكسرت تجارة السلع لتعكس انخفاض النمو بالاقتصادات المتقدمة الرئيسية ومجموعة الأسواق الناشئة والنامية، بالتزامن مع حدوث تباطؤ حاد في نمو الإنتاج الصناعي العالمي. وتباينت حركة التجارة العالمية عبر الدول كنتيجة لحدوث تحولات في تركيبة الطلب الخارجي، حيث تأثر مصدري السلع بمجموعة الأسواق الناشئة والنامية بضعف الطلب العالمي على تجارة السلع بينما استفادت دول المجموعة من مصدري الخدمات بنمو النشاط في قطاع الخدمات خاصة قطاع السياحة¹⁶.

شكل 5: المساهمة في نمو التجارة العالمي (%)



المصدر: إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، نوفمبر 2023.

وانخفض متوسط النمو في حجم التجارة العالمية إلى 0.4% في عام 2023، بعد أن شهد نمواً قدره 5.2% في عام 2022، وأقل من المتوسط طويل الأمد والبالغ 2.8%. وتزايد حجم التجارة في الاقتصادات المتقدمة بنسبة 0.3% مقابل نمو بلغ 0.6% في الأسواق الناشئة والنامية بعد ارتفاع بلغت نسبته 6.1% و3.7% على الترتيب في عام 2022. وسجل حجم الصادرات في الاقتصادات المتقدمة نمواً بلغ 1.8% في عام 2023، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 5.3% في عام 2022، ومنخفضاً عن المتوسط طويل الأمد والبالغ 2.6%. في حين سجل حجم الصادرات في الأسواق الناشئة والدول النامية انكماشاً قدره 0.1% في عام 2023، بعد نموه البالغ 4.1% في عام 2022. هذا وزاد حجم واردات الدول المتقدمة بنسبة 0.1% بعد ارتفاع قدره 6.7% في عام 2022، في حين ارتفع حجم واردات الأسواق الناشئة والدول النامية بنسبة 1.7% في عام 2023 مقابل زيادة بلغت 3.2% في عام 2022¹⁷.

جدول 4: حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)

2023		2022		متوسط 2015-2024		حجم التجارة العالمية (%)
الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	
0.1	1.8	6.7	5.3	2.9	2.6	الدول المتقدمة
1.7	-0.1	3.2	4.1	2.4	3.1	الأسواق الناشئة والدول النامية
0.4		5.2		2.8		حجم التجارة العالمية (%)

المصدر: دائرة البحوث بالمؤسسة وصندوق النقد الدولي.

2. ديناميكيات أسعار النفط

استهلت أسعار النفط الخام العام 2023 بمستويات متواضعة نتيجة تأثيرها بمخاوف التعافي الاقتصادي في الصين، وضعف مستويات الطلب العالمي على النفط، والسياسات النقدية المشددة من قبل البنوك المركزية الرئيسية، بالإضافة إلى احتمالات حدوث حالة من الركود الاقتصادي عالمياً.

16. البنك الدولي. «آفاق الاقتصاد العالمي». يناير 2024، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. «التوقعات الاقتصادية»، العدد 2، نوفمبر 2023.
17. صندوق النقد الدولي. «توقعات الاقتصاد العالمي» إصدار أكتوبر 2023 ويناير 2024.

شكل 6: أسعار نفط خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت لعام 2023 (دولار/برميل)

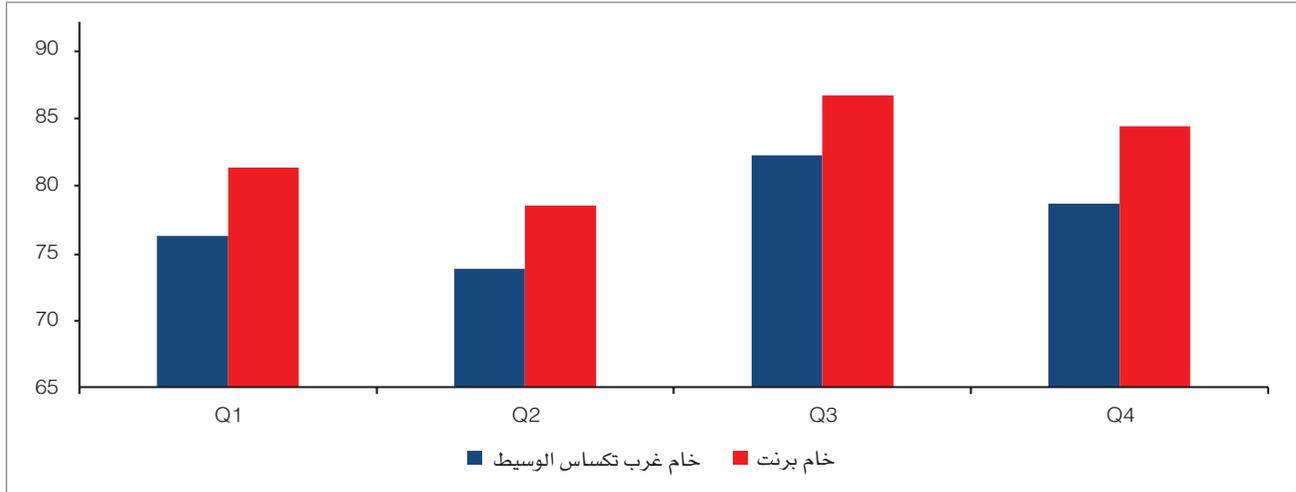


المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

بلغ متوسط سعر خام غرب تكساس الوسيط 77.6 دولار للبرميل في عام 2023 مقارنة مع 94.5 دولار للبرميل في عام 2022، بينما بلغ متوسط سعر خام برنت 82.6 دولار للبرميل في عام 2023 مقابل 101.1 دولار للبرميل لعام 2022. ولقد بدأ سعر خام غرب تكساس الوسيط العام عند 80.2 دولار للبرميل فيما بلغ 71.6 دولار للبرميل مع نهاية عام 2023، في حين افتتح خام برنت العام عند 81.3 دولار للبرميل ثم انخفض إلى 77.6 دولار للبرميل في نهاية العام.

ومع حلول الأسبوع الثاني من شهر مارس، سجلت أسعار النفط أدنى مستوى لها خلال العام، حيث انخفض سعر خام غرب تكساس إلى 66.7 دولار للبرميل فيما انخفض سعر خام برنت إلى 71.4 دولار للبرميل. هذا وبلغت أسعار النفط مستوياتها الأعلى للعام مع نهاية شهر سبتمبر، حيث بلغت 93.6 دولار للبرميل لخام غرب تكساس الوسيط و97.8 دولار للبرميل لخام برنت.

شكل 7: المتوسط السعري لخام غرب تكساس الوسيط وخام برنت لعام 2023 (ربع سنوي - دولار/برميل)



المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

وخلال الربع الأول، تأثرت أسعار النفط بعدة عوامل منها احتمالات التعافي الاقتصادي في الصين ومخاوف التشدد في سياسات الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة، وتوقعات حدوث ركود اقتصادي عالمي، إضافة إلى انخفاض سعر الدولار.

هذا وقامت منظمة أوبك وحلفاؤها في شهر إبريل وبشكل غير متوقع بالاتفاق على خفض الإنتاج بأكثر من مليون برميل يومياً، الأمر الذي أدى إلى زيادة احتمالات ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض التوقعات المرتبطة بالنمو الاقتصادي العالمي. هذا ومع استقرار أزمة البنوك في الولايات المتحدة بدأت أسعار النفط في التعافي من مستوياتها الدنيا خلال العام. إلا أن ذلك كان تعافياً قصيراً الأمد إذ أدى ظهور المخاوف المرتبطة بقوة أداء الاقتصاد الصيني واحتمالات حدوث ركود اقتصادي إضافة إلى احتمالات تجدد أزمة البنوك في الولايات المتحدة إلى تراجع أسعار النفط مرة أخرى.

ومع نهاية النصف الأول من العام، فقدت أسعار النفط حوالي 12% و8% لكل من خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت على التوالي، على خلفية التعافي المتواضع في الصين وتشدد السياسات النقدية في الولايات المتحدة وأوروبا. هذا وبدأت أسعار النفط في التحسن بنهاية شهر يوليو نتيجة إعلان الصين التوجه لإقرار مجموعة من المحفزات لدعم الاقتصاد.

ولقد بدأت أسعار النفط بالتعافي في شهر سبتمبر مدعومة بتخفيض الإنتاج من قبل منظمة أوبك وحلفاؤها وارتفاع حجم استهلاك النفط الخام، إضافة إلى تطبيق المزيد من سياسات التحفيز في الصين. وفي أواخر الشهر، بلغت أسعار النفط أعلى مستوى لها خلال العام قبل أن تفقد الزخم في شهر أكتوبر نتيجة التوقعات بقيام الاحتياطي الفيدرالي بالإبقاء على مستويات أسعار الفائدة عند مستوياتها المرتفعة ولمدة زمنية أطول، وارتفاع سعر الدولار، إضافة إلى احتمالات تراجع الطلب على النفط بالتزامن مع بطء النمو الاقتصادي عالمياً. وبحلول نهاية شهر أكتوبر، فقدت أسعار النفط حوالي 50% من المكاسب التي تم تحقيقها والتي تلت اندلاع أحداث السابع من أكتوبر. هذا واستمرت الأسعار في الانخفاض في شهر نوفمبر نتيجة انخفاض المخاطر المرتبطة بتداعيات حرب الشرق الأوسط، والتوقعات حول ضعف الطلب العالمي، إضافة إلى عدم تواصل منظمة أوبك وحلفائها إلى إقرار المزيد من تقليص حجم الإنتاج. ولقد أثرت عدة عوامل على أسعار النفط في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام، وعلى الأخص ارتفاع حجم إنتاج الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك من جهة، وعدم كفاية تقليص الإنتاج من قبل تحالف أوبك من جهة أخرى، وكذلك ارتفاع المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط، خاصة مع تزايد الهجمات في منطقة البحر الأحمر.

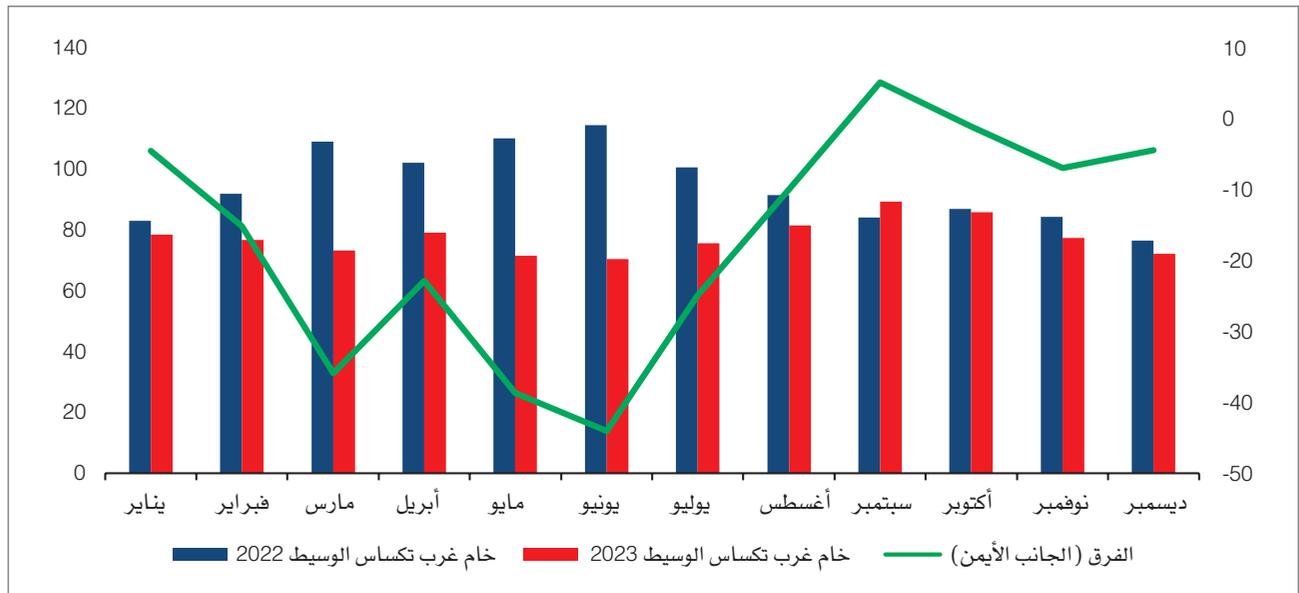
هذا كما بلغ متوسط سعر خام غرب تكساس الوسيط 74.9 دولار للبرميل للعام في النصف الأول من 2023 مقابل 80.3 دولار للبرميل في النصف الثاني، وذلك بالمقارنة مع 101.7 دولار للبرميل في النصف الأول من عام 2022 و87.4 دولار للبرميل في النصف الثاني من عام 2022. ولقد جاء هذا أقل نسبياً من متوسط سعر خام برنت والبالغ 79.7 دولار للبرميل في النصف الأول من 2023 و85.3 دولار للبرميل في النصف الثاني، مقابل 107.3 دولار للبرميل في النصف الأول لعام 2022 و94.9 دولار للبرميل في النصف الثاني من عام 2022.

جدول 5: متوسط أسعار النفط ربع سنوية في عامي 2023 و2022

خام برنت (دولار/برميل)			خام غرب تكساس الوسيط (دولار/برميل)			
التغير (%)	2023	2022	التغير (%)	2023	2022	
-19.56%	81.22	100.96	-19.50%	76.13	94.58	الربع الأول
-31.12%	78.38	113.80	-32.34%	73.71	108.94	الربع الثاني
-14.47%	86.53	101.17	-10.93%	82.10	92.18	الربع الثالث
-5.00%	84.26	88.70	-4.99%	78.52	82.65	الربع الرابع

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

شكل 8: المتوسط الشهري لأسعار خام غرب تكساس الوسيط في عامي 2023 و2022 (دولار/برميل)



المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

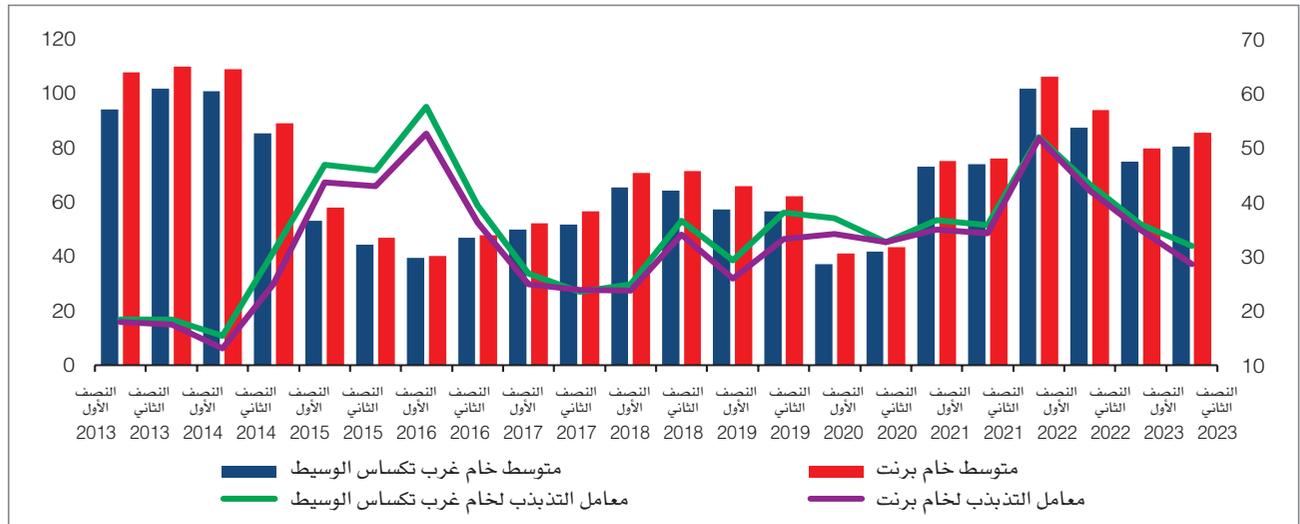
وبالمقارنة مع النصف الأول من العام، ارتفعت أسعار النفط الخام حوالي 7% خلال النصف الثاني من عام 2023. هذا وانخفض متوسط معامل التذبذب السنوي لخام غرب تكساس الوسيط من 47.6% في عام 2022 إلى 33.7% في عام 2023، بينما تراجع بالنسبة لخام برنت من 46.5% في عام 2022 إلى 31.6% في عام 2023.

جدول 6: متوسط أسعار وتقلبات خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت (دولار/برميل)

خام برنت		خام غرب تكساس الوسيط		
معامل التذبذب (%)	المتوسط	معامل التذبذب (%)	المتوسط	
17.99	107.84	18.41	94.23	النصف الأول 2013
17.51	109.82	18.44	101.73	النصف الثاني 2013
13.09	108.90	15.40	100.91	النصف الأول 2014
24.93	89.08	30.75	85.36	النصف الثاني 2014
43.67	58.11	46.93	53.23	النصف الأول 2015
42.93	46.82	45.90	44.34	النصف الثاني 2015
52.64	40.23	57.58	39.48	النصف الأول 2016
36.30	47.92	39.39	47.02	النصف الثاني 2016
24.92	52.20	26.81	50.06	النصف الأول 2017
23.84	56.60	23.55	51.77	النصف الثاني 2017
23.77	70.79	24.91	65.44	النصف الأول 2018
34.05	71.46	36.59	64.28	النصف الثاني 2018
25.97	65.88	29.35	57.36	النصف الأول 2019
33.21	62.27	38.11	56.66	النصف الثاني 2019
103.59	41.15	486.84	37.28	النصف الأول 2020
32.68	43.57	32.68	41.74	النصف الثاني 2020
35.02	75.28	36.66	73.11	النصف الأول 2021
34.26	76.12	35.8	73.97	النصف الثاني 2021
51.78	106.15	51.94	101.90	النصف الأول 2022
42.15	93.93	43.27	87.41	النصف الثاني 2022
34.84	79.79	35.92	74.91	النصف الأول 2023
28.59	85.56	31.94	80.47	النصف الثاني 2023

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

شكل 9: متوسط أسعار ومعامل تذبذب خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت (دولار/برميل، %)



المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

2.1 أساسيات سوق النفط والأسعار

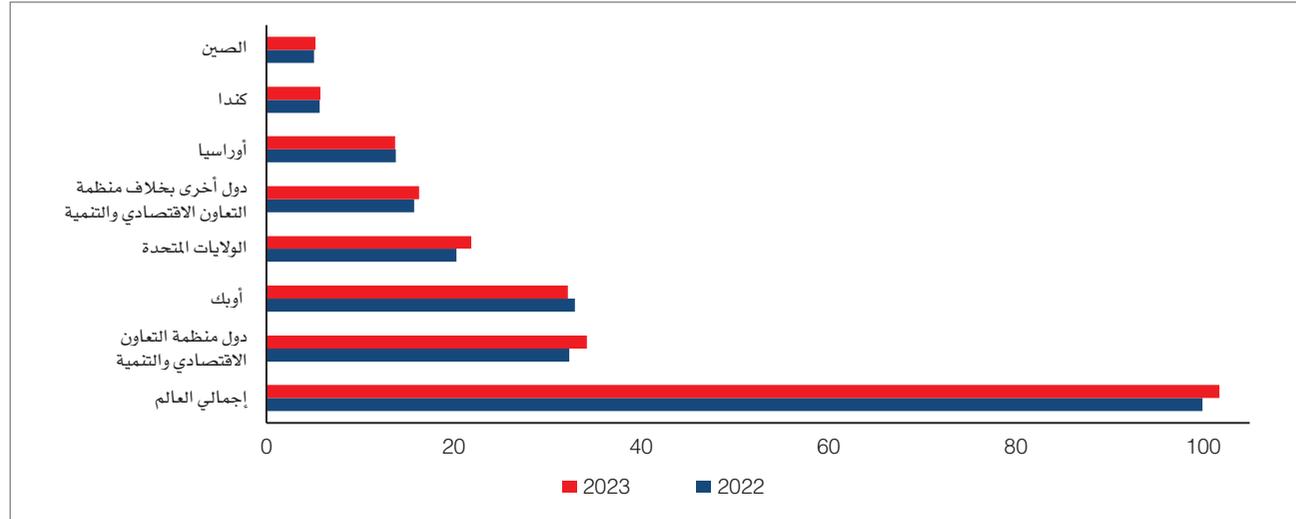
ارتفع إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام في عام 2023 إلى 101.7 مليون برميل يومياً، أي بزيادة قدرها 1.7%، وذلك مقارنة مع 99.9 مليون برميل يومياً في عام 2022. هذا وارتفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام بنسبة 7.8%، وذلك من 20.3 مليون برميل يومي في عام 2022 إلى 21.88 مليون برميل يومياً في عام 2023، فيما بلغ الإنتاج الكلي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 34.2 مليون برميل يومياً مقارنة مع 32.3 مليون برميل يومياً في العام 2022 وبزيادة نسبتها 5.7%. هذا وانخفض متوسط حجم إنتاج منظمة أوبك بنسبة 2.2%، أو من 32.9 مليون برميل يومياً في عام 2022 إلى 32.1 مليون برميل يومياً في عام 2023، كما انخفض في مجموعة دول أوراسيا من 13.8 مليون برميل يومياً في عام 2022 إلى 32.1 مليون برميل يومياً في عام 2023¹⁸.

جدول 7: الإنتاج العالمي من البترول في عام 2023 (مليون برميل/يوم)

2023	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
34.21	35.07	34.51	33.76	33.48	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
21.88	22.5	22.27	21.69	21.05	الولايات المتحدة
5.74	5.95	5.79	5.44	5.79	كندا
32.19	31.91	31.63	32.46	32.77	أوبك
13.72	13.68	13.45	13.67	14.11	أوراسيا (إقليم أوروبي آسيوي)
5.27	5.27	5.19	5.32	5.32	الصين
16.33	16.59	16.97	16.31	15.43	دول أخرى بخلاف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
101.73	102.51	101.76	101.52	101.11	إجمالي العالم

المصدر: تقرير وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، يناير 2023.

شكل 10: الإنتاج العالمي من البترول في 2023 مقابل 2022 (مليون برميل/يوم)



المصدر: تقرير وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، 9 يناير 2024، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

علاوة على ذلك، ارتفع إجمالي الاستهلاك العالمي من النفط الخام بنسبة 1.9%، مرتفعاً من 99.15 مليون برميل يومياً في عام 2022 إلى 101.07 مليون برميل يومياً في عام 2023. ولقد ارتفع استهلاك النفط الخام في الصين بشكل قوي وبنسبة 5.2% ليصل إلى 15.94 مليون برميل يومياً، مقارنة مع 15.1 مليون برميل يومياً في 2022. هذا وارتفع استهلاك النفط الخام في الدول الآسيوية الأخرى بنسبة 3.1%، من 13.6 مليون برميل يومياً في عام 2022 ليصل إلى 14.09 مليون برميل يومياً في عام 2023. ولقد ارتفع استهلاك النفط في الولايات المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بصورة طفيفة بنسبة 0.6% و0.9% على التوالي.

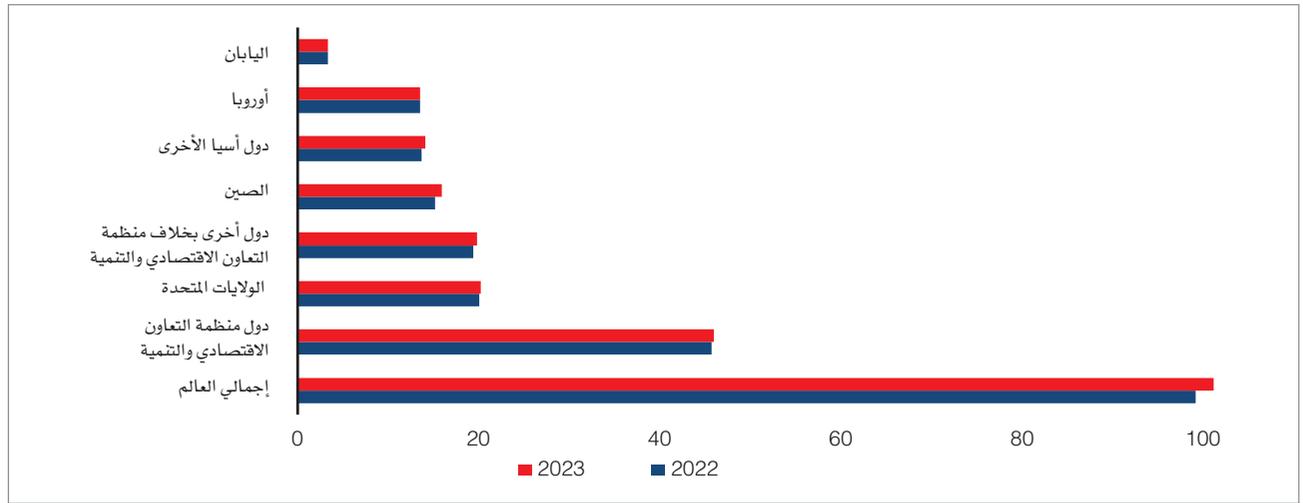
18. وكالة الطاقة الأمريكية. «توقعات الطاقة - المدى القصير». يناير 2023.

جدول 8: الاستهلاك العالمي من البترول في عام 2023 (مليون برميل/يوم)

2023	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
45.93	46.48	46.23	45.71	45.28	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
20.18	20.29	20.37	20.38	19.66	الولايات المتحدة
13.51	13.66	13.72	13.54	13.1	أوروبا
3.36	3.49	3.12	3.1	3.73	اليابان
15.94	15.99	15.78	16.09	15.9	الصين
14.09	14.07	13.71	14.24	14.36	دول آسيا بخلاف الصين
19.76	19.78	20.24	19.64	19.37	دول أخرى بخلاف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
101.07	101.81	101.54	100.93	99.99	إجمالي العالم

المصدر: تقرير وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، 9 يناير 2024.

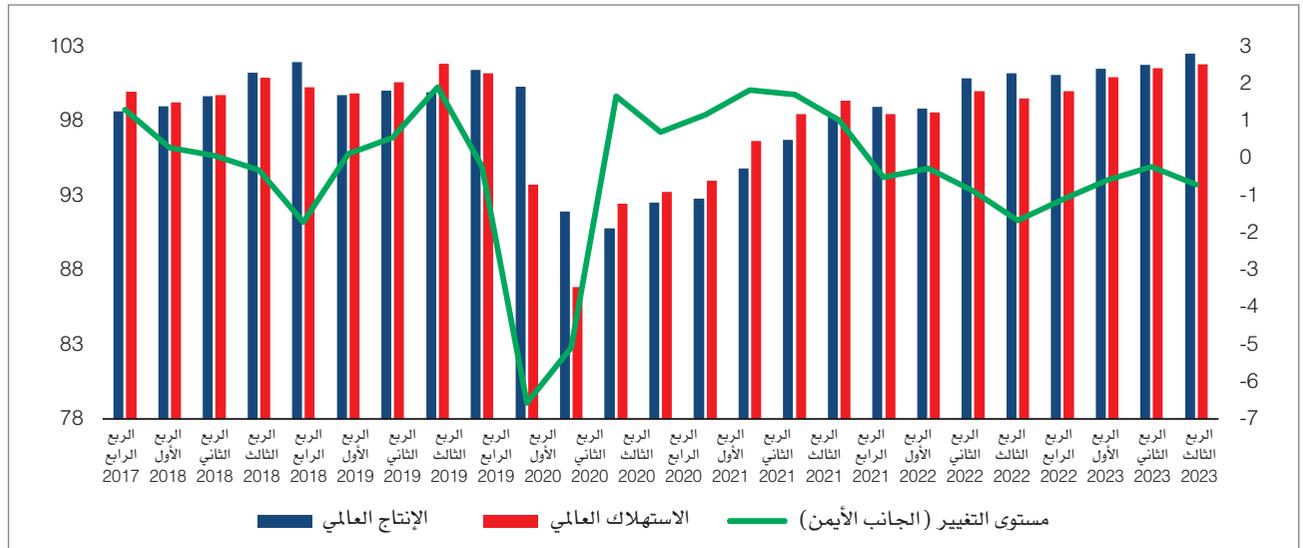
شكل 11: الاستهلاك العالمي من البترول في 2023 مقابل 2022 (مليون برميل/يوم)



المصدر: تقرير وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، 9 يناير 2024.

هذا وتقدر وكالة الطاقة الأمريكية انخفاض المخزونات العالمية بمتوسط يعادل 0.65 مليون برميل يومياً في عام 2023 مقارنة بانخفاض بلغ 0.84 مليون برميل يومياً في عام 2022.

شكل 12: الاستهلاك والإنتاج العالمي من الوقود السائل (مليون برميل/يوم)

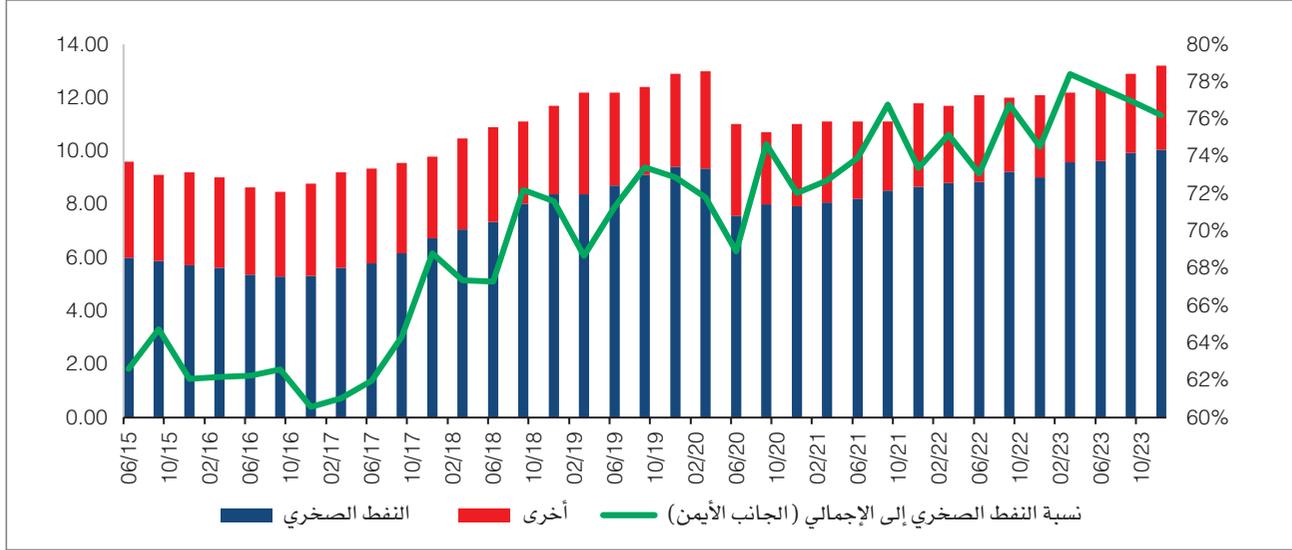


المصدر: تقرير وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، 9 يناير 2024، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

2.2. إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط

بلغ إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام 12.6 مليون برميل يومياً في عام 2023، مرتفعاً عن مستواه لعام 2022 والبالغ 11.97 مليون برميل يومياً. ولقد ارتفع حجم إنتاج النفط الصخري في المتوسط من 8.97 مليون برميل يومياً في عام 2022 إلى 9.8 مليون برميل يومياً في عام 2023، فيما ارتفع حجم الإنتاج من مصادر النفط الأخرى في المتوسط من 2.88 مليون برميل يومياً في عام 2022 إلى 3.01 مليون برميل يومياً في عام 2023. وعلى أساس سنوي، فقد ارتفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري من 9.02 مليون برميل يومياً في شهر ديسمبر 2022 إلى 10.06 مليون برميل يومياً في شهر ديسمبر 2023.

شكل 13: إنتاج الولايات المتحدة من النفط: حصة مساهمة النفط الصخري إلى الإجمالي (مليون برميل/يوم، %)



المصدر: وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

3. اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

تباطأت وتيرة نمو النشاط الاقتصادي الحقيقي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2023 مقارنة بأدائها المتميز في عام 2022، حيث انخفض معدل النمو من 6.5% في عام 2022 إلى 1.4% فقط على أساس سنوي في عام 2023.

هذا وتوقعت دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بزيادة سنوية قدرها 3.8%، تلتها البحرين وعمان بمعدل نمو بلغ 2.1% و1.9% على التوالي. كما بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطر والمملكة العربية السعودية حوالي 0.5% فقط، في حين سجل الاقتصاد الكويتي أقل نسبة نمو بنسبة 0.1%.

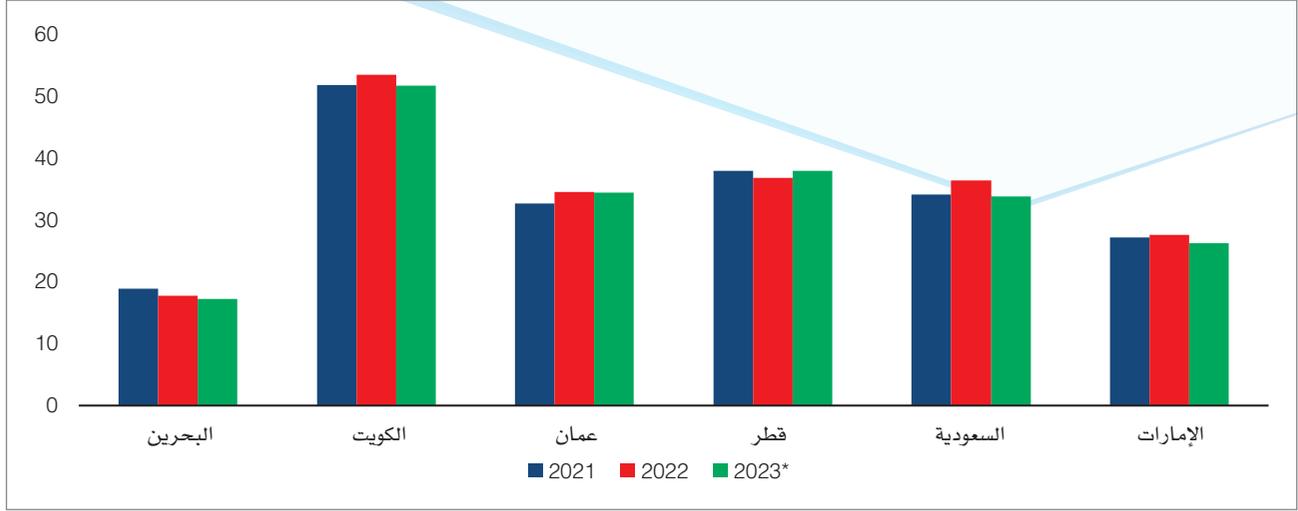
جدول 8: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (التغير النسبي %)

البلد	2023*	2022	2021	2020
البحرين	2.1	4.9	2.7	-4.6
الكويت	0.1	8.4	1.8	-8.9
عمان	1.9	4.3	3.1	-3.4
قطر	0.6	4.9	1.5	-3.6
السعودية	0.4	8.7	3.9	-4.3
الإمارات	3.8	7.9	4.4	-5.0

* توقعات معهد التمويل الدولي.
المصدر: معهد التمويل الدولي.

وانخفضت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول المجلس بالمقارنة مع السنوات السابقة باستثناء دولة قطر، حيث سجل القطاع النفطي ارتفاعاً سنوياً بمعدل 38%. ولقد تراجعت مساهمة القطاع النفطي في كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية إلى 52% و34% على التوالي. كما واصلت مساهمة القطاع انكماشها في مملكة البحرين من 18% في عام 2022 إلى 17% في عام 2023. وفي حين انخفضت مساهمة القطاع النفطي في سلطنة عمان بصورة طفيفة خلال عام 2023، فقد تراجعت في الإمارات العربية المتحدة من 28% في عام 2022 إلى 26% في عام 2023. وجدير بالذكر أن القطاع النفطي يمثل أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الكويت، وهو الأعلى نسبياً في المنطقة.

شكل 14: مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون (%)



* توقعات معهد التمويل الدولي.
المصدر: معهد التمويل الدولي.

كما تحسن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي خلال العام محققاً متوسط نمو بنسبة 3%، حيث سجلت جميع دول المجلس نمواً إيجابياً على أساس سنوي، باستثناء دولة قطر. حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لدولة قطر في عام 2023 بنسبة 1.2% بعد أن سجل زيادة كبيرة بلغت حوالي 7% في عام 2022. وتفوقت دولة الإمارات العربية المتحدة على دول المنطقة وبزيادة قدرها 5.7%، ويأتي هذا بعد تحقيق زيادة فاقت نسبة 6% في عام 2022. ومن ناحية أخرى، تمكنت المملكة العربية السعودية ودولة الكويت من تحقيق نمو بأكثر من 4%، بينما سجلت مملكة البحرين معدل نمو بلغ 2.7% وسلطنة عمان بنسبة 2.1%.

جدول 10: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الغير نفطي (التغير النسبي %)

البلد	2020	2021	2022	2023*
البحرين	-5.62	3.34	6.23	2.72
الكويت	-8.85	4.10	4.62	4.01
عمان	-4.03	2.75	3.66	2.10
قطر	-4.73	2.66	6.87	-1.20
السعودية	-2.63	4.84	4.95	4.50
الإمارات	-5.43	6.53	6.10	5.73

* توقعات معهد التمويل الدولي.
المصدر: معهد التمويل الدولي.

هذا وقد اختتمت دول المجلس العام بتغيرات متباينة في موازناتها المالية، حيث حققت دولة الكويت فائضاً مالياً هو الأعلى في المنطقة بنسبة 14.62% من الناتج المحلي الإجمالي. كما تمكنت دولة قطر والإمارات العربية المتحدة من تحقيق فائضاً مالياً قدره 7% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي المقابل، واجهت مملكة البحرين وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية عجزاً في موازناتها المالية لعام 2023. ومن الجدير بالملاحظة استمرار العجز في مملكة البحرين في السنوات الماضية.

جدول 11: الموازنة المالية لدول الخليج (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %)

البلد	2020	2021	2022	2023*
البحرين	-12.83	-6.44	-0.85	-3.61
الكويت	-15.19	3.18	22.77	14.62
عمان	-15.15	-3.61	2.90	-2.78
قطر	-1.99	0.24	11.00	6.92
السعودية	-10.67	-2.25	2.50	-1.67
الإمارات	-2.57	4.16	10.57	6.66

* توقعات معهد التمويل الدولي.
المصدر: معهد التمويل الدولي.

وشهدت دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعاً في سعر برميل النفط لتعادل الميزانية باستثناء دولة قطر والتي حيث تمكنت من خفض سعر التعادل من 51 دولار للبرميل إلى 46 دولار للبرميل. ويعتبر سعر التعادل في مملكة البحرين الأعلى في المنطقة عند 106 دولار للبرميل، في حين كان سعر التعادل في الإمارات العربية المتحدة الأقل عند 38 دولار للبرميل.

جدول 12: سعر برميل النفط لتعادل الميزانية العامة لدول الخليج (دولار/برميل)

البلد	2023*	2022	2021
البحرين	106	105	111
الكويت	75	72	59
عمان	83	79	75
قطر	46	51	67
السعودية	89	86	80
الإمارات	38	33	46

* توقعات صندوق النقد الدولي.

المصدر: صندوق النقد الدولي. «مصدرو المواد الهيدروكربونية: أسعار التعادل للنفط من المتوقع أن ترتفع». 14 يوليو 2023.

3.1. التضخم

ارتفعت معدلات التضخم في دول المجلس في عام 2023 حيث سجلت دولة الكويت أعلى ارتفاع في أسعار المستهلك ونسبة 3.6%، تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 3%. هذا وتراوح الارتفاع في دولة قطر وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية بين 2% و3%. أما في مملكة البحرين، فقد ارتفع المتوسط بشكل ضئيل ونسبة 0.5%.

جدول 13: متوسط أسعار المستهلك (التغير النسبي %)

البلد	2023*	2022	2021	2020
البحرين	0.50	3.63	-0.61	-2.32
الكويت	3.63	3.98	3.42	2.10
عمان	2.50	2.81	1.55	-0.90
قطر	2.81	5.00	2.30	-2.58
السعودية	2.28	2.47	3.06	3.45
الإمارات	3.07	4.83	-0.11	-2.08

* توقعات معهد التمويل الدولي.

المصدر: معهد التمويل الدولي.

3.2. التجارة الخارجية لدول المجلس

قامت دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة بتصدير ما قيمته 950 مليار دولار في عام 2023، في حين شكل إجمالي الواردات ما قيمته 595 مليار دولار. وكان حجم الصادرات النفطية في عام 2023 أقل من العام السابق بمتوسط قدره 24%. وتصدرت المملكة العربية السعودية المنطقة من حيث حجم الصادرات النفطية بإجمالي 238 مليار دولار، ثم الإمارات العربية المتحدة بحوالي 92 مليار دولار، تليها دولة قطر بإجمالي 80 مليار دولار، ودولة الكويت بإجمالي 75 مليار دولار.

وفيما يتعلق بالصادرات غير النفطية، فقد ارتفعت في سلطنة عمان بنسبة 10%، ثم دولة الكويت بزيادة بلغت 5%. هذا وانخفضت الصادرات غير النفطية في بقية دول المجلس. ومن الملاحظ إلى أن المنتجات غير النفطية تشكل 75% من إجمالي صادرات الإمارات العربية المتحدة ونحو 55% من صادرات مملكة البحرين، في حين لا تتجاوز 40% بالنسبة لبقية دول المجلس.

وظل حجم الواردات في بعض دول المجلس عند مستوى العام السابق في حين سجل البعض الآخر زيادة ضئيلة، وكانت دولة قطر هي الاستثناء الوحيد لذلك. حيث انخفضت واردات دولة قطر من 34 مليار دولار إلى 28 مليار دولار. كما حافظت كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة على مستويات مقاربة لواردات العام السابق. أما في دولة الكويت، فقد زادت الواردات بمقدار 2 مليار دولار، والمملكة العربية السعودية بمقدار 3 مليارات دولار. هذا ويتجاوز حجم واردات دولة الإمارات العربية المتحدة واردات دول المجلس مجتمعة.

جدول 13: التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي (بليون دولار)

2023*	2022	2021	2020	
				الصادرات الهيدروكربونية (النفط والغاز الطبيعي)
12	15	10	6	البحرين
75	94	63	36	الكويت
33	43	26	23	عمان
80	117	79	45	قطر
238	336	203	120	السعودية
92	114	70	45	الإمارات
				الصادرات الغير هيدروكربونية
15	15	12	8	البحرين
7	6	5	4	الكويت
21	19	18	11	عمان
11	12	8	7	قطر
72	75	73	54	السعودية
294	295	253	227	الإمارات
				إجمالي الواردات
22	22	17	14	البحرين
30	28	28	24	الكويت
32	32	28	25	عمان
28	34	27	24	قطر
179	176	140	126	السعودية
305	304	244	212	الإمارات

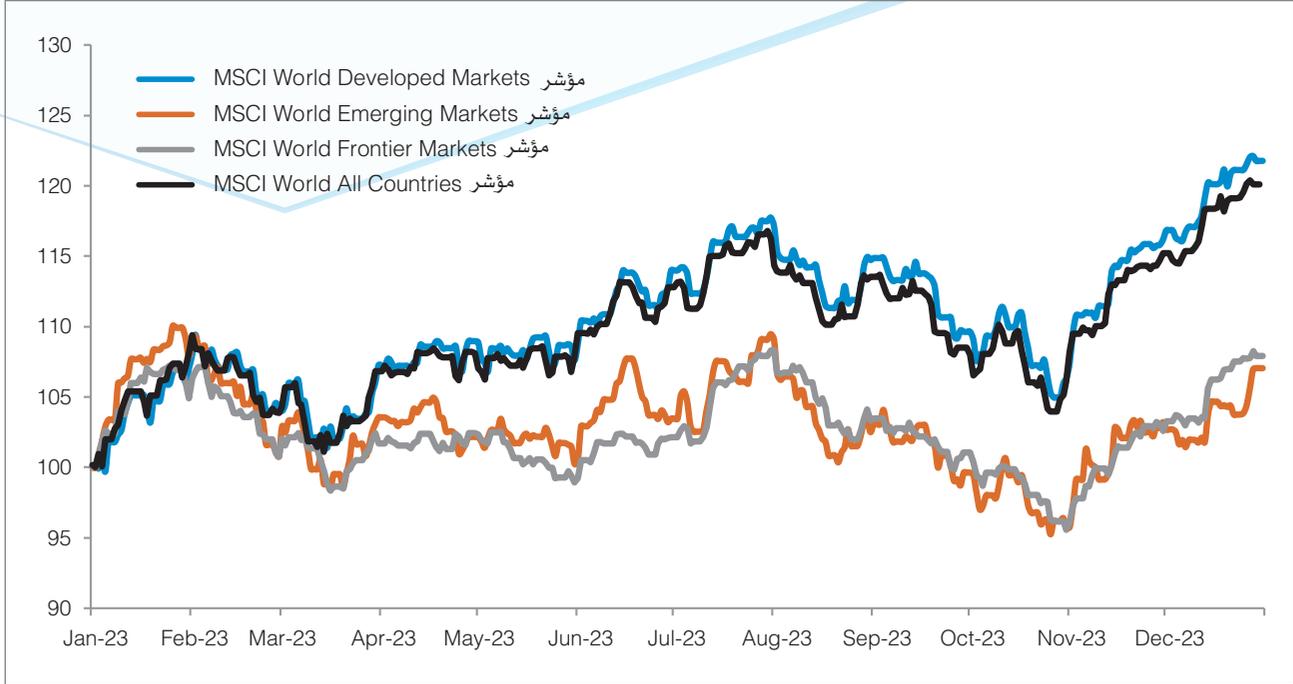
* توقعات معهد التمويل الدولي.
المصدر: معهد التمويل الدولي.

4. أسواق الأسهم

4.1. نظرة عامة على أسواق الأسهم العالمية

بدأ عام 2023 بتزايد التوقعات بحدوث ركود اقتصادي وتراجع معدلات النمو. إلا أن النمو الاقتصادي العالمي قد شهد استقراراً بفضل عودة الاقتصاد الصيني إلى نشاطه بعد الجائحة وكذلك نتيجة المحفزات المالية في الولايات المتحدة وأوروبا. هذا وتزامنت هذه الظروف مع ظهور أزمة القطاع البنكي في الولايات المتحدة، وتراجع أداء بعض الاقتصادات الأوروبية، واندلاع الحرب في الشرق الأوسط، واستمرار الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، وارتفاع أسعار الفائدة إلى مستويات تاريخية، إضافة إلى تقلبات أسعار الطاقة. ومع استمرار التوقعات حول بقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لمدد زمنية أطول خلال النصف الثاني من العام، حيث شارفت عدة بنوك مركزية على الاقتراب من نهاية سياساتها التشددية، بدأ الاهتمام خلال الربع الأخير من العام يتمحور حول موعد البدء بخفض سعر الفائدة.

شكل 15: أداء المؤشرات المرجعية للأسواق العالمية، 2023

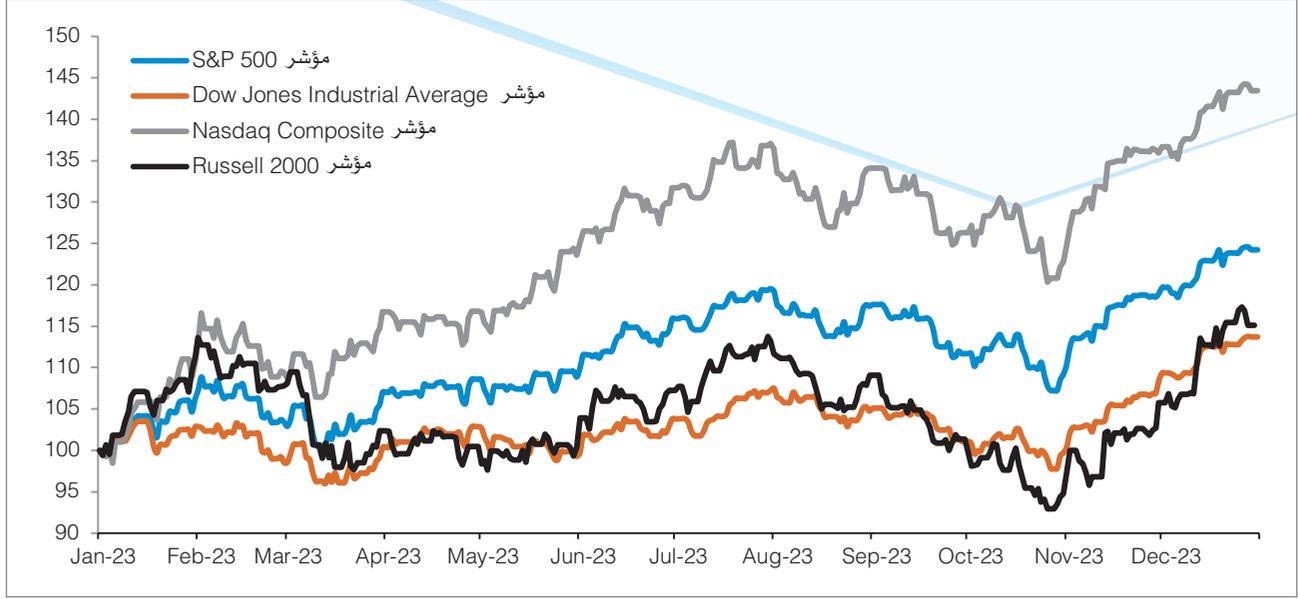


المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

واختتمت الأسهم الأمريكية عام 2023 بشكل إيجابي مع حدوث معظم المكاسب خلال الربع الأخير. وجاءت معظم هذه المكاسب مدفوعة بتباطؤ معدل التضخم والمؤشرات الدالة على قوة الاقتصاد الأمريكي بالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة. وفي شهر مايو، قام الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس للمرة الأخيرة في عام 2023. ومع ظهور بعض المخاوف لدى المستثمرين بشأن سقف الدين الأمريكي وذلك في بداية الربع الثاني، إلا أن الكونجرس قد وافق على تعليق سقف الدين أوائل شهر يونيو وبشكل لم يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل عام.

وارتفعت الأسهم الأمريكية بقوة وسط توقعات بتخفيضات وشيكة في أسعار الفائدة، وكانت القطاعات الأفضل أداءً هي تلك الأكثر حساسية لأسعار الفائدة. وقد تصدر قطاع تكنولوجيا المعلومات ارتفاع سوق الأسهم خلال هذا الربع مدفوعاً بالزخم المحيط بالذكاء الاصطناعي (AI) وإمكانات النمو في شركات التقنية ذات الصلة، وخاصة مصنعي الرقائق. وحقق قطاع الخدمات الاستهلاكية وقطاع الاتصالات أداءً جيداً، في حين كان أداء قطاعي الطاقة والمرافق أقل من المتوقع. واختتم مؤشر ستاندرد أند بورز 500 القياسي العام عند 4769.83 بمكاسب تزيد عن 24%، ليقترب من أعلى مستوى له على الإطلاق والمسجل في أوائل عام 2022. علاوة على ذلك، سجل مؤشر ناسداك المركب (NASDAQ Composite Index) مكاسب كبيرة بلغت 43% خلال العام، فيما سجل مؤشر راسل 2000 (2000 Russel) مكاسب بلغت 15%. هذا وارتفع مؤشر داو جونز (Dow Jones Industrial Average) بأكثر من 13% وسجل أعلى مستوى له على الإطلاق خلال عام 2023، إلا أنه قد أنهى العام عند مستوى أقل بقليل من هذا الرقم القياسي.

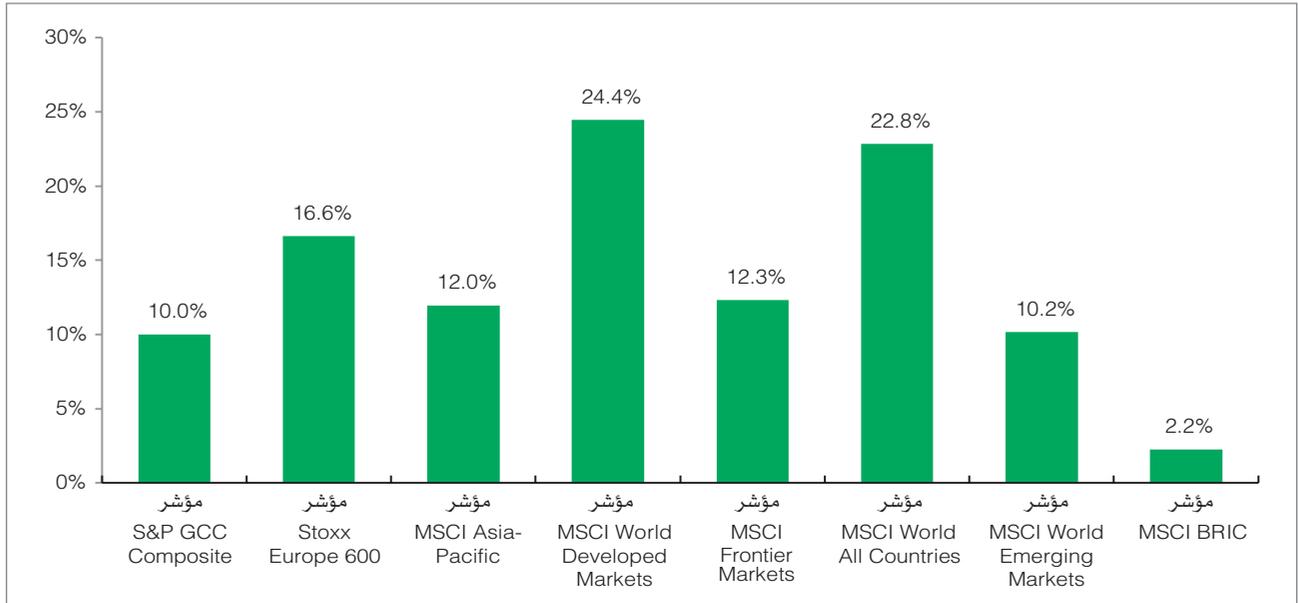
شكل 16: الأداء النسبي للمؤشرات المرجعية في الولايات المتحدة، 2023



المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

وخلال الربع الرابع، شهدت الأسهم العالمية زيادة مقبولة وذلك انخفاض التضخم، مما عزز احتمالات ما يسمى بالهبوط السلس (Soft Landing) وترجع هذه الارتفاعات في الشهرين الأخيرين من العام إلى حد كبير إلى انخفاض عائد سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 سنوات كما تمكن المؤشر من تسجيل مكاسب تجاوزت 22% خلال العام. وتوقع مؤشر (MSCI) العالمي للأسواق المتقدمة على معظم المؤشرات بارتفاع قوي بلغ 24.4%. هذا وأضاف مؤشر (MSCI) للأسواق الناشئة العالمية ما يقرب من 10% تماماً كما فعل مؤشر (S&P) المركب. وارتفع مؤشر (600 Stoxx Europe) القياسي الأوروبي بنسبة 16.6%، وأضاف كل من مؤشر (MSCI) لآسيا والمحيط الهادئ ومؤشر (MSCI Frontier Markets) مكاسباً بلغت 12%، بينما تخلف مؤشر (MSCI BRIC) عن المكاسب المسجلة بنسبة 2.2%.

شكل 17: أداء المؤشرات المرجعية الرئيسية لعام 2023

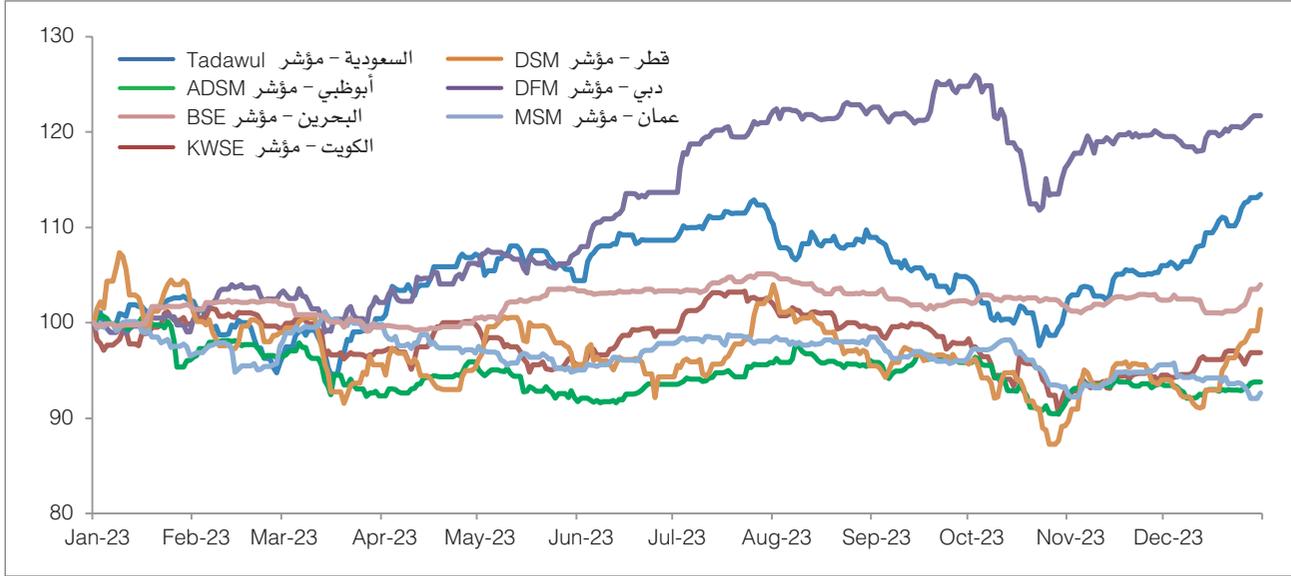


المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

4.2. نظرة عامة على أسواق الأسهم الخليجية

اختتمت أسواق الأسهم في دول المجلس عام 2023 بعائدات إجمالية إيجابية، لكن أداءها كان أقل من المؤشرات المقارنة العالمية الأخرى. وعلى الرغم من الارتفاع القوي مع قرب نهاية العام، استمرت ضغوط البيع منذ منتصف الربع الثالث وبداية الربع الأخير، الأمر الذي أدى إلى الحد من انتعاش السوق بشكل عام. وحقق مؤشر ستاندرد أند بورز المركب لدول المجلس (S&P Composite Index) عائداً صافياً بلغ 9.98%، ومتخلفاً بشكل كبير عن مؤشرات الأسواق المتقدمة الرئيسية ومتراجعاً بفارق ضئيل عن مؤشر الأسواق الناشئة. وقد اتسمت الأسواق الإقليمية بالتقلبات الشديدة حيث تأثرت بمؤشرات الأسهم العالمية وكذلك لتقلبات أسعار النفط.

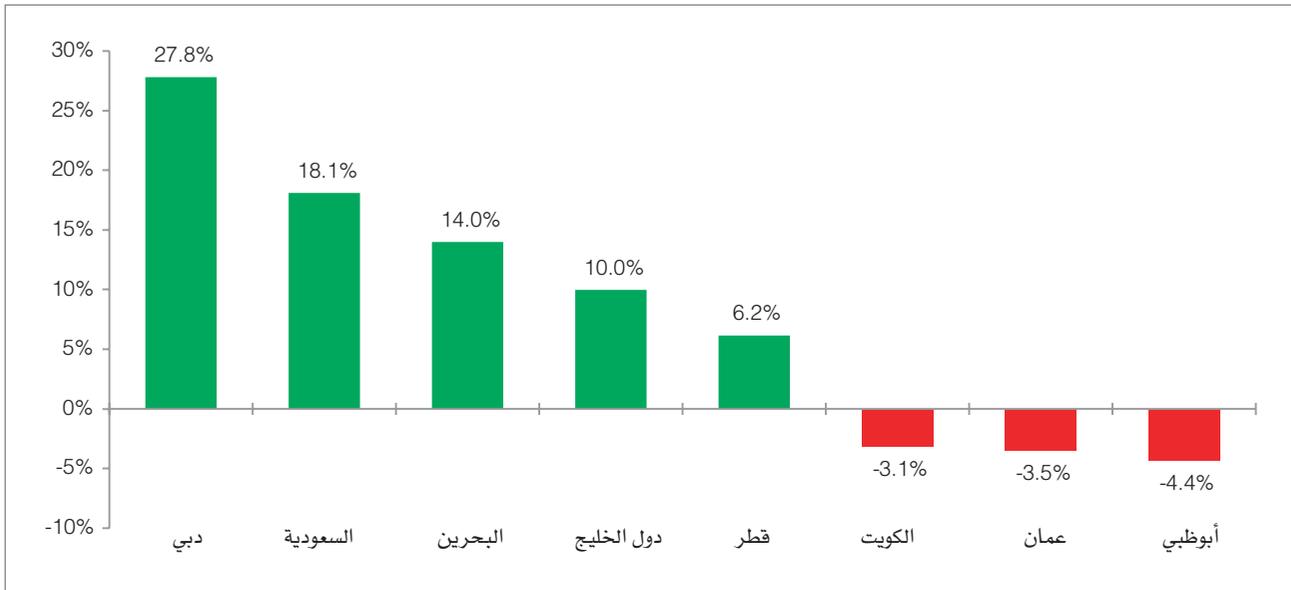
شكل 18: مؤشر أداء دول مجلس التعاون الخليجي، 2023



المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

على الرغم من البداية الجيدة في عام 2023 واستمراراً للزخم الذي الملحوظ في نهاية عام 2022 والتأثير الإيجابي للارتفاع في أسعار النفط، إلا أن الأسواق غيرت مسارها في وقت مبكر جداً من العام، حيث بدأت بجني الأرباح والذي استمر معظم الربع الأول. وكان هذا بمثابة نقطة تحول بالنسبة لأسواق دول المجلس، حيث واصلت المؤشرات العالمية تقدمها، قبل أن تتوقف موجة صعودها بسبب تزايد المخاوف من الركود وكذلك الأزمة المصرفية في الولايات المتحدة وأوروبا في أواخر الربع الأول. ومع ذلك، كان التوقف في الأسواق العالمية قصيراً بينما استمر الانفصال بين دول المجلس وتلك في الأسواق المتقدمة خلال بقية العام. وعلى الرغم من حدوث تغيرات الاتجاه مرات متعددة خلال العام، إلا أنه لم يكن من الممكن مضاهاة حجم العوائد، مما أدى إلى تخلف عوائد أسواق دول المجلس عن مؤشرات الأسواق المتقدمة الرئيسية طوال العام.

شكل 19: أداء مؤشرات دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2023



المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

وبالنظر إلى قطاعات مؤشر ستاندرد آند بورز المركب لدول المجلس (S&P Composite Index)، فقد أنهت جميع القطاعات العام بمكاسب إيجابية. وبرز قطاع الرعاية الصحية كأفضل أداء، حيث حقق مكاسب صافية قدرها 36.8% لهذا العام، يليه قطاع العقارات بزيادة ملحوظة بلغت 21.7%، وقطاع المرافق بمكاسب قدرها 20.4%. ومن جانب آخر، كان قطاع المواد الأضعف أداءً، حيث أضاف حقق مكاسب ضعيفة بلغت 1.6%، في حين حقق قطاع الاتصالات والقطاع المالي أداءً أفضل بقليل، حيث سجل كل منهما مكاسب بنسبة 7.1%.

وبرز المؤشر العام لسوق دبي المالي في دبي باعتباره المؤشر القياسي الأفضل أداءً على مستوى دول المجلس لهذا العام، محققاً مكاسباً صافية ملحوظة بلغت 27.8%. وكان هذا الأداء الجيد مدفوعاً بقوة أداء قطاع الخدمات الاستهلاكية وقطاع العقارات، مستفيدين من عودة النشاط السياحي والعقاري، مما رفع المؤشرات المختلفة إلى مستويات ما قبل الجائحة وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى تسارع تدفق رأس المال. وفي المقابل، لم يعكس مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية هذه التوجهات المواتية، وأنهى العام باعتباره المؤشر الأقل أداءً في دول المجلس، وبخسارة قدرها 4.4%. ويعزى هذا الانخفاض في المقام الأول إلى خسائر قطاعي الخدمات المالية والاتصالات، وهي القطاعات ذات رأس المال الكبير.

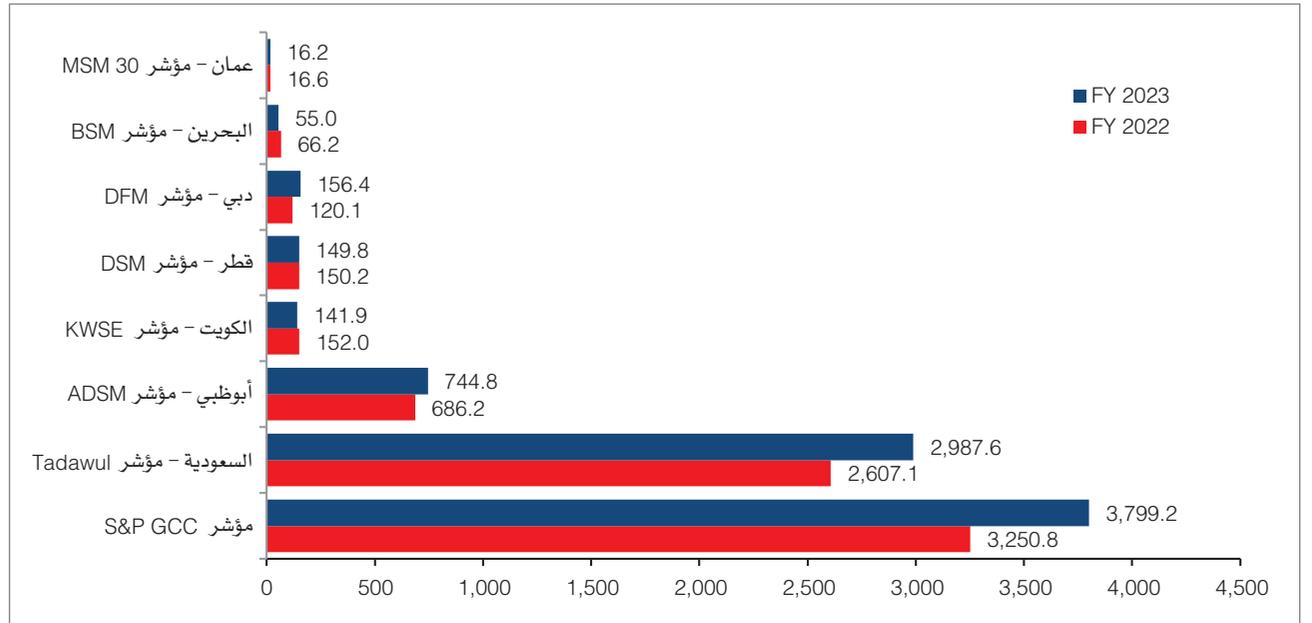
وأنهت المملكة العربية السعودية العام كثاني أفضل الأسواق من حيث الأداء، حيث ارتفع مؤشر تداول (Tadawul) بنسبة 18.1%، حيث جاء هذا النمو مدفوعاً بالنشاط في سوق الاكتتابات العامة، مما ساهم في زيادة تنوع السوق وعمقه. ونمت معظم القطاعات بشكل ملحوظ، سواء الأسهم الصغيرة أو الكبيرة. هذا وواصلت بورصة البحرين سلسلة مكاسبها للعام الثالث على التوالي، حيث ارتفع مؤشر (BHSE) بنسبة صافية بلغت 14% خلال العام. وشهدت خمسة من أصل سبعة مؤشرات قطاعية تحقيق مكاسب مع قيادة ملحوظة من قبل قطاعي السلع الاستهلاكية والمواد. واحتلت سوق قطر المركز الأخير، حيث أضاف مؤشر سوق الدوحة للأوراق المالية صافياً بلغ 6.2% لهذا العام، وهو تحسن ملحوظ باعتبارها السوق الخليجية الأقل أداءً في العام السابق. وبينما حقق قطاع الاتصالات وقطاع التأمين عائدات إيجابية، تراجع أداء قطاع السلع وقطاع الخدمات الاستهلاكية هذا العام.

4.3 القيمة الرأسمالية ونشاط التداول في أسواق دول مجلس التعاون

ارتفع إجمالي القيمة السوقية لمؤشر (S&P GCC) المركب لدول المجلس بنسبة 16.9% خلال السنة، مدعوماً بشكل رئيسي بأداء سوقي الإمارات والسعودية. كما ارتفع المؤشر من 3.25 تريليون دولار في نهاية عام 2022 إلى 3.78 تريليون دولار في عام 2023. ومن العوامل الأساسية التي أدت لهذا التعزيز هي الحوافز الحكومية، وزيادة اهتمام المستثمرين الأجانب، إضافة إلى جهود التنوع الاقتصادي المستمرة.

وتفوق مؤشر سوق دبي المالي على بقية أسواق المنطقة حيث ارتفع بنسبة 30.2% ليختم العام بقيمة 156 مليار دولار، في حين أنهى مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية العام عند 745 مليار دولار مسجلاً بذلك زيادة متواضعة بنسبة 8.5% على أساس سنوي. كما احتتم مؤشر «تداول» في المملكة العربية السعودية عام 2023 محققاً أعلى قيمة لرأس المال في المنطقة بقيمة 2,988 مليار دولار وهو ما يمثل زيادة بنسبة 14.6% على أساس سنوي. وفي المقابل، لم تسجل بقية الأسواق الأخرى أي ارتفاعات خلال العام، وبقيت القيمة السوقية لمؤشر سوق قطر للأوراق المالية عند نفس المستوى، في حين تراجع مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية ومؤشر سوق (مسقط 30) العماني بنسبة 6.6% و2.1% على التوالي. وتخلفت الرملة في مؤشر بورصة البحرين للأوراق المالية حيث سجلت تراجعاً بنسبة 16.8% لتصل إلى 55 مليار دولار.

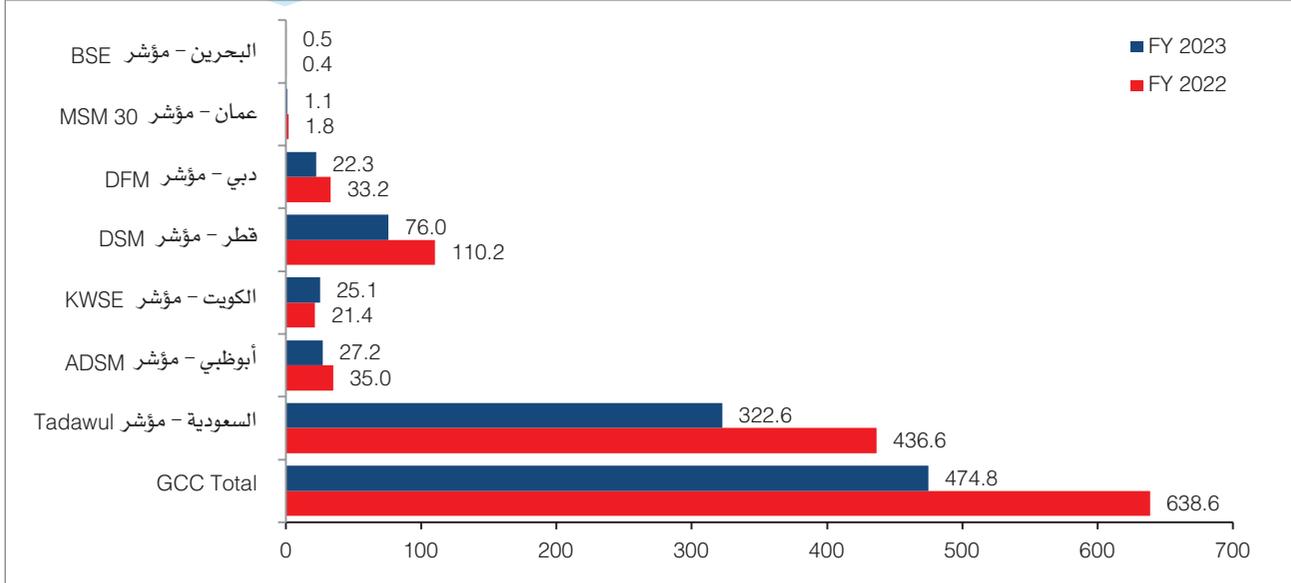
شكل 20: القيمة الرأسمالية لأسواق دول المجلس لعامي 2022 و 2023 (بليون دولار)



المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

من جانب آخر، سجلت حركة التداول في أسواق دول المجلس التعاون الخليجي انخفاضاً حاداً في نشاط التداول لهذا العام. وانكسرت قيمة الأسهم الإجمالية من 638.6 مليار دولار في عام 2022 إلى 474.8 مليار دولار، وهو ما يمثل انكماشاً سنوياً بقيمة 26% للعام. ومع ذلك، تمكن مؤشر بورصة البحرين ومؤشر سوق الكويت من تسجيل مكاسب سنوية من حيث قيمة الأسهم المتداولة على مدار العام وبما يمثل 25% و17% على التوالي. وشهد مؤشر سوق مسقط انخفاضاً قدره 40% على أساس سنوي، يليه مؤشر سوق دبي المالي ومؤشر سوق قطر حيث تراجع وتيرة نشاط التداول بأكثر من 30% مقارنة بعام 2022. هذا وانخفض مؤشر السوق السعودي بنسبة 26%. في حين تراجع مؤشر أبوظبي للأوراق المالية بمعدل 22%.

شكل 21: نشاط التداول في أسواق دول المجلس لعامي 2022 و2023 (بليون دولار)



المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

4.4. تقلبات الأسواق الخليجية

جدول 14: مؤشر التقلبات في أسواق دول المجلس التعاون الخليجي، 2023

مستوى تذبذب المؤشر	أدنى سعر للعام	أعلى سعر للعام	إغلاق العام	افتتاح العام	
8.7%	246.47	285.04	284.76	258.92	مؤشر مجلس التعاون S&P
15.1%	9319.30	11466.70	3629.57	3415.70	قطر (QE)
10.6%	9976.65	11967.39	11967.39	10478.46	السعودية (Tadawul)
10.3%	3297.68	4201.84	4059.80	3336.07	دبي (ADSM)
9.6%	8347.93	9540.78	8944.66	9234.91	الكويت (KSWE)
8.2%	9236.85	10287.82	9577.85	10211.09	أبوظبي (ADSM)
7.3%	4485.48	4928.86	4514.07	4857.44	البحرين (BSE)
4.3%	1878.41	1992.41	1971.49	1895.27	عمان (MSM 30)

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

ظلت مستويات التقلبات في أسواق دول المجلس مرتفعة ولكن بشكل معتدل طوال العام 2023، وذلك مقارنة مع فترة الاستقرار النسبي في عام 2022. هذا وتجاوز عدد الأيام التي سجل فيها مؤشر ستاندرد أند بورز المركب لدول المجلس صافي تغير يومي 1%، حيث انخفض من 53 يوماً في عام 2022 إلى 21 يوماً في عام 2023. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، ظلت التقلبات مرتفعة معظم العام، سواء من حيث القيمة المطلقة أو مقارنة بالفترات السابقة.

وأظهرت أسواق كل من قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أعلى مستوى للتقلبات على مستوى دول المجلس. وقد ساهم الارتباط الوثيق بين أسواق دول المجلس وتقلبات الأسواق العالمية، فضلاً عن تقلبات أسعار النفط في زيادة حدة التذبذبات في الأسواق الخليجية، كما أدت التحولات الحادة في الاستجابة للتطورات الجيوسياسية، والتغيرات في سياسات البنوك المركزية، والمخاوف بشأن الركود في الاقتصادات العالمية الكبرى إلى زيادة تقلبات السوق.

4.5. الأداء النسبي لمؤشرات الأسواق بالمقارنة مع أسعار النفط

وعلى مدار العام، كان هناك تباعد ملحوظ بين أسواق الأسهم في دول المجلس وأسعار النفط، حيث تأثر توجه السوق الخليجية بشكل أكبر باتجاهات الأسواق العالمية عوضاً عن التغير في أسعار النفط. ونتيجة لذلك، فلقد اتجه الارتباط بين المعيارين قليلاً إلى المنطقة السلبية.

ومن الملاحظ الارتفاع في مدى الانفصال خلال الربع الأخير، عندما شهدت أسواق الأسهم إعادة تقييم تصاعدي حتى مع استمرار الانخفاض في أسعار النفط. وأتى هذا التباين نتيجة لاستجابة أسواق الأسهم للتحسن في مدى ثقة المستثمرين، والذي تأصل نتيجة الاتفاق بشكل عام على الهبوط السلس للاقتصاد العالمي بحلول نهاية العام، في حين ظلت أسواق النفط تحت ضغوط تراجعية بسبب ضعف التوقعات المرتبطة بالطلب.

شكل 22: الأداء النسبي لمؤشر دول مجلس التعاون الخليجي (S&P) مقابل سعر خام برنت، 2023



المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

5. مؤشرات مختارة

5.1. سندات الخزنة

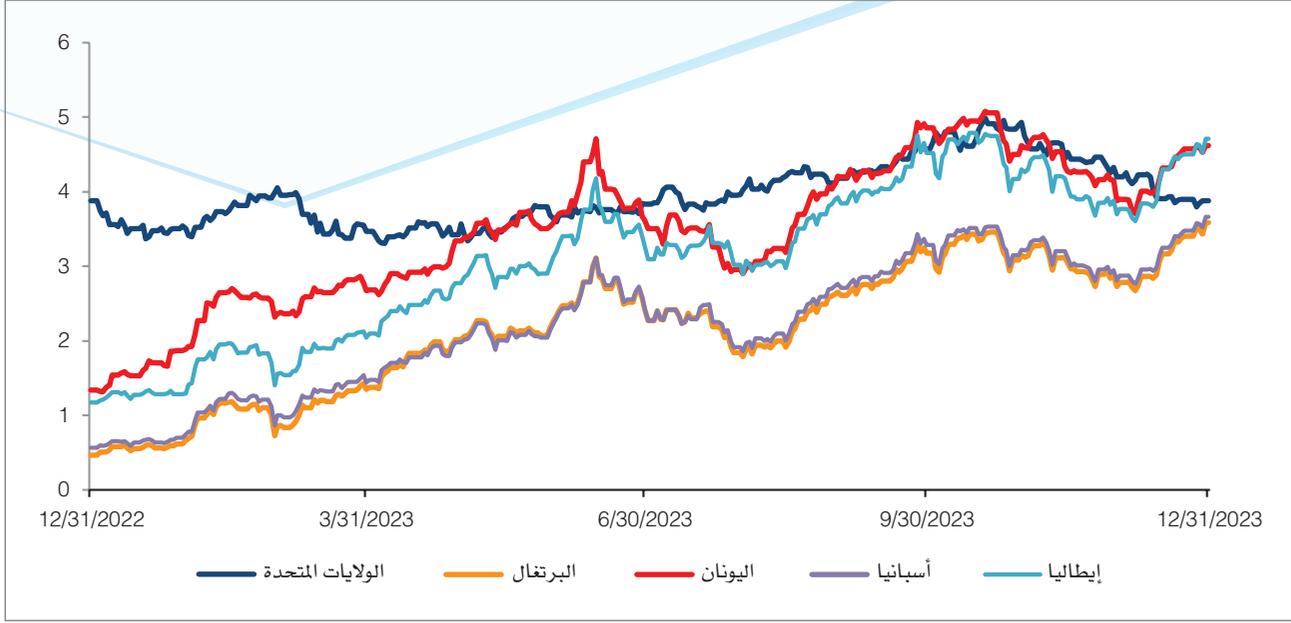
خلال عام 2023، شهدت سندات الخزنة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تغيرات بارزة وذلك نتيجة تأثيرها بسياسات البنوك المركزية والمخاوف الاقتصادية والتطورات الجيوسياسية. ولقد كان لرفع أسعار الفائدة تأثير واضح على العوائد لأجل 10 سنوات، حيث ساهم في تشكيل المناخ الاستثماري وديناميكيات الأسواق في كل من الولايات المتحدة وأوروبا.

ولمواجهة الارتفاع في معدلات التضخم مع المحافظة على النمو الاقتصادي، قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة بشكل متتالي، وهو الأمر الذي ساهم في تكوين ضغوط تصاعدي على العوائد لأجل 10 سنوات، وذلك بالتزامن مع اختلاف التوقعات حول توجه أسعار الفائدة ومعدلات التضخم.

هذا وواجه البنك المركزي الأوروبي بيئة اقتصادية معقدة تميزت بوجود ضغوط تضخمية ومستويات متفاوتة من النمو الاقتصادي بين الدول الأعضاء. وبشكل حذر، تم إجراء تعديلات على السياسات المطبقة بهدف دعم النمو الاقتصادي ومواجهة معدلات التضخم المرتفعة. وكان لرفع أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي الأوروبي تأثيراً أكثر حدة على عوائد سندات الخزنة الأوروبية لأجل 10 سنوات مقارنة بالولايات المتحدة. وساهمت هذه السياسات والظروف الاقتصادية المختلفة في تحقيق عوائد مستقرة نسبياً وأعلى بشكل طفيف عن تلك في الولايات المتحدة لأجل 10 سنوات.

ولقد كان لرفع أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي الأوروبي تأثيراً محدوداً على العوائد لأجل 10 سنوات مقارنة بالولايات المتحدة. هذا وساهمت السياسات المتخذة من قبل البنك المركزي الأوروبي جنباً إلى جنب مع الظروف الاقتصادية المتفاوتة في استقرار عوائد السندات لأجل 10 سنوات نسبياً.

شكل 23: عوائد سندات منطقة اليورو والولايات المتحدة، 2023



المصدر: يناير 2024، قاعدة بيانات Bloomberg.

جدول 16: تقلبات الفوارق السعرية، 2023

إيطاليا	إسبانيا	اليونان	البرتغال	الولايات المتحدة	
1.172	0.565	1.338	0.465	3.875	القيمة الافتتاحية
4.715	3.663	4.624	3.586	3.879	قيمة الاغلاق
3.121	2.227	3.490	2.165	3.954	المتوسط
1.044	0.865	0.940	0.867	0.424	الانحراف المعياري
1.172	0.565	1.316	0.465	3.305	الأدنى
4.790	3.663	5.079	3.586	4.990	الأعلى

المصدر: يناير 2024، قاعدة بيانات Bloomberg.

جدول 17: عوائد السندات لمنطقة اليورو والولايات المتحدة، 2023 (%)

إيطاليا	إسبانيا	اليونان	البرتغال	الولايات المتحدة	
2.039	1.436	2.673	1.352	3.468	الربع الأول
3.264	2.423	3.616	2.415	3.837	الربع الثاني
4.519	3.289	4.861	3.175	4.571	الربع الثالث
1.172	0.565	1.338	0.465	3.875	الربع الرابع

المصدر: يناير 2024، قاعدة بيانات Bloomberg.

5.2 مؤشر التأمين على الديون ضد مخاطر التعثر (CDS)

أدت المخاوف بشأن مستويات الديون السيادية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى زيادة مستوى التقلبات، وهو ما انعكس في ارتفاع ملحوظ في فروق مؤشر التأمين على الديون ضد مخاطر التعثر بالنسبة للاقتصادات الضعيفة مثل اليونان وإيطاليا. أما في الولايات المتحدة، فقد حافظ مؤشر التأمين على الديون ضد مخاطر التعثر على استقرار نسبي وسط نمو اقتصادي قوي. وفي دول المجلس، ظل مؤشر التأمين على الديون ضد مخاطر التعثر ضعيفاً نسبياً، مع تقلبات دورية في فروق الأسعار نتيجة التوترات الجيوسياسية، على الرغم من عدم حدوث تغييرات رئيسية في ديناميكيات السوق.

جدول 18: تقلبات الفوارق السعرية، مؤشرات التأمين على الديون ضد مخاطر التعثر، 2023

دبي	أبوظبي	البحرين	الولايات المتحدة	إيطاليا	إسبانيا	اليونان	إيرلندا	البرتغال	
84.04	45.76	*232.25	24.97	132.76	54.91	138.00	27.22	54.73	القيمة الافتتاحية
63.23	41.62	205.24	45.41	76.70	44.64	67.46	24.12	42.37	قيمة الإغلاق
74.98	40.91	241.21	44.11	98.85	49.37	91.83	25.00	47.51	المتوسط
60.33	33.34	204.06	24.97	76.59	41.99	66.38	21.35	42.00	الأدنى
90.60	56.98	271.99	74.43	133.07	56.60	138.00	28.34	54.73	الأعلى

* كما في فبراير 2023.

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg.

5.3 السياسة النقدية لدول مجلس التعاون الخليجي

تباين معدل نمو الائتمان المحلي في دول المجلس وذلك نتيجة لعوامل اقتصادية مختلفة ومنها المبادرات الحكومية والهادفة إلى تعزيز الاستثمار والتنوع الاقتصادي، إضافة إلى الظروف الاقتصادية العالمية والتوترات الجيوسياسية.

جدول 19: نمو الائتمان المحلي

2023	2022	2021	2020	2019	
3.40	3.80	4.40	6.80	1.10	البحرين
4.95	7.95	5.26	3.56	4.38	الكويت
5.40	4.60	4.10	2.40	2.70	عمان
2.00	7.40	9.50	8.30	19.50	قطر
8.40	14.10	15.50	14.80	7.60	المملكة العربية السعودية
3.20	4.30	1.50	-2.60	0.60	الإمارات

المصدر: معهد التمويل الدولي. يناير 2024.

كما بقيت أسعار الفائدة مستقرة في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام وذلك بهدف تعزيز الاستقرار المالي والانتعاش الاقتصادي، وللمحافظة على النمو الاقتصادي مقابل الضغوط التضخمية.

جدول 20: معدل الفائدة (نهاية الفترة)

2023	2022	2021	2020	2019	
5.50	5.25	1.00	1.00	2.25	البحرين
4.50	3.75	1.50	1.50	2.75	الكويت
4.90	4.77	0.50	0.50	2.24	عمان
5.00	4.00	1.00	1.20	2.60	قطر
5.50	4.50	0.50	0.50	1.75	المملكة العربية السعودية
4.70	4.50	1.25	1.49	3.03	الإمارات

المصدر: معهد التمويل الدولي، يناير 2024، مصرف قطر المركزي.

ودعماً لجهود التنوع الاقتصادي والإصلاحات المالية، شهدت دول المجلس نمواً محدوداً في عرض النقد ومن خلال سياسات نقدية حذرة تهدف إلى تحقيق توازن بين توفير السيولة والضغط التضخمي والمخاطر الخارجية.

جدول 21: التغير النسبي في عرض النقد في دول الخليج (M3)

2023	2022	2021	2020	2019	
5.30	1.70	5.20	3.50	8.30	البحرين*
6.70	6.00	3.80	3.90	-1.50	الكويت*
18.80	0.60	4.60	8.90	2.00	عمان
8.00	17.40	1.40	3.80	2.50	قطر
8.60	8.20	7.50	8.40	7.10	المملكة العربية السعودية*
9.20	9.00	5.70	4.60	8.00	الإمارات

* عرض النقد (M3).

المصدر: معهد التمويل الدولي، يناير 2024.

التقرير المالي

تحليل صافي الدخل

سجلت مؤسسة الخليج للاستثمار أرباح صافية بلغت 203 مليون دولار مقابل 131 مليون دولار عن العام السابق. خلال العام، شهدت محفظة الأسواق العالمية عوائد ايجابية نتيجة للأداء الجيد الذي شهدته أسواق المال العالمية والخليجية خلال العام 2023 مما أدى الى تحقيقها لربح من الاستثمارات بلغ 94 مليون دولار نظراً للأداء المتميز لمحفظتي الأسهم والسندات. بالإضافة إلى الأداء الجيد للاستثمار المباشر في المشاريع، حيث بلغت حصة المؤسسة في نتائج الشركات الزميلة مبلغ 184 مليون دولار وذلك بسبب استمرار ارتفاع مستويات الربحية للشركات الزميلة التي تعمل في قطاع المعادن وشركات الكهرباء والماء.

كما تم تكوين مخصصات وقدرها 21 مليون دولار والتي ترتبط بالاستثمار في الشركات الزميلة مقابل رد مخصصات انخفاض القيمة وقدرها 9 مليون دولار في عام 2022. هذا وقد بلغت الأرباح الشاملة الأخرى 16 مليون دولار (2022: 54 مليون دولار) لتسجل المؤسسة إجمالي أرباح شاملة مجمعة بلغت 219 مليون دولار (2022: 185 مليون دولار).

إيرادات الفوائد

تأتي إيرادات الفوائد من كل من محفظتي السندات والودائع لدى البنوك.

بلغت إيرادات الفوائد لهذا العام مبلغ 27 مليون دولار، بارتفاع قدره 10 مليون دولار عن السنة السابقة. وتسهم محفظة السندات بنسبة 52% من تلك الإيرادات، ويرجع الارتفاع في إيرادات الفوائد من محفظة الودائع لدى البنوك إلى ارتفاع نسبة الفائدة خلال العام 2023.

صافي الربح / (الخسارة) من الاستثمارات

تتمثل صافي أرباح الاستثمارات في الأرباح المحققة من بيع الاستثمارات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمار في الشركات الزميلة. بالإضافة إلى التغيير في تقييم الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

سجلت مؤسسة الخليج للاستثمار صافي ربح بلغ 94 مليون دولار خلال 2023 (2022: صافي خسارة بلغت 112 مليون دولار) تتكون من 35 مليون دولار قيمة أرباح محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (2022: خسارة محققة بقيمة 40 مليون دولار) وأرباح التقييم البالغة 56 مليون دولار (2022: خسائر تقييم بلغت 72 مليون دولار) والتي تتعلق بموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. كما سجلت المؤسسة ربح محقق نتيجة تخارج من شركة زميلة بلغ 3 مليون دولار.

إيرادات توزيعات الأرباح

بلغت إيرادات التوزيعات النقدية 5 مليون دولار (2022: 7 مليون دولار) وتتكون من المبالغ المستلمة من توزيعات المساهمات في المشاريع، والأسهم والصناديق المدارة. سجلت التوزيعات من مساهمات المشاريع 3 مليون دولار. في حين ساهمت بالرصيد المتبقى من تلك الإيرادات محفظة الأسهم والصناديق المدارة بمبلغ 2 مليون دولار.

الحصة في نتائج الشركات الزميلة

بلغت الحصة في أرباح الشركات الزميلة خلال العام 184 مليون دولار مقارنة مع حصة أرباح في السنة السابقة بقيمة 254 مليون دولار. يعود العامل الرئيسي لانخفاض الحصة في نتائج الشركات الزميلة مقارنة بالسنة السابقة أساساً إلى انخفاض أداء الشركات الزميلة التي تعمل في أنشطة تتسم بالدورية.

إيرادات تشغيلية أخرى

تمثل الإيرادات التشغيلية للشركات التابعة التي تم إدراجها ضمن القوائم المالية المجمعة، والتي بلغت 2 مليون دولار (2022: 9 مليون دولار) (ايضاح 16 من البيانات المالية).

مصروفات الفوائد

ارتفعت نسبة الفائدة بشكل كبير نظراً لقيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بزيادة وتيرة رفع معدلات الفائدة لكبح ارتفاع التضخم الأمر الذي ساهم في ارتفاع مصاريف التمويل لتصل إلى 34 مليون دولار مقابل 12 مليون دولار في العام السابق.

المصروفات التشغيلية

تابعت المؤسسة جهودها لتحقيق الكفاءة في العمليات وزيادة الإنتاجية من خلال الرقابة الصارمة على المصاريف العمومية، حيث بلغت المصاريف 53 مليون دولار (2022): 47 مليون دولار).

(مخصص) / رد مخصص خسائر انخفاض القيمة وخسائر الائتمان المتوقعة

بلغت مخصصات خسائر انخفاض القيمة 21 مليون دولار مقابل رد مخصصات انخفاض القيمة بقيمة 9 مليون دولار سجلت في عام 2022. ترتبط مخصصات انخفاض القيمة خلال عام 2023 بالانخفاض في قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة بقيمة 21 مليون دولار. بينما ترتبط رد مخصصات انخفاض القيمة خلال عام 2022 برد صافي خسائر الانخفاض في قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة بقيمة 7 مليون دولار ورد خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات الأخرى بقيمة 2 مليون دولار.

يتوفر تفصيل شامل في الإيضاح رقم 17 من البيانات المالية.

تحليل قائمة المركز المالي

تلتزم المؤسسة بتطبيق سياسة استثمارية تهدف إلى تخفيض الرافعة المالية وتوزيع اوزان المحافظ الاستثمارية لتحقيق عوائد أعلى في ظل مستويات المخاطر المقبولة. بلغ رصيد الموجودات بنهاية العام 3,690 مليون دولار بارتفاع قدره 359 مليون دولار مقارنة بالرصيد للسنة السابقة. وسجلت حقوق المساهمين مبلغ 2,802 مليون دولار بارتفاع قدره 114 مليون دولار مقارنة بالرصيد للسنة السابقة.

تستمر المؤسسة في التركيز الاستراتيجي على دول مجلس التعاون الخليجي. ايضاح رقم 20 في البيانات المالية يوضح التوزيع الجغرافي للمخاطر الائتمانية للمؤسسة.

البنود الآتية تقدم تفصيلاً للعناصر الأساسية في قائمة المركز المالي:

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

في 31 ديسمبر 2023، ارتفعت الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بمقدار 277 مليون دولار عن رصيد العام السابق لتسجل 1,346 مليون دولار. حيث ارتفع رصيد أدوات الدين والتي تشكل 38% من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بمبلغ 152 مليون دولار عن رصيد السنة السابقة.

تتكون محفظة أدوات الدين من سندات ذات فائدة ثابتة، وأخرى ذات فائدة عائمة ويتم مراقبة محفظة أدوات الدين بواسطة معايير داخلية صارمة وذلك لضمان الحفاظ على الجودة العالية للاستثمارات. يتكون جزء كبير من المحفظة من سندات ذات جدارة استثمارية عالية، علاوة على سندات سيادية خليجية. يتم عرض تحليل مخاطر الائتمان لمحفظة السندات لاحقاً في هذا التقرير ضمن إيضاح إدارة المخاطر.

كما تشمل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أيضاً استثمارات في الأسهم والصناديق المدارة بقيمة 744 مليون دولار، ومساهمات في حقوق ملكية تبلغ 42 مليون دولار، وصناديق خاصة دولية وخليجية بقيمة تبلغ 53 مليون دولار. ارتفعت الاستثمارات في الأسهم والصناديق المدارة بمبلغ 136 مليون دولار من خلال زيادة الاستثمارات في الأسهم المدرجة في الأسواق الناشئة والأسواق العالمية بمقدار 73 مليون دولار وزيادة حجم الاستثمار في صناديق التحوط والصناديق البديلة الأخرى بمقدار 63 مليون دولار. بينما انخفض رصيد مساهمات حقوق الملكية للشركات نتيجة بيع مشروع بقيمة 3 مليون دولار وكذلك انخفاض القيمة العادلة لاستثمارات غير مدرجة بمبلغ 5 مليون دولار.

صناديق الأسهم الخاصة تستثمر اموالها في استثمارات ذات استراتيجيات متنوعة وتدار بمعرفة مديري صناديق ذوي كفاءة يتم اختيارهم في إطار سياسة المؤسسة الاستثمارية.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

في 31 ديسمبر 2023، بلغ رصيد الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر 228 مليون دولار مرتفعاً بمقدار 37 مليون دولار عن رصيد العام السابق بسبب المساهمة الإضافية في شركة الشقيق العالمية للمياه والكهرباء المحدودة والبالغ 56 مليون دولار مقابل صافي انخفاض تقييم لبعض الاستثمارات والبالغ 20 مليون دولار.

الاستثمار في الشركات الزميلة

الشركة الزميلة هي شركة تمارس عليها المجموعة تأثيراً جوهرياً. يتم المحاسبة على استثمارات المؤسسة في الشركات الزميلة بطريقة حقوق الملكية. طبقاً لطريقة حقوق الملكية فإن الاستثمار في الشركات الزميلة في البداية يدرج بسعر التكلفة ثم يتم تعديلها لاحقاً لتتماشى دائماً مع حصة الملكية في صافي موجودات الشركة المستثمر فيها.

يعتبر الاستثمار المباشر في مشاريع ذات جدوى بدول مجلس التعاون الخليجي هو النشاط الاساسي لمؤسسة الخليج للاستثمار. وتركز المؤسسة على القطاعات المتميزة مثل المعادن واللوجستيات والطاقة والمرافق والتعليم ومواد البناء، حيث حققت المؤسسة ميزة وأفضلية تنافسية.

سجل حجم الاستثمار في الشركات الزميلة مبلغ 1,800 مليون دولار، بارتفاع قدره 115 مليون دولار، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الحصة في أرباح الشركات الزميلة والتي بلغت 184 مليون دولار. ترتبط التغيرات الأخرى إلى كل من الاستثمارات الجديدة في الشركات الزميلة والمساهمات الإضافية في الشركات القائمة، وكذلك التوزيعات المستلمة والحصة في التغير في احتياطي إعادة التقييم للشركات الزميلة.

الموجودات الأخرى

بلغ إجمالي هذا البند 26 مليون دولار في 31 ديسمبر 2023، منها 15 مليون دولار قيمة رصيد الفوائد والرسوم وتوزيعات أرباح مستحقة. أما المبلغ المتبقي فيشمل الذمم المدينة الخاصة بالشركات التابعة والقيمة العادلة الموجبة لأدوات المشتقات والمصاريف المدفوعة مقدماً وأصول أخرى متنوعة. التفاصيل مبينة في الإيضاح رقم 7 من البيانات المالية.

السيولة والتمويل

بلغ إجمالي رصيد الأموال المقترضة 826 مليون دولار والذي يتكون من الودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بقيمة 792 مليون دولار والتمويل لأجل بقيمة 34 مليون دولار. وقد انخفض التمويل لأجل بواقع 92 مليون دولار عن مستوى السنة السابقة ويرجع ذلك إلى سداد شريحة مستحقة من التمويل لأجل خلال العام.

يتضمن التقرير السنوي مناقشة أكثر تفصيلاً حول السيولة والتمويل، والمخاطر المختلفة المرتبطة بأنشطة أعمال المؤسسة، وقوة القاعدة الرأسمالية في قسم إدارة المخاطر التالي.

المطلوبات الأخرى

تشمل المطلوبات الأخرى البالغة 47 مليون دولار فوائد مستحقة، والمصرفيات المستحقة، والفروق المالية للمشتقات، والقيمة العادلة السالبة الخاصة بمشتقات الأدوات المالية.

حقوق المساهمين

سجلت حقوق المساهمين 2,802 مليون دولار، مرتفعة بمبلغ 114 مليون دولار ويرجع ذلك إلى صافي أرباح العام البالغة 203 مليون دولار والارتفاع في الدخل الشامل الأخر بقيمة 16 مليون دولار، مقابل سداد توزيعات أرباح المساهمين عن العام السابق بمبلغ 105 مليون دولار.

إدارة المخاطر

تظل مؤسسة الخليج للاستثمار وبكل وضوح مؤسسة مالية قوية تتمتع بدرجة عالية من المرونة والاستقرار، وتستمر إدارة المخاطر كجزء مهم في استراتيجية المؤسسة فهي تسعى إلى تقديم أقصى جهودها في مواكبة المستجدات بصورة فاعلة وتقديم قيمة مضافة في عملها.

يتمثل الهدف المالي للمؤسسة في تحقيق عوائد تنافسية بشكل مستمر مع إبقاء مستوى المخاطر ضمن الحدود المقبولة وذلك تجسيدا لمبدأ الاستعداد للمخاطرة. ولكونها تدرك العلاقة الوثيقة بين المخاطرة والعوائد، فإن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من الهدف الاستراتيجي للمؤسسة. ولقد ساهمت بيئة الأعمال المتغيرة في تعقيد المخاطر ودرجة تنوعها. ويتمثل هدف إدارة المخاطر في فهم وتحليل وإدارة هذه المخاطر. وإلى جانب دورها الحيوي المتمثل في حماية أعمال المؤسسة، فإن إدارة المخاطر تسعى وبشكل فعال إلى المساهمة في تمكين أعمال المؤسسة أيضاً.

إن أداء مؤسسة الخليج للاستثمار في عام 2023، والذي يعتبر عاماً حافلاً بالتحديات المختلفة، لهو دليل على ما تتمتع به المؤسسة من ريادة في مجال الأعمال وإطار قوي للمخاطر. تظل مؤسسة الخليج للاستثمار وبكل وضوح مؤسسة مالية قوية تتمتع بدرجة عالية من المرونة والاستقرار، وباعتبارها جزءاً مهماً في استراتيجية المؤسسة، تسعى إدارة المخاطر إلى تقديم أقصى جهودها في مواكبة المستجدات بصورة فاعلة وتقديم قيمة مضافة في عملها.

خلال عام 2023، واجهت الأسواق المالية والمؤسسات العديد في جميع أنحاء العالم، حيث تميز هذا العام بمعدلات فائدة متقلبة نتيجة لغموض سياسات البنوك المركزية، وشهدت أسواق الأسهم والدخل الثابت عوائد متقلبة وإزدياد في معدلات عدم اليقين، وبقيت المخاطر الجيوسياسية مرتفعة مع استمرار نزاع روسيا وأوكرانيا في العام الثاني وتصاعد التوترات في الشرق الأوسط، و أدى ذلك إلى استمرار تقلبات أسعار النفط ومشتقاتها خاصة مع زيادة التوترات الجيوسياسية. ومع ذلك، على الرغم من هذه التحديات، استمرت مؤسسة الخليج للاستثمار في تحقيق أداء قوي، وحرصت إدارة المخاطر في المؤسسة على التأكد من توفير جميع وسائل التخفيف من المخاطر والضوابط المناسبة لصانعي القرار قبل اتخاذ أي خطوة في الأسواق.

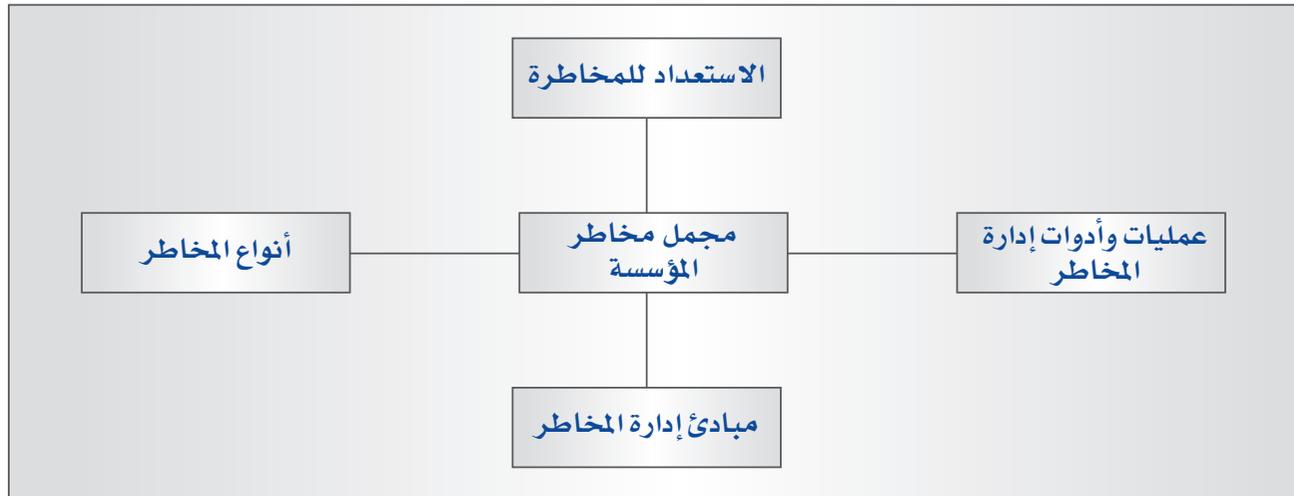
بالنسبة لعام 2024، قد تزيد بعض التحديات من معدلات عدم اليقين في الأسواق خلال العام، حيث أن استمرار عدم اليقين والغموض في سياسات بعض البنوك، وتقلب أسعار النفط والمعادن، وتقلب أسواق الأسهم واستمرار التوترات الجيوسياسية قد يضع ضغطاً على معدلات الربحية والأداء في المؤسسة، ولكن ستواصل إدارة المخاطر في المؤسسة مراقبة جميع الحدود المتعلقة بالمخاطر وفقاً لنزعة المخاطر المعتمدة والتأكد من تواصلها بشكل فعال مع جميع قطاعات المؤسسة لإدارة تلك المخاطر.

لا يتمثل هدف إدارة المخاطر في تجنب المخاطر وحسب، بل في إدراك وفهم هذه المخاطر وإدارتها.

إن الأنشطة المتعددة والمتنوعة لمؤسسة الخليج للاستثمار تضع المؤسسة أمام مجموعة كبيرة من المخاطر، علماً بأن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو المحافظة على التوازن الملائم بين الأنشطة التي تنطوي على المخاطرة وبين العائد المتوقع واستعداد المؤسسة لتقبل المخاطر.

وتقوم إدارة مستقلة لإدارة المخاطر (RMD) باعتماد إطار إدارة مخاطر المؤسسة (ERM) والذي يشمل جميع جوانب الإدارة الحصيفة للمخاطر من خلال سياسات وإجراءات وحدود تغطي كافة أنشطة المؤسسة. وتمكن هذه الأدوات إدارة المخاطر من التعرف على الفرص الاستراتيجية والحد من حالة عدم اليقين من الناحيتين التشغيلية والاستراتيجية، كما أنها تعزز قدرة المؤسسة على إدارة المخاطر وتقييم الأداء، وتخصيص رأس المال.

إطار إدارة مخاطر المؤسسة



ويقوم إطار إدارة مخاطر المؤسسة (ERM) بتحديد وتعريف مجموعة واسعة من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أعمال وعمليات المؤسسة. وتشمل هذه المخاطر مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التمويل، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل.

وتحظى إدارة هذه المخاطر من قبل مؤسسة الخليج للاستثمار من خلال الاستثمار في المعرفة والأنظمة. ويوجد لدى المؤسسة فريق يجمع بين المهوبة والخبرة والذي يقوم بتطبيق أدوات التحليل الكمي، والاستخدام المستمر لأحدث التقنيات المتطورة والحديثة والتي تقوم المؤسسة باتباعها وتطبيقها من أجل إدارة المخاطر بشكل فعال. أن استخدام الأساليب النوعية والكمية المطبقة يعمل على تحقيق المستوى الأمثل للعائد مقابل المخاطر، والذي يستند على استخدام المعلومات التاريخية والتوجهات الحالية والناشئة في بيئة الأعمال جنباً إلى جنب مع التوقعات المستقبلية والمحتملة.

ومن المنظور الهيكلي، تبدأ عملية إدارة المخاطر بقيام لجنة إدارة المخاطر (RMC) والمؤلفة من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا في المؤسسة، حيث تقوم هذه اللجنة بتحديد مدى استعداد المؤسسة لتحمل المخاطر وتقديم توصيتها بهذا الشأن. وبلي ذلك عملية مكونة من ثلاث خطوات هي:

1- تحديد وقياس المخاطر المختلفة التي يمكن أن تنشأ،

2- مراقبة هذه المخاطر والإبلاغ عنها والسيطرة عليها، وأخيراً

3- تحقيق المستوى الأمثل للعوائد مقابل المخاطر.

يعمل فريق إدارة المخاطر في مؤسسة الخليج للاستثمار كحلقة وصل هامة بين الإدارة والأقسام المرتبطة عملها بالمخاطر، حيث يساعد الإدارة أولاً في تعريف وتحديد مدى استعدادها للمخاطرة، ثم يقوم الفريق بعد ذلك وعلى نحو فعال بإبلاغ مقياس الاستعداد للمخاطر للجهات المعنية في المؤسسة حتى يتسنى لها التحقق من أن نشاطاتها المرتبطة بالمخاطر تقع ضمن حدود المخاطر المقبولة من قبل الإدارة.

إن المسؤولية عن إدارة المخاطر في المؤسسة لا تنحصر في إدارة واحدة فحسب، بل إن الفلسفة المعتمدة من قبل المؤسسة تقوم على تعزيز ثقافة الإدارة الحسنة للمخاطر في جميع وحدات العمل ومجالات الخدمات المساندة.

وانطلاقاً من منظور «الرقابة الداخلية»، فإنه يتم تسهيل عملية إدارة المخاطر من خلال مجموعة من الوظائف المستقلة إلى جانب إدارة المخاطر (RMD). وتتبع هذه الوحدات الإدارة العليا مباشرة، وتشمل الرقابة المالية والتدقيق الداخلي، والإدارة القانونية والالتزام. ويساعد هذا النهج متعدد الجوانب في تحقيق الإدارة الفعالة للمخاطر عبر تحديد ومراقبة المخاطر من جوانب متعددة.

وتتناول الأقسام التالية من التقرير عرضاً لإدارة جوانب المخاطر بصورة مفصلة.

المخاطر الائتمانية

وهي المخاطر المتمثلة في الخسارة الاقتصادية التي يمكن أن تنجم عن إخفاق الملتزم في الوفاء بالتزاماته التعاقدية.

اتسمت أسواق الائتمان العالمية خلال عام 2023 بزيادة التقلبات في أسعار الفائدة مقترنة بالغموض الذي يكتنف سياسات البنوك المركزية، مما أدى إلى زيادة التقلبات في أسواق الائتمان. خلال العام السابق، قامت البنوك المركزية بزيادة أسعار الفائدة بسرعة غير مسبوقه لمكافحة التضخم، ومع ذلك، توقع الاقتصاديون حصول ركود في الاقتصاد العالمي بسبب مؤشرات اقتصادية مختلفة على الرغم من عدم تحققه،

يُتوقع أن يشهد عام 2024 زيادة في معدلات عدم اليقين في أسواق الائتمان حيث تخفيض معدلات الفائدة ليست أكيدة ومن الممكن أن تبقى توقعات التضخم فوق المستويات المستهدفة، وتأثير هذه العوامل على الأسواق غير واضحة، مما قد يدفع المستثمرين إلى مواقف دفاعية.

واستمرت مؤسسة الخليج للاستثمار في التركيز على أسواق الائتمان الإقليمية حيث يتميز الفريق بفهم أعمق للمخاطر الكامنة، وهو ما ساهم في تعزيز وضع العائد مقابل المخاطرة.

كما أبدت المؤسسة مرونة عالية ودرجة مرتفعة من التكيف السريع مع الأحداث الغير متوقعة، وذلك بفضل الاستخدام الفعال لأدوات إدارة المخاطر التقليدية بما في ذلك النماذج الرياضية والإحصائية.

كما تتضمن الأداة الرئيسية المستخدمة في إدارة مخاطر الائتمان مجموعة من سياسات وإجراءات الائتمان المحددة بدقة وعناية. فإلى جانب التواصل مع الإدارات المعنية في مؤسسة الخليج للاستثمار حول مدى استعداد المؤسسة لتقبل المخاطر وذلك من خلال اعتماد حدود لكل دولة يجري الاستثمار فيها وحدود لكل منتج وصناعة وملتزم، فقد تم إدراج هذه السياسات بنحو مفصل لتشمل عمليات القياس والمتابعة وإعداد التقارير ذات الصلة، علماً بأن أطر اعتماد الائتمان الحازمة يوجب إجراء تقييم دقيق وشامل لكفاءة وقدرة كل ملتزم بالائتمان. وبعد ذلك، تقوم الإدارة باعتماد الحدود الائتمانية لكل ملتزم. وعلاوة على ذلك، يتم وضع حدود لكل منتج ولكل صناعة بهدف ضمان التنوع الواسع لمخاطر الائتمان، كما أن سياسات وإجراءات الائتمان يتم تصميمها على نحو يتيح التعرف على مستويات التعرض للمخاطر في مرحلة مبكرة والتي تتطلب متابعة ومراجعة أكثر تفصيلاً.

هذا وتستخدم عملية إدارة مخاطر الائتمان أساليب وطرق إحصائية لتقدير الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة لمختلف أنشطة المؤسسة. وهذا النظام القائم على منهج القياس الائتماني (Creditmetrics Methodology) يتيح إمكانية قياس المخاطر الائتمانية بدقة أكبر، سواء على أساس المراكز الفردية أو على أساس المحافظ. وتحسب تقديرات الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة بناء على بيانات احتمال الإخلال (PD) والخسائر الناجمة عن الإخلال (LGD)، والتي يتم نشرها من قبل وكالات التصنيف الرئيسية.

إن محفظة أسواق الديون الرأسمالية (DCM) والتي تشكل أكبر فئات الموجودات والتي تمثل حوالي 14% من مجموع الميزانية، تخضع للمراقبة قياساً على حدود خاصة بقيمة الائتمان المعرضة للمخاطر (VaR) والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة. إن حد مخاطر الائتمان البالغ 130 مليون دولار والمعرض للمخاطر (درجة ثقة بنسبة 99.96% لسنة واحدة)، والذي يشكل إضافة إلى الحدود النظرية الحالية لهذه المحفظة، يقوم على منهج القياس الائتماني الذي يستخدم أساليب «محاكاة مونت كارلو».

وبين الجدول (1) قيم الائتمان المعرضة للمخاطر والمتعلقة بمحافظ أسواق الديون الرأسمالية. وبلغت القيمة السوقية لهذه المحفظة 507 مليون دولار في 31 ديسمبر 2023، مقارنة مع 355 مليون دولار في العام السابق. قيمة القيمة المعرضة للمخاطر الائتمانية (Credit VaR) في نهاية العام كانت أقل بقليل مقارنة بالعام السابق، حيث بلغ ذروته في ديسمبر وأدنى مستوى له في مارس.

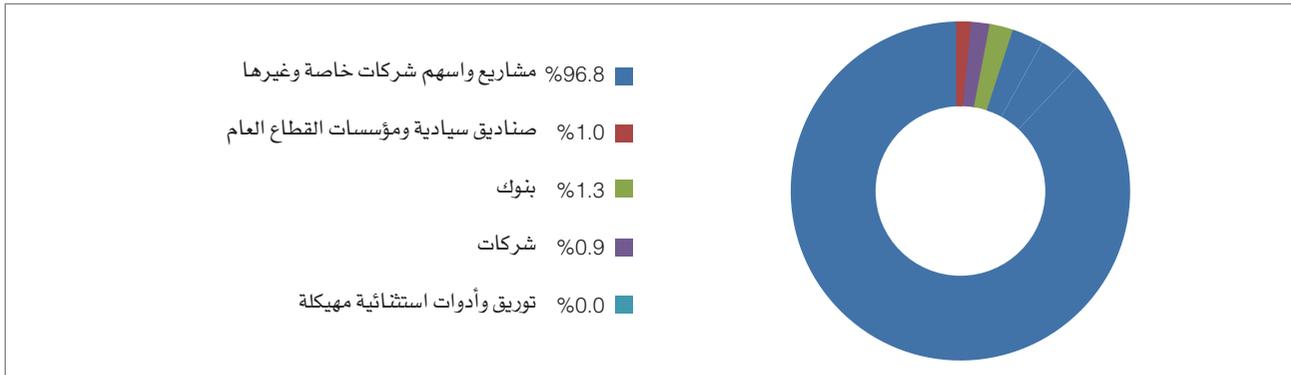
الجدول 1 : قيم الائتمان المعرض للمخاطر لسنة 2023 - مستوى ثقة يعادل 99.96% لفترة حياة تبلغ سنة واحدة.

ألف دولار أمريكي	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	31 ديسمبر 2023
محافظ الديون	47,730	40,912	57,139	57,139

وعلى الرغم من أن وحدات العمل مسؤولة عن المحافظة على إبقاء الانكشافات ضمن الحدود المقررة، إلا أن الانكشافات الفعلية تخضع لمراقبة مستمرة من قبل إدارات رقابية مستقلة بما فيها إدارة المخاطر والادارة المالية والالتزام الرقابي والتدقيق الداخلي. وتشكل التكنولوجيا عنصراً أساسياً في عملية المراقبة. فعلى سبيل المثال، يتم استخدام نظم حديثة ومتطورة قادرة على متابعة ومراقبة الأنشطة التي تنطوي على المخاطر أولاً بأول وبشكل آني تقريباً.

ويوضح الشكل (1) تفصيلاً لمصادر مخاطر الائتمان حسب نوع نشاط المصادر الرئيسية. وتعكس النسب مخاطر مراكز الائتمان المرجح، حيث يتم احتسابها على أساس توجيهات بنك التسويات الدولية (BIS) المتعلقة بكفاية رأس المال. ويتضمن القسم الخاص بالإفصاح في الجزء الخاص ببيانات 3 تفاصيل إضافية حول مسائل شتى بما فيها التعرض لمخاطر الائتمان حسب التصنيف والقطاع والموقع الجغرافي لفترة الائتمان.

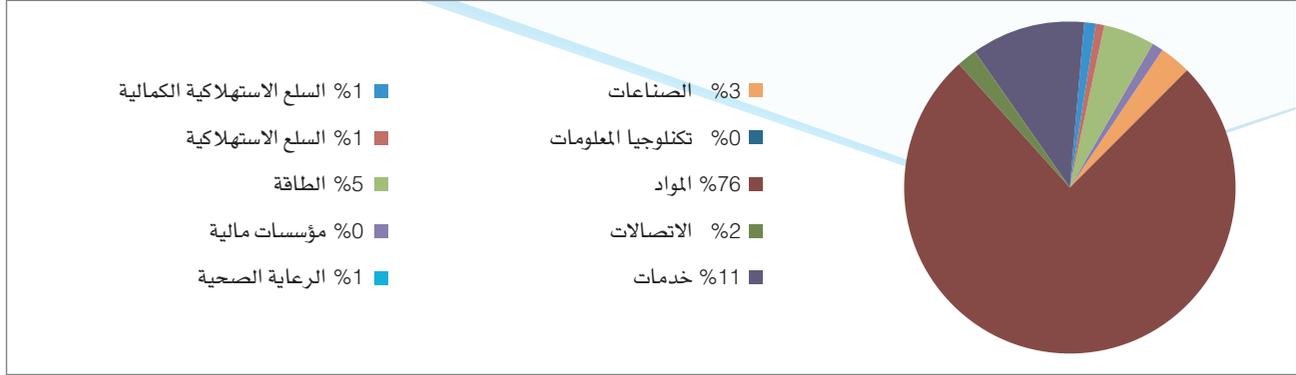
الشكل 1 : مصادر مخاطر الائتمان (المركز المرجح لمخاطر الائتمان)



انخفضت التعرض لمخاطر الائتمان الموزونة للبنوك من 1.5% في عام 2022 إلى 1.3% بنهاية عام 2023، وللشركات أيضاً انخفضت من 1.6% في عام 2022 إلى 0.9% بنهاية عام 2023. من ناحية أخرى، ارتفع التعرض لمخاطر الائتمان الموزونة للمشاركيات ورؤوس الأموال الخاصة والصناديق الأخرى قليلاً من 96.0% في عام 2022 إلى 96.8% بنهاية عام 2023. كما أظهر التعرض لمخاطر الائتمان الموزونة للكيانات السيادية والدولية الزيادة الطفيفة من 0.9% في عام 2022 إلى 1.0% في عام 2023.

ويركز نشاط المشاريع بشكل رئيسي على دول مجلس التعاون الخليجي نظراً لفهمنا العميق لديناميكية المنطقة حيث تتمتع بإدارة أفضل للمخاطر الكامنة. وتتم الاستثمارات بعد إجراء تحليل نوعي وكمي صارم ودقيق وبعد تحقيق أهداف العائد على المخاطر. ويوضح الشكل (2) التنوع الجيد الذي يشمل مختلف قطاعات الصناعة ضمن هذه المحفظة. أما صناديق الأسهم الخاصة وصناديق الأسهم الأخرى فتتمثل الاستثمارات مع مديري الصناديق كطرف ثالث وخصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا، والذين يجري اختيارهم بعد تقييم دقيق لسجلاتهم وعمل الاستقصاءات الشاملة عنهم.

الشكل 2 : المشروعات الاستثمارية الرئيسية حسب (الصناعة)



الأدوات المالية خارج بنود الميزانية العمومية

في السياق الطبيعي لنشاطها، تستخدم مؤسسة الخليج للاستثمار المشتقات وأدوات التعامل في أسواق الصرف لتلبية احتياجاتها المالية بهدف تحقيق إيرادات من عمليات التداول وإدارة انكشافها على مخاطر السوق.

وفي حالة المشتقات المالية ومعاملات صرف العملات الأجنبية، تستخدم إجراءات مماثلة للمنتجات داخل الميزانية العمومية من أجل قياس مخاطر الائتمان ومراقبتها. وبلغ الانكشاف المرجح بمخاطر الائتمان للمنتجات خارج الميزانية العمومية حوالي 2% تقريباً من إجمالي الانكشاف المرجح بمخاطر الائتمان.

ومع نهاية عام 2023، لا توجد أي مشتقات مالية قائمة محتفظ بها للمتاجرة كما تتضمن المعاملات خارج الميزانية العمومية البنود الطارئة المرتبطة بالائتمان والتي تم استحداثها لتلبية الاحتياجات المالية للمؤسسة. ويتضمن الإيضاحان 19 و20 و21 حول البيانات المالية المجمعة تحليلاً تفصيلياً لمخاطر الائتمان الخاصة بالبنود الطارئة المرتبطة بالائتمان والمشتقات المالية ومنتجات صرف العملات الأجنبية.

ومع تصاعد حالة عدم اليقين والاضطراب التي تخيم على أسواق الائتمان العالمية، فإن المؤسسة ستواصل الالتزام بتطبيق آليات داخلية صارمة لاحتواء المخاطر.

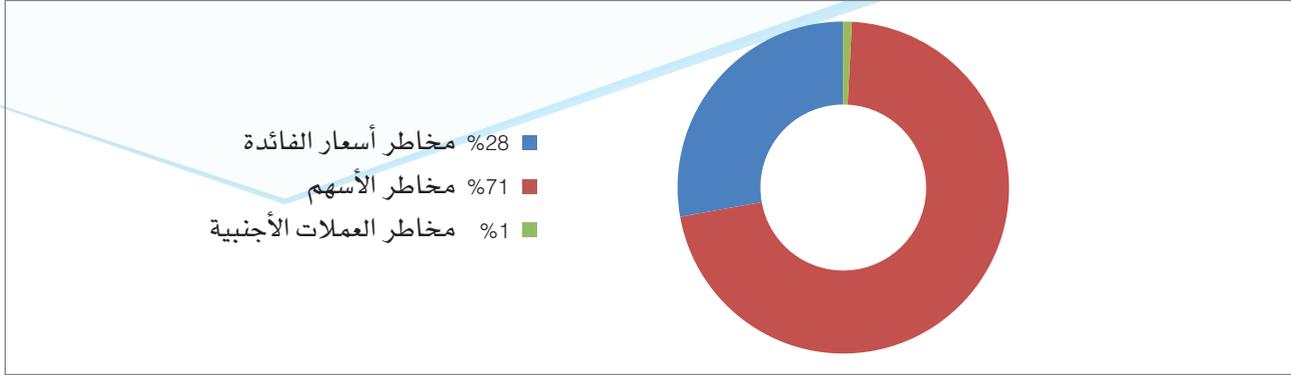
وفي ظل الاستمرار في تعزيز وتطوير آلية مراقبة والسيطرة على المخاطر، أصبحت مهمة إدارة المخاطر أكثر مشاركة في أنشطة وحدات الأعمال بعد أن تم إدخالها كجزء أساسي من عملية الاستثمار. وإلى جانب إدخال معلومات ائتمانية إضافية بما فيها أسعار عقود التأمين على الديون السيادية (CDS) وأسعار الأسهم والتصنيفات المرتبطة بالسوق ضمن إطار تحليل الائتمان، كما زادت وتيرة أنشطة المراقبة والتقارير المنتظمة.

مخاطر السوق

وهي المخاطر المتمثلة في إمكانية الخسارة نتيجة للتغيرات في قيمة الأدوات المالية، والناتجة عن تغيرات عكسية في عوامل السوق.

وتتألف مخاطر السوق التي تتعرض لها مؤسسة الخليج للاستثمار من ثلاثة مكونات رئيسية وهي مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الملكية، ومخاطر العملات الأجنبية. واستناداً إلى مكونات المخاطر، يقدم الشكل (3) تحليلاً للأنشطة الاستثمارية المجمعة وأنشطة الاستثمار ضمن مجموعة الأسواق العالمية بمفردها (مع استبعاد مراكز الأسهم الاستراتيجية ضمن أعمال الاستثمار الرئيسية). وتعكس النسب المئوية المبينة في الشكل متوسط القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) كلا على حدة - دون الأخذ بعين الاعتبار آثار التنوع عبر فئات المخاطر.

الشكل 3 : مكونات مخاطر السوق - (بصورة كلية)



يتم قياس مخاطر السوق ومراقبتها وإدارتها وذلك على أساس نظري وباستخدام مفهوم القيمة السوقية المعرضة للمخاطر، ويتم تطبيق الأساليب الإحصائية الكمية مقرونة بالأحكام القائمة على الخبرة والتجربة من أجل إدارة مخاطر السوق على نحو فعال. وهناك نظام من الحدود والإرشادات يقيد النشاط المعرض للمخاطر المرتبطة بالمعاملات الفردية وصافي المراكز والأحجام وأجال الاستحقاق والتركيزات والحد الأقصى المسموح به من الخسائر وما إلى ذلك. ويعمل ذلك على التأكد من بقاء المخاطر ضمن المستويات المقبولة فيما يتعلق بالمبالغ الافتراضية. ويوفر النظام المرتكز على القيمة المعرضة للمخاطر معياراً أكثر ديناميكية لقياس مخاطر السوق بحيث يسجل في الوقت المناسب تأثير التغيرات في بيئة الأعمال على قيمة محفظة الأدوات المالية.

كما يتم احتساب القيمة السوقية المعرضة للمخاطر (VaR) وإبلاغ الإدارة العليا بها بشكل يومي وعلى مستويات مختلفة حيث تشمل المحفظة ووحدة الأعمال والمؤسسة ككل.

ويوضح الجدول التالي بيانات القيمة السوقية المعرضة للمخاطر وفقاً لإحصائية مجموعة الأسواق العالمية لعوامل المخاطر كل على حدة. (يرجى ملاحظة أن القيمة الإجمالية المعرضة للمخاطر لمجموعة الأسواق العالمية تستثنى استثمارات المساهمات الاستراتيجية ضمن عملية استثمار المبلغ الأساسي). وتقوم قياسات القيمة المعرضة للمخاطر على أساس مستوى ثقة يبلغ 95% وفترة حيازة مدتها 25 يوماً وعلى استخدام بيانات تاريخية.

الجدول 2 : القيمة السوقية المعرضة للمخاطر (VaR) بالآلاف الدولارات الأمريكية والخاصة بمجموعة الأسواق العالمية فقط، مع فترة حيازة مدتها 25 يوماً وبمستوى ثقة يبلغ 95%

2023				
31 ديسمبر 2023	الحد الأقصى	الحد الأدنى	المتوسط	بالآلاف الدولارات الأمريكية
12,835	12,939	8,215	9,951	سعر الفائدة
22,891	30,898	17,707	25,509	الأسهم
145	918	127	296	صرف العملات الأجنبية
26,719	36,162	20,907	29,438	الإجمالي*
2022				
31 ديسمبر 2022	الحد الأقصى	الحد الأدنى	المتوسط	بالآلاف الدولارات الأمريكية
5,768	8,642	4,424	5,601	سعر الفائدة
28,067	31,202	14,064	25,740	الأسهم
500	1,105	300	574	صرف العملات الأجنبية
29,277	32,238	15,635	25,795	الإجمالي*

* إجمالي القيم المعرضة للمخاطر يشمل منافع التوزيع.

وعلى أساس متوسط، فقد ارتفعت القيمة المعدلة بالمخاطر المتعلقة بمخاطر السوق خلال 2023 مقارنة مع مستوى عام 2022. وكما هو في 31 ديسمبر 2023، فقد بلغ إجمالي القيمة السوقية المعدلة بالمخاطر 26,7 مليون دولار. وظل إجمالي القيمة السوقية المعدلة بالمخاطر ضمن نطاق الحدود المعتمدة من قبل لجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة. هذا وسوف تقوم المؤسسة بمراقبة ومتابعة البيئة التشغيلية كما ستسعى إلى تحمل مخاطر السوق الملائمة في الأوقات المناسبة.

الشكل 4 : بيان يومي للقيمة السوقية المعرضة للمخاطر، مع فترة حياة تبلغ 25 يوماً ومستوى ثقة يبلغ 95%، (القيمة المعرضة للمخاطر بالآلاف الدولارات الأمريكية)



وتجدر الإشارة إلى أن بعض المحافظ والمراكز غير مدرجة ضمن القيمة المعرضة لمخاطر السوق، وذلك لأن القيمة المعرضة للمخاطر لا تعتبر الطريقة الأنسب لقياس المخاطر بالنسبة لهذه المحافظ التي تشمل استثمارات المشاريع الرئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي ومحفظة صناديق الأسهم الخاصة الدولية. وتقاس مخاطر السوق المرتبطة بهذه الأسهم بمقياس حساسية يبلغ 10%، وهو انخفاض تقديري في قيم الموجودات. ويمكن للقيم العادلة للمراكز الأساسية أن تكون لها حساسية تجاه التغيرات في عدد من العوامل بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، الأداء المالي للشركات والتوقيت المتوقع للتدفقات النقدية ومبالغها وأسعار الخصم والتوجهات ضمن القطاعات الاقتصادية ونماذج الأعمال الأساسية. ويبين الجدول أدناه مقياس الحساسية لعامي 2022-2023، علماً بأن محافظ الاستثمارات الرئيسية وأسهم الشركات الخاصة مصنفة على أنها موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، واستثمارات في شركات تابعة وزميلة.

الجدول 3 : قياس الحساسية للموجودات غير المشمولة بالقيمة المعرضة لمخاطر السوق (بالآلاف الدولارات الأمريكية)

مقياس الحساسية بنسبة 10%		مقياس الحساسية بنسبة 10%	فئات الموجودات
(التأثير على حقوق الملكية العائدة للمساهمين)			
31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023		
196,006	210,438	قيمة الموجودات الأساسية	الاستثمارات المباشرة
5,604	5,242	قيمة الموجودات الأساسية	صناديق الملكية الخاصة

هذا ويعتبر «تحليل السيناريوهات» عنصراً أساسياً في إدارة مخاطر السوق. وقد يصبح افتراض المسار الطبيعي الذي تركز عليه النماذج الإحصائية غير ساري المفعول نتيجة لظهور أحداث معينة. أما سيناريوهات المستقبل التي ينتج عنها بطلان السلوك التاريخي والعلاقات بين مكونات المخاطر الأساسية، فيتم تقديرها ثم تحديد مبالغ الخسائر المحتملة. ويتم بناء معظم هذه السيناريوهات انطلاقاً من أحداث الاقتصاد الكلي التي وقعت في الماضي، معدلة على نحو يتلاءم مع ما قد يحدث في المستقبل.

إدارة مخاطر السيولة

تعني مخاطر السيولة العجز عن الوفاء بكافة الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية في المواعيد المحددة لها ودون الحاجة إلى بذل جهود غير ضرورية، سواء كان ذلك في شكل نقصان في الالتزامات المالية أو زيادة في الموجودات. وقد تتزايد المخاطر نتيجة لعجز المؤسسة عن تدبير التمويل بتكلفة مقبولة لأداء التزاماتها في الموعد المحدد.

تقوم المؤسسة بأخذ مصدرين لمخاطر السيولة بعين الاعتبار، وهما:

1- عدم سيولة التدفقات النقدية والناجمة عن عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية أو الحصول على تمويل بمعدلات معقولة وللأجل المطلوبة.

2- عدم سيولة الموجودات لافتقار السوق للسيولة خلال الأوقات التي سيتم فيها تسهيل الموجودات على أساس اضطراري.

وترى المؤسسة أن رأس المال يلعب دوراً حاسماً في التخطيط للسيولة، وذلك لأن مشاكل السيولة قد تنشأ على المدى القصير إذا كان هناك توقعات بانخفاض قيمة رأس المال على نحو لا يتيح للمؤسسة من الوفاء بالتزاماتها على المدى الطويل.

وتبني مؤسسة الخليج للاستثمار أسلوب الميزانية العمومية الشامل في إدارة السيولة والذي يجمع بين كافة مصادر واستخدامات السيولة. وبالتحديد، تغطي متطلبات السيولة مختلف الاحتياجات التي تعالجها الإدارة العليا للمؤسسة. ومن بين هذه الاحتياجات ما يلي:

- 1- استيفاء التدفقات النقدية اليومية.
- 2- مواجهة التقلبات الموسمية لمصادر الأموال.
- 3- مواجهة دورات التقلبات في الأحوال الاقتصادية التي قد تؤثر على مدى توفر التمويل.
- 4- تخفيف الأثر السلبي لأي تغيرات محتملة في المستقبل في ظروف السوق بما يؤثر على قدرة مؤسسة الخليج للاستثمار على التمويل الذاتي.
- 5- تجاوز عواقب فقد الثقة التي قد تدفع الجهات الممولة إلى سحب التمويل المقدم لمؤسسة الخليج للاستثمار.

حدود السيولة

بوصفها جزءاً من خطة التمويل والسيولة، يتم تحديد واعتماد حدود السيولة ونسب السيولة ومحفزات السوق والافتراضات المتعلقة باختبارات التحمل الدورية. ويعتمد حجم هذه الحدود على حجم الميزانية العمومية وعمق السوق ومدى استقرار الالتزامات المالية وسيولة الموجودات. وبشكل عام، توضع الحدود على نحو يتيح للمؤسسة التمويل الذاتي في حالة أسوأ السيناريوهات.

تشمل حدود السيولة التي تخضع للمتابعة المنتظمة ما يلي:

- 1- الحد الأقصى للتدفقات النقدية اليومية بالعملة الرئيسية.
 - 2- الحد الأقصى للتدفقات النقدية التراكمية التي يجب أن تتضمن التدفقات الخارجة المحتملة والناجمة عن سحب الالتزامات، وما إلى ذلك.
 - 3- نسبة صافي الموجودات السائلة، وهي النسبة التي تحسب بتبني النظرة المتحفظة إلى الموجودات السائلة القابلة للتداول، مع معدل خصم لتغطية تقلبات الأسعار وأي انخفاض في السعر في حالة البيع القسري. ويتم احتساب هذا المعدل على أساس نسبة تلك الموجودات السائلة إلى الالتزامات المالية المتقلبة.
- كما في 31 ديسمبر 2023، فلقد بلغت نسبة صافي الموجودات السائلة 207%. ولقد تم تحديد هذا الرقم عن طريق الأخذ بالمعايير الأساسية التالية:
- 1- يستخدم الاستحقاق المتبقي لمدة ثلاثة أشهر في وضع الحدود الزمنية القصوى التي يتم من خلالها تحديد بنود الميزانية العمومية على أساس كونها سائلة أو غير سائلة، مستقرة أو غير مستقرة.
 - 2- تطبق أساليب «التشذيب» (Haircut) المناسبة على الموجودات السائلة لتعكس خصومات السوق المحتملة.
 - 3- يتم الاحتفاظ بوضع «مجريات العمل المعتادة» للتأكد من مستوى الموجودات المراد تسييلها أو رهنها لتفادي إرسال إشارة خاطئة إلى السوق.

كما تدار محفظة الاستثمار الخاصة بالمؤسسة بحيث تعادل الأوراق المالية غير المرهونة والقابلة للتداول والتي تشمل الاحتياطي الاستراتيجي ما نسبته 30% تقريباً من الحد الأقصى التقديري للتدفقات النقدية التراكمية على مدى زمني يبلغ 30 يوماً كحد أقصى. وقد بلغت الاستثمارات في الأوراق المالية القابلة للتداول حوالي 1.25 مليار دولار تقريباً في نهاية ديسمبر 2023. وتتكون هذه الاستثمارات بشكل أساسي من أوراق مالية من الدرجة استثمارية.

وتخضع قيم الأوراق المالية المرهونة لمراجعة دورية بحيث يمكن التحقق من أن قيمة الأوراق المالية المرهونة لا تتجاوز المبالغ المطلوبة بالفعل لضمان التمويل أو لأي أغراض أخرى. كما يتم وبأقصى قدر ممكن، اختيار الأوراق المالية المراد رهنها بطريقة تسمح باستخدام الأوراق المالية الأطول أجلاً أو الأقل قابلية للتداول.

الدخول إلى السوق بهدف الحصول على السيولة

تشمل الإدارة الفعالة للسيولة تقييم عملية دخول السوق وتحديد خيارات التمويل المختلفة. ومن هذا المنطلق ترى مؤسسة الخليج للاستثمار أن من الضروري الاحتفاظ بثقة السوق لتحقيق المرونة اللازمة للاعتماد على الفرص في توسيع نطاق الأعمال وفي حماية القاعدة الرأسمالية للمؤسسة.

إن الإدارة الإيجابية والفعالة والحصيفة للسيولة تتطلب هيكل تمويل مستقر ومتنوع. ولتحقيق هذا الهدف، تسعى مؤسسة الخليج للاستثمار إلى الاحتفاظ بمحفظة متوازنة بشكل جيد للالتزامات المالية بهدف تأمين تدفقات مستقرة للتمويل ولتوفير الحماية من حالات الانقطاع المفاجئة في السوق. وتؤكد المؤسسة على تقليل الاعتماد على الأموال المقترضة قصيرة الأجل واستخدام عمليات الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل بقدر ما يكون ذلك متاحاً من الناحية العملية وبما يتسق مع أهدافها الأخرى.

كما يتم تنويع مصادر التمويل والعملة وأجال الاستحقاق بهدف الوصول إلى قاعدة عريضة من المستثمرين. إن الخطوات الاستباقية التي اتخذتها مؤسسة الخليج للاستثمار خلال السنوات السابقة وعلى الأخص ما يتعلق بزيادة التمويل متوسط الأجل قد مكنت المؤسسة من تحقيق وضع سليم لاستحقاق الموجودات - المطلوبات. وكما في 31 ديسمبر 2023، بلغ التمويل لأجل لدى المؤسسة 34 مليون دولار.

كذلك، نجحت المؤسسة في تعزيز تنوع قاعدة المودعين لديها، وهو الأمر الذي يعكس تزايد ثقة السوق. وفي نهاية عام 2023 بلغت قاعدة الودائع لدى المؤسسة 792 مليون دولار أمريكي تقريباً والتي تستحق بنسبة 90% لمودعين من دول مجلس التعاون. ولقد ثبت أن الودائع من دول مجلس التعاون تعد مصدر مستقر للأموال على مدار السنين.

ويوضح الجدول التالي مقارنة لمصادر تمويل المؤسسة بين عامي 2022 و 2023:

مليون دولار أمريكي	2022 (دولار أمريكي)	2022 (%)	2023 (دولار أمريكي)	2023 (%)
ودائع من منطقة مجلس التعاون	391	12.1%	717	19.8%
ودائع دولية	40	1.2%	75	2.1%
تمويل اتفاقيات إعادة الشراء	0	0.0%	0	0.0%
تمويل لأجل	126	4.0%	34	0.9%
أموال المساهمين وأخرى	2,668	82.7%	2,802	77.2%
الإجمالي	3,225	100.0%	3,628	100.0%

خطة التمويل في حالات الطوارئ

تقوم مؤسسة الخليج للاستثمار بإدارة السيولة من خلال عملية محددة وواضحة وذلك من أجل التأكد من استيفاء متطلبات التمويل على النحو السليم. وتتضمن هذه العملية خطة ملائمة لتمويل الحالات الطارئة (CFP).

إن من شأن خطة تمويل الطوارئ (CFP) تهيئة وإعداد المؤسسة لمواجهة الأحداث غير المتوقعة فيما يتعلق بأزمات السيولة الناجمة عن التغيرات الكبيرة في أوضاع السوق المالية بما فيها انخفاض مستويات التصنيف الائتماني. وتتضمن وثيقة السيولة لمؤسسة الخليج للاستثمار تفاصيل دقيقة حول خطة تمويل الطوارئ. وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

(أ) سلسلة متنوعة من الإجراءات الواجب اتباعها في حال عدم حدوث أزمة سيولة وذلك لتعزيز السيولة المتوفرة لدى المؤسسة في حال وقوع أي أزمة،

(ب) تحديد المحفزات التي تستدعي تفعيل خطة تمويل الطوارئ،

(ج) إرشادات محددة لإدارة أزمات السيولة.

وخلال هذا العام المليء بالتحديات، ظل وضع السيولة الخاصة بالمؤسسة كافياً لتلبية متطلبات الاستمرار في تطبيق استراتيجيتها.

مخاطر فجوات أسعار الفائدة

تدير مؤسسة الخليج للاستثمار انكشافها على مخاطر أسعار الفائدة على نحو فعال وذلك لتعزيز الدخل الصافي من الفائدة والحد من الخسائر المحتملة نتيجة للفجوات بين الودائع والاستثمارات والاقتراض. وهذه هي إحدى المسؤوليات الرئيسية لمجموعة إدارة الخزينة. وتقاس فجوة أسعار الفائدة بمعادلات العقود الآجلة باليورو ودولار. ومن المقبول أن تكون النسبة المحتسبة من العقود الآجلة باليورو ودولار لفترة قصيرة (لمدة تصل إلى سنتين) هي بالفعل سعر الفائدة الآجل على العقد الأساسي. أما عمليات التمويل أو الإيداع أو الاقتراض التي يزيد أجلها عن سنتين أو ينبغي إعادة تسعيرها لأجل يزيد عن سنتين، فيتم إبرام عقود مقابلة لها أو عقود تحوط بشأنها.

ونظراً لامتلاك مؤسسة الخليج للاستثمار أيضاً مراكز أسعار فائدة بعمولات رئيسية أخرى غير الدولار الأمريكي، فإن الفجوات المتعلقة بمراكز تلك العملات تقيم إلى ما يعادلها بالدولار بهدف تقدير عدد عقود الآجل المقابلة لها باليورو ودولار.

ويعتبر عقد الآجل بالنظر إلى سيولته وثيقته مقبولة لقياس مخاطر فجوات أسعار الفائدة على التمويل قصير الأجل. وتتمثل مبررات اللجوء إلى هذا النوع من القياس - في حالة الضرورة - في إمكانية تغطية الفجوات الإيجابية (أو السلبية) في نطاق زمني محدد من خلال بيع (أو شراء) عقود الآجل باليورو ودولار والتي تعادل المبلغ الاسمي لتلك الفجوات. وتستحق العقود المرتقبة من الفترة الزمنية كل على حدة بشكل تراكمي لكل عملة، ثم يتم تجميعها لكافة العملات. ويبلغ الحد الأقصى لعدد العقود النظرية في الوقت الحالي 3000 عقد.

هذا وتضطلع إدارة الخزينة بالمسؤولية عن متابعة والتحقق من بقاء الانكشاف على مخاطر أسعار الفائدة قصيرة الأجل ضمن الحدود المصرح بها، إلا أن هناك إجراءات للإحالة إلى المستويات الإدارية الأعلى لمعالجة حالات الزيادة الحادة سواء المؤقتة أو الدائمة.

كما في 31 ديسمبر 2023، بلغت قيمة مراكز العقود الآجلة باليورو دولار 120 عقد، والتي تبلغ قيمتها التقديرية المعدلة بالمخاطر 142,776 دولار. الجدير بالذكر أن عدد العقود انخفض مقارنة بالسنة مقارنة بالسنة السابقة (كما في ديسمبر 2022: 1,023 عقد بما يعادل قيمة تقديرية تقارب 1,184,288 دولار) وذلك بعد استبعاد تأثير إصدار السندات الأوروبية متوسطة الأجل (EMTN).

وضع الاستحقاق الخاص بالموجودات والالتزامات المالية

يتضمن الإيضاح رقم 20.2 في البيانات المالية المجمعة تفصيلاً لوضع الاستحقاقات حسب فئة الموجودات أو الالتزامات المالية. وفي 31 ديسمبر 2023، كان حوالي 32% من مجموع الموجودات واجب الاستحقاق خلال 3 أشهر وذلك استناداً إلى التقييم الداخلي لحقوق المؤسسة وقدرتها على تسهيل تلك الأدوات. في مقابل ذلك، وتطبيقاً للمبدأ نفسه، كان حوالي 50% من إجمالي الالتزامات المالية في نطاق الفترة الزمنية ذاتها. وقد ساهمت المحفظة الكبيرة من الأوراق المالية القابلة للتداول وذات النوعية العالية في الارتفاع النسبي للموجودات السائلة. ويوضح أداء المؤسسة المتعلق بالمحافظة على الموجودات الخليجية أن الودائع ذات الأجل القصيرة من حكومات دول مجلس التعاون الخليجي والبنوك المركزية وغيرها من المؤسسات المالية الإقليمية تم تجديدها على نحو مستمر ومنتظم على امتداد السنوات الماضية. وبفضل نجاحها في تدبير تمويل متوسط الأجل، استطاعت المؤسسة إبقاء الفجوة بين الموجودات والالتزامات المالية المستحقة في النطاق الأمثل وخصوصاً على المدى المتوسط والمدى الطويل.

التصنيف الائتماني

تم الاعتراف بالمؤشرات المالية القوية لمؤسسة الخليج للاستثمار في تقارير التصنيف من قبل جميع وكالات التصنيف الائتماني اعتباراً من نهاية عام 2023 تم تصنيف ودائع المؤسسة على المدى الطويل A2 من قبل وكالة موديز وBBB+ من قبل فيتش. وتحمل كافة التصنيفات توقعات مستقرة. هذا ويستمر تصنيف مؤسسة الخليج للاستثمار بدرجة AAA من قبل وكالة التصنيف الماليزية (RAM).

وكالة التصنيف الماليزية	فيتش	موديز	
AAA	+BBB	A2	الودائع طويلة الأجل
P1	F1	P1	الودائع قصيرة الأجل

قوة رأس المال

يمثل رأس المال استثمار المساهمين ويعد أحد الموارد الاستراتيجية التي تدعم أنشطة العمل المنطوية على المخاطر لدى المؤسسة. وتماشياً مع الأهداف المالية للمؤسسة، تسعى الإدارة إلى استغلال هذا المورد بطريقة تتميز بالكفاءة والانضباط لكسب عائدات تنافسية. كما يعكس رأس المال القدرة المالية والأمان للدائنين والمودعين لدى المؤسسة. وتعد إدارة رأس المال عاملاً جوهرياً في فلسفة إدارة المخاطر في مؤسسة الخليج للاستثمار، وتأخذ في الاعتبار المتطلبات الاقتصادية والرقابية.

وقد بلغت قاعدة رأسمال المؤسسة 2,742.9 مليار دولار في نهاية عام 2023. وتواصل مؤسسة الخليج للاستثمار الريادة كواحدة من أفضل المؤسسات المالية من حيث القيمة الرأسمالية في المنطقة.

المخاطر التشغيلية

وهي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات أو الأفراد أو الأنظمة سواء داخلياً أو خارجياً، والأحداث الهامة غير المتوقعة وغير المعتادة التي تقع مرة واحدة.

- وتعرض مؤسسة الخليج للاستثمار لأشكال أخرى من المخاطر الرقابية والمخاطر القانونية والمخاطر المرتبطة بالسمعة:
- المخاطرة الرقابية والتي تخضع للسيطرة من خلال إطار خاص بسياسات وإجراءات التقيد والالتزام.
- المخاطرة الاستراتيجية والتي تدار عبر المتابعة الوثيقة للتقارير والأهداف من قبل الإدارة العليا.
- المخاطرة المرتبطة بالسمعة والتي تخضع للسيطرة من خلال إرشادات واضحة وشفافة وتبني المؤسسة لمدونة قواعد السلوك.

الأهداف الرئيسية:

تسعى إدارة المخاطر التشغيلية إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- تحديد وضبط المخاطر التشغيلية والإبلاغ الفعال عن المخاطر القائمة والناشئة.
- نشر الوعي المتعلق بمكان المخاطر التشغيلية لدى القائمين على كافة أنشطتنا بما فيها الممارسات وأدوات السيطرة المستخدمة لإدارة أشكال المخاطر الأخرى.

نظرة عامة:

يتألف برنامج المخاطر التشغيلية الخاصة بالمؤسسة من أربعة عناصر رئيسية، وهي:

- (أ) إطار التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة،
- (ب) إطار حالات الخسارة،
- (ج) إطار خطط الإجراءات التصحيحية،
- (د) إطار الإبلاغ عن المخاطر التشغيلية.

ومن خلال توفير أساس لفهم المؤسسة للمخاطر التشغيلية، يعزز إطار العمل هذا ثقافة يدرك العاملون في ظلها المخاطر الكامنة في العمليات اليومية، الأمر الذي يحفزهم على العمل بنشاط نحو التعرف على المشكلات القائمة والناشئة والمحتملة.

(أ) إطار التقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة عليها

تشكل إجراءات التقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة عليها إطاراً منسقاً لوصف مجالات أنشطة المؤسسة وعملياتها والمخاطر وأدوات السيطرة، ومن ثم تخضع أدوات السيطرة تلك للتقييم بشكل منتظم. فهذه عملية تقييم شفاف للمخاطر وتحليل لمصادر قوة أو ضعف أدوات السيطرة والتحكم المعتمدة لإدارة المخاطر المرصودة. كما أصبحت عملية تقييم أدوات رصد والسيطرة على التزوير جزءاً لا يتجزأ من عملية التقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة عليها.

(ب) إطار حالات الخسارة

يتم إدراج حالات الخسارة التشغيلية في قاعدة بيانات مركزية. ويجري تجميع المعلومات الشاملة عن هذه الحالات والتي تتضمن معلومات تتعلق بالكمية والحدوث وتاريخ الاكتشاف ومجال النشاط والمنتج والسلعة المعنية إلى جانب تحليل مفصل للأسباب الرئيسية.

ومن منطلق تفيدنا بتعريفنا الواسع للمخاطرة التشغيلية، فقد بدأنا بتضمين أنشطتنا التجميعية والتحليلية بيانات الأحداث ذات التأثير غير النقدي وتلك المتعلقة بالخسائر.

(ج) إطار خطط العمل التصحيحية

يشكل إطار خطط العمل التصحيحية أحد المكونات الأساسية لآلية الإدارة للتعرف على، وتوثيق، وحل أي مسائل أو انكشافات ذات مستويات عالية من المخاطرة. ويشمل ذلك المسائل التي يتم تحديدها من خلال برنامجنا المتكامل للتقييم الذاتي للمخاطر والرقابة، وعمليات التدقيق الداخلي، والمراجعات التي تشمل مدى الالتزام ومدى قابلية النشاط للاستمرار أو الإبلاغ عن حالات الخسارة المرتبطة بالمخاطر التشغيلية. وسيمكن هذا الإطار القيام بتدقيق داخلي وخارجي والعمل على متابعة حل التطورات في الوقت الملائم. وسوف يتم إبقاء لجنة إدارة المخاطر على علم بالمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية المرصودة.

(د) إطار الإبلاغ عن المخاطر التشغيلية

يتم الإبلاغ لضمان تصنيف جميع أنواع المخاطر والحالات التشغيلية والإبلاغ عنها بشكل مستمر وفقاً للتصنيفات المعتمدة من قبل بازل 3. وسوف يساعد ذلك في تحقيق ما يلي:

- إصدار لغة مشتركة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية في جميع أقسام وإدارات المؤسسة.
- تسهيل التعرف على العلاقة التي تربط بين الأحداث المتشابهة وتحديد الأسباب (بغض النظر عن الأعراض) الخاصة بالمخاطر داخل الإدارات وما بين جميع أقسام المؤسسة وإداراتها.

الانكشاف الموزون بالمخاطر التشغيلية:

يعرض الانكشاف المرجح بالمخاطر التشغيلية إطار قياس المخاطر أي المعايير الكمية لاحتمال مخاطر التشغيل المحملة على رأس المال والتي تتنوع على نطاق واسع الأسلوب القياسي الذي اعتمده لجنة بازل للرقابة المصرفية.

إن أنشطة المؤسسة مصنفة على نحو يتسق مع المجالات المحددة للأعمال، أي الاستثمار المباشر وسوق الدين الرأسمالي، والاستثمارات في الأسهم، والاستثمارات البديلة، والخزينة، وإدارة الموجودات، وتمويل الشركات، والمقر الرئيسي للمؤسسة.

التأمين:

في إطار الحل المطروح لإدارة مخاطر المشاريع، تطبق المؤسسة مجموعة متكاملة من السياسات التأمينية للحد من تأثير المخاطر التشغيلية وللتأكد من امتلاك مؤسسة الخليج للاستثمار غطاء تأميني كاف. وتتوافق هذه السياسات مع الوضع المتعلق بالمخاطر التشغيلية وتعود بالنفع على المؤسسة من حيث التكلفة.

استمرارية النشاط وخطط التعافي من الكوارث:

يقوم فريق خطط ضمان استمرارية النشاط والذي تقوده مجموعتنا المخاطر التشغيلية ونظم المعلومات بتحمل المسؤولية عن وضع وإدارة والتحسين المستمر للخطط التي تمكن مؤسسة الخليج للاستثمار من التعافي من أية كارثة.

وتوجد في الوقت الراهن ثلاثة مواقع (مراكز) نشطة للتعافي من الكوارث:

- الكويت (محلي)،
- البحرين (إقليمي)،
- لوكسمبورغ (عالمي).

إدارة المخاطر القانونية:

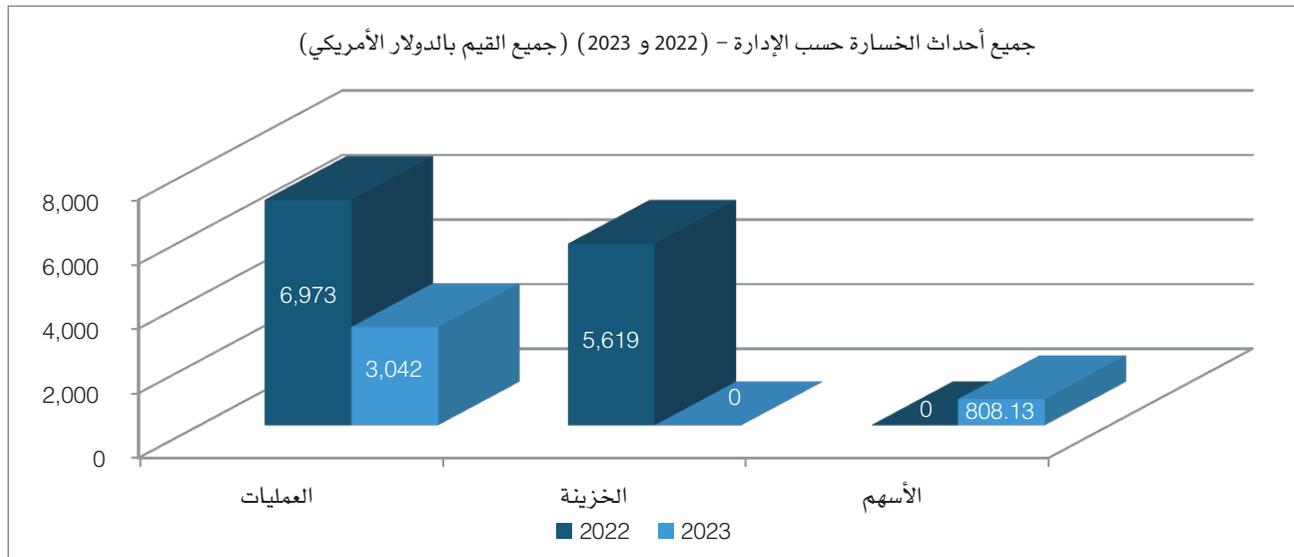
إن لدى مؤسسة الخليج للاستثمار هيئة استشارية عامة تتولى الإدارة الفعالة للمخاطر القانونية على مستوى المؤسسة ككل من خلال تقديم المشورة القانونية وإدارة إجراءات التقاضي.

إطار أمن المعلومات:

تطبق المؤسسة إطاراً لضمان أمن المعلومات حيث تتمثل مهمته في تحديد المسؤوليات في كل مستوى أو مرحلة من التعامل مع المعلومات أي منذ امتلاك البيانات (التشفير) حتى الدخول إليها. وتجرى عمليات تدقيق على فترات من أجل ضمان الالتزام بالسياسات والمعايير المعتمدة وذلك من قبل فريق التدقيق الداخلي ومن خلال المراجعات التي تشمل مخاطر أمن المعلومات وإطار التقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة عليها. هذا وقد نالت إدارة أمن المعلومات في المؤسسة خلال عام 2015 شهادة الأيزو 27001:2013.

بيانات أحداث الخسائر التشغيلية لعام 2023:

تقوم المؤسسة بمراقبة أحداث الخسائر عن طريق فئات أحداث الخسائر طبقاً لاتفاق بازل 3. لا توجد أي حدود بدء حيث يتم تسجيل كافة الأحداث سواء كانت خسارة أم ربح بما في ذلك الخسائر القريبة. وخلال عام 2023، وقعت جميع الأحداث تحت فئة أحداث الخسارة في المرحلة 1: فئة «التفويض والتسليم وإدارة العمليات».



إفصاح بازل 3

الأساس المنطقي لبازل 3:

التوافق بين إدارة المخاطر المصرفية مع متطلبات رأس المال

تجاءباً مع الدروس المستفادة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام 2008، ولتناول إخفاقات السوق عبر القطاع المصرفي، فقد قامت لجنة بازل بإصدار إطار بازل 3، حيث تهدف لوائح بازل 3 إلى تعزيز وتقوية كفاءة رأس المال وزيادة متطلبات رأس المال التنظيمي وذلك للمساعدة على استيعاب الخسائر. بالإضافة إلى تطبيق إدخال رأس المال الوقائي كجزء من السياسات الاحترازية والذي يتم تطبيقه وتنفيذه من قبل السلطات الرقابية لمنع المخاطر العالمية وتعزيز الاستقرار المالي.

وتعمل لجنة بازل من خلال بازل 3 على تعزيز قدرة القطاع المصرفي وذلك من خلال تقوية إطار رأس المال المبني على المبادئ الثلاثة لإطار بازل 2. وتعمل الإصلاحات على زيادة كل من كمية ونوعية قاعدة رأس المال التنظيمي وتحسين تغطية مخاطر إطار رأس المال، حيث يتم تعزيز الإصلاحات من قبل نسبة الرفع المالي والتي تعتبر مساندة لأدوات المخاطر القائمة على مقاييس رأس المال، كما تهدف إلى تقييد استخدام الرفع المالي بشكل مبالغ فيه في النظام المصرفي كما توفر بعداً إضافياً للحماية من مخاطر النموذج (Model Risk) وخطأ المعايير. وأخيراً، تقوم اللجنة بتقديم مجموعة من المكونات الاحترازية الكلية إلى إطار رأس المال بهدف احتواء المخاطر النظامية والناجمة عن تقلبات الدورة الاقتصادية ومن الترابط بين المؤسسات المالية.

كما تقوم لجنة بازل بإدخال معايير متسقة للسيولة دولياً. وكما هو متبع طبقاً لمعايير رأس المال العالمية، فإن معايير السيولة ستعمل على تكوين حد أدنى من المتطلبات وستعزز لبيئة عمل دولية تساهم في الحد من التراجع.

بنية اتفاقية بازل 3 - رأس المال والسيولة

وتطبيق بازل 3، تستمر لجنة بازل بالعمل مع المبادئ الثلاثة الرئيسية والتي تهدف إلى محاذاة المتطلبات التنظيمية مع المبادئ الاقتصادية لإدارة المخاطر. وقد تم إدراج المبادئ السليمة لإدارة مخاطر السيولة والإشراف عليها في المعايير عند احتساب الدروس المستخلصة خلال الأزمة والمبنية على المراجعة الأساسية للممارسات السليمة في إدارة مخاطر السيولة في المؤسسات المصرفية.

تعريف المبادئ الثلاثة الرئيسية

المبدأ الأول - الحد الأدنى لرأس المال المطلوب:

يقوم المبدأ الأول بتحديد الحد الأدنى لرأس المال الرقابي المطلوب، أي مقدار رأس المال الذي يجب على البنوك الاحتفاظ به مقابل المخاطر. ويقدم هذا الإطار الجديد مزيداً من الاهتمام بنوعية ومستوى رأس المال، ومدى استيعاب خسارة رأس المال عند مستوى غير مجدي، والاحتفاظ الوقائي المؤهل لرأس المال، والمخصصات احترازية لمواجهة التقلبات. كما يوفر إطار عمل جديد لتغطية المخاطر العالية لبعض العمليات المالية المعقدة (complex securitization)، وعلى الأخص مستوى أعلى لرأس المال الذي يستخدم في أنشطة المشتقات والمناجزة، وتعزيز كبير لإطار مخاطر ائتمان الطرف الآخر، وتغطية المخاطر المرتبطة بمراكز البنك للأطراف الأخرى الأساسية. وبموجب الاتفاق الجديد، فقد تم تقديم مقياس رئيسي والمتمثل في نسبة الرفع المالي المبنية على الخلو من المخاطرة، وذلك لمساندة متطلبات رأس المال المبنية على المخاطرة، ولتساعد أيضاً على احتواء نظام شامل وتراكمي. كما يوفر الإطار الجديد سلسلة متصلة من الأساليب والمنهجيات الأساسية والمتقدمة لقياس كل من المخاطر الائتمانية والتشغيلية، كما يوفر هيكلًا مرناً تقوم بموجبه البنوك ووفقاً للمراجعة الرقابية بتبني الأساليب التي تتناسب مع مستوى تعقدها ووضعها من حيث المخاطر، كما يعتمد الإطار على بناء حوافز لقياس المخاطر بشكل أقوى وأكثر دقة.

المبدأ الثاني - إدارة المخاطر والإشراف:

يحدد المبدأ الثاني عملية المراجعة الإشرافية لحوكمة البنك وإطار إدارة المخاطر لديه وكفاية رأس ماله، ويقوم بتحديد المسؤوليات الإشرافية لمجلس الإدارة والإدارة العليا، مما يعزز مبادئ الضوابط الداخلية وممارسات حوكمة الشركات. ويتولى المراقبون الماليون مسؤولية تقييم مدى كفاءة البنوك في تقييم احتياجاتها من الملاءة الرأس مالية نسبة للمخاطر. هذا ويتم التدخل عند وجود حاجة لذلك.

المبدأ الثالث - نظام السوق:

يهدف هذا المبدأ إلى دعم انضباط السوق من خلال تحسين الإفصاح من قبل البنوك. ويحدد هذا المبدأ أيضاً متطلبات وتوصيات الإفصاح في عدة مجالات بما فيها طريقة احتساب البنك لمعدل كفاية رأس المال وطرق تقييم المخاطر. وتتمثل النتائج المنشودة في تحسين الشفافية وعمليات المقارنة بالبنوك الأخرى.

مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ. (المؤسسة) -

إفصاح السوق

توضح الأقسام التالية تفاصيل الإفصاح لدى مؤسسة الخليج للاستثمار والمعدة حسب متطلبات الاتفاقية الجديدة كما وردت في نسخة ديسمبر 2010 والتنقيحات عليها - بازل III: إطار تنظيمي عالمي من أجل بنوك أكثر صلابة وأنظمة مصرفية أكثر متانة ، ومعايير الإفصاح عن نسب تغطية السيولة والمؤرخة في يناير 2014 والتنقيحات عليها.

1. هيكل رأس المال

مؤسسة الخليج للاستثمار شركة استثمارية تأسست في دولة الكويت في 15 نوفمبر 1983 كشركة مساهمة خليجية، وهي مملوكة بالتساوي لحكومات الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وهي مملكة البحرين ودولة الكويت وسلطنة عمان ودولة قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. ليس للشركة أي شركات تابعة أو استثمارات مؤثرة في مؤسسات مصرفية أو تأمينية أو في الأوراق المالية أو في كيانات مالية أخرى.

يقدم الجدول 1 موارد رأس المال الرقابي للمؤسسة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022. ويسمح اتفاق بازل 3 بالاعتراف بالمخصص العام (بالرغم من خضوعه لحد أقصى بنسبة 1.25% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان) كجزء من رأس المال المساند الفئة 2. وفي الوقت ذاته، فإن الجزء من الاستثمارات المهمة في الكيانات المالية والتجارية والتي تتجاوز حداً معيناً، والانكشافات على التوريد التي تقل عن درجة مخاطر الحد المعين يتم خصمها بنسبة 50% من رأس المال الأساسي الفئة 1 وبنسبة 50% من رأس المال المساند الفئة 2 على الترتيب. وبالنسبة لعام 2023، تم استقطاع كامل من رأس المال الأساسي للفئة 1 بسبب تعديل القيمة العادلة السالبة. بلغ إجمالي رأس المال الرقابي المؤهل 2,742.9 مليون دولار بنهاية ديسمبر 2023 مقارنة بمبلغ 2,657.8 مليون دولار في ديسمبر 2022. وقد أقرت المؤسسة سياسة متحفظة لمعالجة احتياطي صافي القيمة العادلة، فإن كان سالباً يتم خصم المبلغ الإجمالي من رأس المال المؤهل إن كان موجباً، ويتم إدراج 45% فقط من احتياطي القيمة العادلة في رأس المال المؤهل.

الجدول رقم 1: رأس المال الرقابي المؤهل

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	مليون دولار أمريكي
2,100.0	2,100.0	رأس المال المدفوع
566.1	579.3	احتياطيات مفصّل عنها
145.2	229.4	أرباح مرحلة
30.4	62.5	ناقصاً: الشهرة
0.4	0.4	ناقصاً: الخصومات
122.7	106.2	ناقصاً: تعديل احتياطي القيمة العادلة
2,657.8	2,742.9	إجمالي رأس المال الفئة 1
-	-	إجمالي رأس المال الفئة 2
2,657.8	2,742.9	إجمالي رأس المال الرقابي المؤهل
31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	مليون دولار أمريكي
2,657.8	2,742.9	الفئة 1 (1 CET)
-	-	إضافة الفئة 1 (1 AET)
2,657.8	2,742.9	إجمالي رأس المال الفئة 1
-	-	إجمالي رأس المال الفئة 2
2,657.8	2,742.9	إجمالي رأس المال الرقابي المؤهل

2. إدارة كفاية رأس المال

تتضمن المبادئ الإرشادية للمؤسسة والمتعلقة بإدارة كفاية رأس المال الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية والتي من شأنها أن تساند النمو الحالي والمستقبلي في أنشطة الأعمال للمؤسسة، كما تهدف في الوقت ذاته إلى الحفاظ على نسب رأسمالية مرضية وتصنيفات ائتمانية مرتفعة.

تبدأ عملية تقييم رأس المال المطلوب لدى مؤسسة الخليج للاستثمار بوضع خطة العمل السنوية من خلال وحدات العمل المختلفة، ثم يتم تجميعها في خطة الميزانية التقديرية السنوية للمؤسسة. وتتضمن خطة الميزانية التقديرية السنوية النمو الكلي التقديري في الموجودات وأثر ذلك على رأس المال والربحية المستهدفة للسنة المالية التالية. وباستخدام التقديرات المالية المستمدة من خطة الميزانية التقديرية، يتم تخصيص رأس المال (RORAC) من خلال مختلف وحدات العمل بطريقة تحافظ على توافق التوزيعات الرأسمالية وكذلك العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر المطابق لها. ويتم مراجعة هذه التوزيعات بصورة مستمرة خلال السنة التقديرية حتى يتسنى توزيع رأس المال على النحو الأمثل لتحقيق العوائد المستهدفة. ورغم أن المؤسسة تدرك أهمية ارتفاع قيمة العائد على حقوق الملكية (ROE)، إلا أنها تؤمن أيضاً بمزايا المحافظة على وضع رأسمالي قوي. وعليه، تحتفظ مؤسسة الخليج للاستثمار بالتوازن بين المكونات الأساسية لرأس مالها. هذا وتهدف السياسة الداخلية الحالية إلى الحفاظ على حد أدنى يبلغ 16% من إجمالي معدل كفاية رأس المال (CAR).

من جهة أخرى، فإن مجلس الإدارة يقوم بتحديد واقتراح توزيعات الأرباح السنوية سعياً لتحقيق توقعات المساهمين مع التأكد من الاحتفاظ بقدر كاف من رأس المال لدعم النمو الذاتي.

وأخيراً، تستهدف مؤسسة الخليج للاستثمار الحصول على تصنيف ائتماني "A" أو أعلى، مما يسهل الحصول على رأس المال من السوق بسعر تنافسي إذا ما كانت هناك حاجة لتمويل إضافي. إن مؤسسة الخليج للاستثمار إحدى المؤسسات المالية القليلة في المنطقة التي تحتفظ بتصنيفات ائتمانية عالية من قبل وكالتي التصنيف العالميتين الرئيسيتين (موديز وفيتش). وقد أدرجت تفاصيل هذه التصنيفات في "الصفحة 49" من هذا التقرير.

الجدول 2: معدلات كفاية رأس المال

مليون دولار أمريكي	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	متطلبات رأس المال
مخاطر الائتمان	6013.0	481.0
مخاطر السوق	1774.3	141.9
المخاطر التشغيلية	419.8	33.6
الإجمالي	8207.2	656.6
نسب كفاية رأس المال		
إجمالي نسب كفاية رأس المال	33.4%	
Common Equity Tier 1 (CET 1)	33.4%	
نسبة الفئة 1	33.4%	
نسبة الرافعة (Leverage Ratio) (غير مبنية على المخاطرة)	22.5%	

ويوضح الجدول (2) تفاصيل الموجودات المرجحة بالمخاطر بالإضافة إلى متطلبات رأس المال الرقابي المقابلة لها كما في 31 ديسمبر 2023. ويتم احتساب إجمالي نسبة كفاية رأس المال ونسبة رأس المال الأساسي الفئة 1 بطريقة مماثلة. ولقد تم التوصل إلى الأرقام عن طريق تطبيق الأسلوب القياسي لمخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية بينما تم استخدام أسلوب «النموذج الداخلي» للوصول إلى مراكز مخاطر السوق. إن إجمالي المراكز المرجحة بالمخاطر البالغ 8207.2 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2023 يتطلب رأسمال رقابي بمبلغ 656.6 مليون دولار أمريكي وذلك لتلبية الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال وفقاً لبازل 3 والبالغة 8%. وفي حال ارتفع الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال إلى الهدف الداخلي للمؤسسة بنسبة 16%، يرتفع رأس المال الرقابي المطلوب إلى حوالي 1,313 مليون دولار أمريكي. ويوفر رأس المال الرقابي المؤهل المصرح والبالغ 2,742.9 مليون دولار أمريكي حماية كافية لدعم توسعات الأعمال.

الجدول رقم 3: تفاصيل مخاطر الانكشاف/ المراكز

31 ديسمبر 2023	مليون دولار أمريكي
	مخاطر الائتمان (الموجودات المرجحة بالمخاطر)
45.6	مطالبات على صناديق سيادية
14.2	مطالبات على كيانات القطاع العام
79.3	مطالبات على البنوك
52.1	مطالبات على الشركات
0.1	توريق ووسيلة استثمار مركبة
64.3	رأس المال المخاطر والملكية الخاصة
5,333.1	استثمارات في كيانات تجارية
373.4	استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة
50.8	موجودات أخرى
6,013.0	الإجمالي
	مخاطر السوق (القيمة المعدلة بالمخاطر)
0.0	مركز مخاطر أسعار الفائدة
0.0	مركز مخاطر الصرف الأجنبي
37.4	مركز مخاطر الأسهم
112.3	(إجمالي القيمة المعدلة بالمخاطر + القيمة المعدلة بالمخاطر تحت الضغط) × 3
29.7	مركز مخاطر محدد
141.9	إجمالي متطلبات رأس المال
1,774.3	إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر (متطلبات رأس المال × 12.5)
	المخاطر التشغيلية (الموجودات المرجحة بالمخاطر):
33.6	رأس المال اللازم لتغطية المخاطر التشغيلية
419.8	إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر (رأس المال اللازم × 12.5)

3. هيكل إدارة المخاطر

تقوم المؤسسة بتبني عملية مرنة وفعالة لإدارة المخاطر وذلك ليتسنى لها التعامل مع بيئة العمل المتشعبة والتي تشهد وجود تغيرات مستمرة. وتدرك الإدارة أنه لا ينبغي بالضرورة إزالة جميع المخاطر، إلا أنه يجب تحديدها وقياسها على نحو منظم لكي تتم إدارتها بشكل سليم. ولهذا الغرض، قامت المؤسسة باستحداث هيكل فعال لإدارة المخاطر وذلك لتحقيق التوازن السليم بين العوائد والمخاطر، وذلك من خلال زيادة الأرباح إلى المستوى الأمثل والتأكد من أن مؤسسة الخليج للاستثمار تتمتع بالحماية من من الانكشافات غير المعززة والتي من شأنها تهديد مسيرة المؤسسة.

تشكل عملية إدارة المخاطر في المؤسسة جزءاً لا يتجزأ من ثقافتها وتتجسد في ممارسات المؤسسة وممارسات جميع الأفراد المسؤولين عن عملية إدارة المخاطر.

تشكل لجنة إدارة المخاطر (RMC) من قبل مجلس الإدارة. وتركز لجنة إدارة المخاطر على فاعلية وملاءمة استراتيجية إدارة المخاطر الداخلية، وإطار إدارة المخاطر وأدوات الرقابة والسيطرة على المخاطر (الإدارة الكلية للمخاطر المؤسسية).

تضم لجنة إدارة المخاطر أعضاء في مجلس الإدارة والإدارة العليا. وتتمثل أهدافها الرئيسية وأهداف قسم إدارة المخاطر (RMD) فيما يلي:

- مراجعة وتقييم هيكل الحوكمة الخاصة بإدارة المخاطر.
- مراجعة إطار إدارة المخاطر (التي تشمل قواعد قياس المخاطر والسياسات المتعلقة بالائتمان والسوق والسيولة وسعر الفائدة وإدارة المخاطر التشغيلية).
- الإشراف على السياسات وقواعد تحديد مستويات المخاطر الكلية المرتبطة بأعمال المؤسسة ومراجعة مدى التقيد بهذه الحدود أو المستويات.
- مراجعة مدى كفاية توزيعات رأس المال لدى مؤسسة الخليج للاستثمار بما في ذلك رأس المال الاقتصادي والرقابي، ودمج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر.
- مراجعة وتقييم اكتمال وكفاية قسم إدارة المخاطر بالمؤسسة.
- تلقي ومراجعة التقارير حول مسائل مرتبطة بالمخاطر وفقاً لما تراه الإدارة ملائماً من حين إلى آخر.

ويساهم في الإدارة الفعالة للمخاطر عبر المؤسسة كل من لجنة إدارة المخاطر (RMC) ومسؤولي المخاطر ومدراء الإدارات. وتقوم لجنة إدارة المخاطر (RMC) بتحديد توقعاتها، ومن خلال إدارتها الإشرافية تحدد مدى الإنجاز الذي تحققه. ويتولى مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن إدارة المخاطر حيث يضع الملامح وغيرها من العناصر لإدارة المخاطر عبر المؤسسة.

يتولى مسؤولو المخاطر مسؤولية مراقبة التقدم ومساعدة مدراء الإدارات في الإبلاغ عن المعلومات الهامة المتعلقة بالمخاطر. ويتحمل مديرو الإدارات المسؤولية المباشرة عن كافة مخاطر العمل التي تنشأ في مجالات عمل كل منهم. وتساهم هذه العلاقة الفعالة بين الأطراف المعنية بشكل كبير في تحسين الممارسات الشاملة لإدارة المخاطر في المؤسسة حيث يؤدي ذلك إلى تحديد المخاطر وتسهيل استجابة المؤسسة على النحو الملائم.

ويتمتع قسم إدارة المخاطر (RMD) بهوية مميزة، حيث يتمتع بالاستقلالية عن وحدات العمل. كما يعمل هذا القسم على التأكد من بقاء الانكشافات للمخاطر في نطاق المستويات المقبولة بالنسبة لرأس مال المؤسسة ومركزها المالي. ويخضع القسم للإشراف المباشر من قبل الرئيس التنفيذي، ويعمل فيه متخصصون في المخاطر من كافة المجالات للتعامل مع انكشاف النشاط للمخاطر المحددة في المؤسسة، وتوزع مسؤولياته الأساسية على النحو التالي:

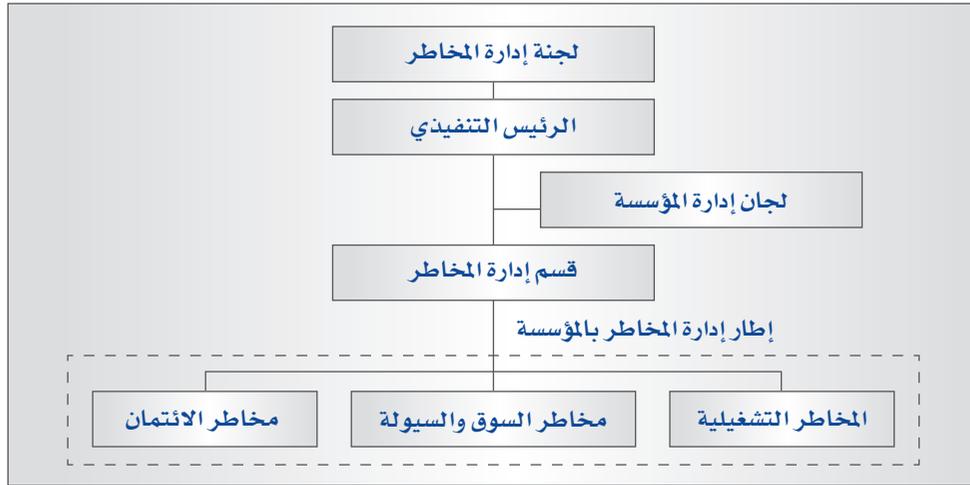
(أ) تقييم وتحليل أوضاع المخاطر لكافة أنشطة المؤسسة من خلال وضع أساليب لمراقبة المخاطر،

(ب) وضع وتطوير المعايير لتعيين حدود المخاطر في المؤسسة فيما يتعلق بالمخاطر المختلفة،

(ج) وضع وتحديد الأدوات اللازمة لقياس الأنواع المختلفة للمخاطر في المؤسسة،

(د) التوصية بالاستراتيجيات والإجراءات المناسبة لتقليل المخاطر والتأكد من سلامة هيكل الموجودات المعرضة للمخاطر في المؤسسة.

فيما يلي الهيكل التنظيمي الموجز لإدارة المخاطر في مؤسسة الخليج للاستثمار :



وتتولى اللجان الإدارية المسؤولية كما تتوفر لديها الصلاحية فيما يتعلق بالأنشطة اليومية لإدارة المخاطر في المؤسسة، وتمارس هذه الصلاحيات ضمن حدود الأهداف والسياسات المعتمدة من قبل لجنة إدارة المخاطر (RMC)، وهذه اللجان هي:

(أ) لجنة الإدارة وتغطي بشكل أساسي مسائل الإدارة العامة بما فيها مراجعة الأداء فيما يتعلق بالميزانية التقديرية وتقييم الأداء مقابل خطة العمل الاستراتيجية.

(ب) لجنة استثمارات مجموعة الأسواق العالمية والتي تعمل على ترجمة توجيهات إستراتيجية الاستثمار إلى إرشادات لتخصيص الموجودات، وترفع توصية بعروض الاستثمار، وتراجع المحافظ الاستثمارية. كما تقوم اللجنة بدور لجنة الموجودات والمطلوبات بالإئابة.

(ج) لجنة الاستثمارات الرئيسية وتقوم بتقييم عروض الاستثمار وتوزيع الموجودات والتأكد من الالتزام بمعايير الاستثمار وكذلك إجراءات الاستثمار في كل مرحلة من مراحل عملية الاستثمار.

(د) لجنة الموارد البشرية تقوم بمراجعة مسائل الموارد البشرية الإستراتيجية.

(هـ) لجنة توجيه النظم وتوفر ملتقى لمراجعة بنية تقنية المعلومات وشروطها لاستيفاء متطلبات العمل الحالية والمستقبلية.

(و) لجنة المخصصات تتأكد من أن كل نشاط المخصصات (تكوين أو رد المخصصات) يغطي كافة البنود داخل وخارج الميزانية العمومية للمؤسسة.

ويتضمن فصل إدارة المخاطر بالتفصيل أهداف وسياسات قياس مجالات المخاطر الرئيسية ورفع تقارير عنها، أي مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية. كما يتضمن نفس الفصل الأسلوب الذي تطبقه المؤسسة في إدارة هذه المخاطر والحد منه.

4. الانكشاف للمخاطر الائتمانية

تتبع المؤسسة الأسلوبين النوعي والكمي في إدارة المخاطر الائتمانية. وقد ورد هذان الأسلوبان بوضوح في مستند السياسة الائتمانية للمؤسسة والتي تهدف إلى تعزيز البنية القوية لإدارة المخاطر الائتمانية وتتضمن إجراءات وعمليات الائتمان. وتحدد هذه السياسة مجالات ونطاق الأنشطة الاستثمارية التي تتولاها المؤسسة، ولا ينحصر هدفها الأساسي في تجنب الخسائر بل يتجاوز ذلك إلى التأكد من تحقيق النتائج المالية المستهدفة وبدرجة عالية من الثقة. كما تركز إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة على العلاقة المرنة والتفاعلية بين المراحل الثلاث للائتمان وهي استراتيجية وخطط المحافظ، وإطلاق الاستثمار والاحتفاظ به، وتقييم الأداء والإبلاغ عنه. وفيما يلي عرض موجز لكل من هذه المراحل.

استراتيجية وخطط المحافظ

يتم خلال مرحلة التخطيط تحديد النتائج المالية المنشودة بوجه عام واستراتيجية المحفظة لكل من وحدات العمل والمعايير الائتمانية المطلوبة لتحقيق الأهداف، ويتم وضع استراتيجيات العمل بطريقة تتيح تضمين المخاطر، ومواجهة العوائق المحددة فيما يتعلق برأس المال المعدل وفقاً للعائد على المخاطر. وتحدد إدارة المحافظ أهداف التكوين، والقيام بمتابعة نتائج تلك الاستراتيجيات المتنوعة المتعلقة باستمرار العمل، وتسمح للمؤسسة بإدارة التراكبات التي يمكن أن تنتج عن الأنشطة غير ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل مهمة إدارة المحافظ على وجه الخصوص وضع حدود التركيز حسب الأبعاد القياسية بحيث لا تؤدي أية فئة من الموجودات أو أي بعد من أبعاد المخاطر إلى إلحاق الضرر الجسيم بالأداء العام للمؤسسة. وقد وضع مجلس الإدارة حدوداً معينة للمقترضين من الأفراد والمجموعات وللشرائح الجغرافية والقطاعات الاقتصادية. وتراعي هذه الحدود الائتمان الفردي لمختلف الأطراف المقابلة وكذلك المخاطر الكلية للمحفظة.

لجان الاستثمار

تقوم لجان الاستثمار باعتماد عروض الاستثمار ومراجعة تركيزات المحافظ فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية وفئات الموجودات. وتتم مراجعة هذه الحدود سنوياً للتأكد من عدم وجود أي تركيزات متجاوزة في أي قطاع أو فئة من فئات الموجودات ومن بقاء الحدود في نطاق المستويات التي تحددها المؤسسة. وفيما يتعلق بحدود الأطراف المقابلة مثل الحدود الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية، تعتمد عملية الموافقة على حدود الائتمان إجراءات صارمة من حيث مراجعة الائتمان مع تفويض مستويات الصلاحيات المناسبة إلى مسؤولي الائتمان. أما بالنسبة لحدود الفجوات للمتاجرة بالعملة الأجنبية وأسعار الفائدة جنياً إلى جنب مع حدود الفرعية (مثل الحدود للنهار ذاته والحدود لليلة واحدة وحدود إيقاف الخسائر، الخ)، فتقوم إدارة الخزينة باقتراحها لمراجعتها من قبل إدارة المخاطر ومن ثم الموافقة النهائية عليها من قبل لجنة إدارة المخاطر (RMC). ويقوم قسم إدارة المخاطر (RMD) بوضع التحديد الكمي لمستوى مخاطر الائتمان التي ترغب المؤسسة بحملها وذلك بما ينسجم مع الاستراتيجية الكلية للمؤسسة. ويطبق هذا القسم عملية تخصيص رأس المال للمحفظة الواحدة على مستوى الانكشاف الكلي لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها كل وحدة أعمال في المؤسسة. ويتم تقييم الاستخدام الفعلي لرأس المال من قبل وحدة الأعمال مقارنة بالميزانية التقديرية، ثم يتم الإبلاغ عن التباينات بالطريقة المناسبة إلى الإدارة العليا.

بدء ومتابعة الاستثمار

تقوم وحدات الأعمال بقبول وتقييم وإدارة الانكشاف لمخاطر الائتمان طبقاً للاستراتيجيات ومعايير المحفظة الموضوعية خلال مرحلة إعداد استراتيجية وخطوة المحفظة. تتم مباشرة الاستثمارات ضمن معايير محددة وواضحة وبهيكل محدد للمنتجات، ويتم اعتمادها بناء على تقييم المخاطر والعائد. وتشتمل العمليات ضمن نشاط متابعة الائتمان على مراجعة وإصدار المستندات ومراجعة وضع الانكشافات، ويتم خلال هذه المرحلة البدء بعمليات الاستثمار وتعهدها للتوزيع على المستثمرين، وتظل وحدات الأعمال في المؤسسة هي الجهة الراعية والمديرة للمخاطر الرئيسية التي تنطوي عليها هذه المقترحات، كما يقوم فريق إدارة المخاطر وعلى نحو مستقل بمراجعة المقترحات الاستثمارية والمنتجات المقترحة قبل منح الموافقة بما يضمن انسجام المقترحات ضمن مستوى المخاطر مع سياسة المؤسسة وذلك قبل صرف الأموال.

تقييم الأداء والتقارير

تسمح مرحلة تقييم الأداء ورفع التقارير بشأنه لكل من الإدارة العليا ووحدات الأعمال بمراقبة النتائج وتحسين الأداء على أساس مستمر، حيث تتم مراقبة اتجاهات وعمليات المحفظة بما يسمح بإدخال التعديلات المناسبة وفي الوقت الملائم على استراتيجيات العمل ومعايير المحفظة وسياسات الائتمان والممارسات المتعلقة ببدء متابعة الاستثمارات. وتعتمد هذه المرحلة من عملية الائتمان على المعلومات المستمدة من داخل المؤسسة وعلى معايير خارجية للمساعدة في تقييم الأداء. ويتمثل الهدف من تقييم الأداء في الوصول إلى محفظة متوازنة من الموجودات ذات درجة عالية من التنوع وتحقق العوائد المنسجمة مع الأهداف الموضوعية. ويتم تقييم أداء الائتمان من خلال تحليل ما يلي:

- تركيزات المحفظة حسب المدين والقطاع ودرجة تصنيف المخاطر والاستحقاق وفئات الموجودات وغيرها من الأبعاد.
- العائد المحقق على رأس المال المستخدم.
- القيمة الاقتصادية الإضافية الناشئة عن كل مشروع على حدة.
- الاستثناءات من معايير قبول المخاطر.
- الاستثناءات الأخرى من السياسات المعتمدة.

ومن الخصائص المتأصلة في نشاط المحفظة وجود "مخاطر المحفظة"، وهي مخاطر تنشأ كلما كان هناك ارتباط إيجابي مرتفع بين المحافظ الائتمانية المنفردة. ولمعالجة هذه المخاطر، تستخدم المؤسسة نظام مدير الائتمان الذي طورته وترعاه "مؤسسة ريسك ماتريكس" التابعة لمورغان ستانلي. وهذا النظام عبارة عن برنامج يستند إلى الأسلوب الكمي الذي يتم بموجبه قياس وضبط القيمة المعرضة لمخاطر الائتمان (VaR) للمحفظة الكلية. ويقوم هذا النموذج بحساب القيمة المعرضة لمخاطر الائتمان استناداً إلى التصنيف الائتماني للمقترضين واحتمالات التخلف عن السداد، والتأخر عن السداد الناجم عن الخسارة، وأسعار السوق السائدة للتسهيلات الائتمانية، مع الأخذ في الاعتبار تأثير الارتباط بين مختلف أنواع الائتمان في المحفظة. ويهدف تأسيس لغة مشتركة لفهم مخاطر الائتمان ووضع أبعاد لها تشمل مختلف استثمارات المؤسسة في المشاريع، فإن قسم إدارة المخاطر (RMD) يعكف على تطوير نظام تقييم داخلي لمخاطر الائتمان (ICRR)، والذي سيكون من شأنه أن يساعد الإدارة في تحديد مستويات تخصيص رأس المال وغيرها من الخطط الاستراتيجية المطبقة على التصنيف الائتماني للاستثمار. ومن الطبيعي أن يستخدم هذا النموذج لوضع المعيار المناسب للعائد المطلوب قياساً بمستوى معين من المخاطر. وإضافة إلى ذلك، سيتم لاحقاً استخدام نتائج التقييم كمدخلات قيمة على نظام "مدير الائتمان" السابق ذكره.

مخاطر الائتمان حسب الأسلوب القياسي لبازل 3

بموجب الأسلوب القياسي لاحتساب مخاطر الائتمان، يتم فرز فئات مخاطر الائتمان إلى مخاطر معيارية تخضع لقياس محدد لاحتساب أوزان المخاطر بالاستناد إلى الخصائص القياسية لطبيعة المقترض وإلى التقييم الخارجي للائتمان من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية حيثما كان ذلك متاحاً. وتستخدم مؤسسة الخليج للاستثمار درجات التصنيف الائتماني الممنوحة من قبل وكالة موديز ووكالة فيتش لهذه الأغراض. وعندما يتوفر أكثر من تقييم ائتماني واحد للطرف المقابل في التعامل مع المؤسسة تسترشد المؤسسة بإرشادات بازل 3 بشأن التقييم متعدد المصادر. بهدف توفير منصة مشتركة يمكن للمؤسسة أن ترتب وتنظم فيها مختلف المفاهيم المستخدمة من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني سابقة الذكر، تستخدم المؤسسة مقياس موحد لدرجات تصنيف جودة الائتمان. وتتمثل هذه الدرجات في الأرقام من 1 إلى 5 أو 6 لتمثيل أوزان مقاييس منفصلة لقياس أوزان المخاطر لكل محفظة قياسية. وتعد معايير منفصلة لوزن المخاطر للإصدارات طويلة وقصيرة الأجل على السواء.

الجدول رقم 4: مصفوفة درجات تصنيف جودة الائتمان

فيتش	موديز	درجات تصنيف جودة الائتمان للشركات
AAA	Aaa	1
AA+	Aa1	
AA	Aa2	
AA-	Aa3	2
A+	A1	
A	A2	
A-	A3	3
BBB+	Baa1	
BBB	Baa2	
BBB-	Baa3	4
BB+	Ba1	
BB	Ba2	
BB-	Ba3	5
B+	B1	
B	B2	
B-	B3	6
CCC+	Caa1	
CCC	Caa2	
CCC-	Caa3	
CC	Ca	
C	C	
D		

يمثل الجدول 4 نموذجاً لتخطيط رموز وكالات التصنيف بالنسبة لدرجات جودة الائتمان للشركات بالنسبة للمطالبات على الشركات. بتاريخ 31 ديسمبر 2023، شكلت انكشافات الائتمان المصنفة أكثر من 2.5% من إجمالي انكشافات الائتمان عملاً بأن الأرقام تكون بعد تطبيق أوزان المخاطر المكافئة (تحويل الائتمان) كما هو منصوص عليه بموجب اتفاق بازل 3. وفي تلك الأثناء، تم تسجيل مجمل انكشافات الائتمان على الموجودات المصنفة بنسبة 11% تقريباً من إجمالي مجموع الانكشافات على الائتمان. وتشكل الموجودات التي تم تصنيفها بدرجة A أو أفضل ما نسبته 88.3% من مجمل انكشافات الائتمان المصنف.

يعرض الجدولان (5) ، (6) تحليلاً للانكشافات الائتمانية قبل وبعد تحويل الائتمان

الجدول رقم 5: الانكشاف الائتماني (بعد تطبيق معادل التحويل الائتماني)

31 ديسمبر 2023			
الإجمالي	غير مصنف	مصنف	مليون دولار أمريكي
45.6	13.6	32.0	مطالبات على استثمارات السيادية
14.2	7.8	6.5	مطالبات على كيانات القطاع العام
79.3	0.0	79.3	مطالبات على البنوك
52.1	19.1	33.0	مطالبات على الشركات
0.5	0.4	0.1	التوريق ووسائل استثمار مركبة
64.3	64.3		رأس المال المخاطر والملكية الخاصة
5,333.1	5,333.1		استثمارات في كيانات تجارية
373.4	373.4		استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة
50.8	50.8		موجودات أخرى
6,013.4	5,862.5	150.9	الإجمالي
%100.0	%97.5	%2.5	بالمائة

الجدول رقم 6: إجمالي الانكشاف الائتماني (قبل تطبيق معادل التحويل الائتماني)

31 ديسمبر 2023			
الإجمالي	غير مصنف	مصنف	مليون دولار أمريكي
396.8	13.6	383.2	مطالبات على استثمارات سيادية
16.4	7.8	8.6	مطالبات على كيانات القطاع العام
296.8	0.0	296.7	مطالبات على البنوك
54.3	19.1	35.2	مطالبات على الشركات
0.6	0.4	0.3	التوريق ووسائل استثمار مركبة
64.3	64.3		رأس المال المخاطر والملكية الخاصة
5,333.1	5,333.1		استثمارات في كيانات تجارية
373.4	373.4		استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة
50.8	50.8		موجودات أخرى
6,586.5	5,862.5	724.0	الإجمالي
%100.0	%89.0	%11.0	بالمائة

الجدول رقم 7: إجمالي الانكشاف الائتماني قبل تخفيف مخاطر الائتمان

31 ديسمبر 2023			
الإجمالي	غير ممول	ممول	مليون دولار أمريكي
138.9	-	138.9	مطالبات على استثمارات سيادية
52.5	-	52.5	مطالبات على كيانات القطاع العام
348.1	21.0	327.1	مطالبات على البنوك
117.6	-	117.6	مطالبات على الشركات
0.8	-	0.8	التوريق ووسائل استثمار مركبة
65.4	9.3	56.0	رأس المال المخاطر والملكية الخاصة
6,301.3	180.3	6,121.0	استثمارات في كيانات تجارية
299.9	-	299.9	استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة
57.9	0.0	57.9	موجودات أخرى
7,382.4	210.7	7,171.7	الإجمالي
%100	%3	%97	بالمائة

وبالنسبة لنوع التسهيلات (الجدول 7) ، تم تمويل 6,456.7 مليون دولار أو ما يقارب 98%. كما تم إسناد الرصيد إلى ضمانات والتزامات صادرة من قبل المؤسسة وكذلك انكشافات الائتمان في معاملات عقود آجلة ومبادلات قائمة مع البنوك.

الجدول رقم 8: إجمالي الانكشاف الائتماني حسب التوزيع الجغرافي

31 ديسمبر 2023					
الإجمالي	أخرى	الأمريكيين	أوروبا	دول مجلس التعاون	مليون دولار أمريكي
396.8	23.7	327.0		46.1	مطالبات على استثمارات سيادية
16.4				16.4	مطالبات على كيانات القطاع العام
280.0	24.8	51.2	.2	203.8	مطالبات على البنوك
54.3	17.1	22.0		15.3	مطالبات على الشركات
.6		.6			التوريق ووسائل استثمار مركبة
52.3	3.8	23.0	11.8	13.6	رأس المال المخاطر والملكية الخاصة
5,232.1	82.1	1.5		5,148.5	استثمارات في كيانات تجارية
373.4		66.4	272.2	34.9	استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة
50.8				50.8	موجودات أخرى
6,456.7	151.4	491.8	284.2	5,529.3	الإجمالي
%100.0	%2.3	%7.6	%4.4	%85.6	بالمائة

يعتمد التوزيع الجغرافي (جدول 8) إما على الغرض الأساسي للانكشاف أو مكان تأسيس الجهة المصدرة لأوراق الدين أو تأسيس مدير الصندوق. ويوجد جزء كبير من انكشاف الائتمان في منطقة دول مجلس التعاون يصل إلى 5,529.3 مليون دولار أو 85.6% من الإجمالي. يلي ذلك الانكشافات على الأمريكيين بنسبة 7.6%. وترجع هذه الانكشافات في جزء كبير منها إلى الاستثمارات في الأوراق المالية والصناديق العالمية ذات محاور الاستثمار المتباينة.

الجدول رقم 9: إجمالي الانكشاف الائتماني حسب القطاع الصناعي

31 ديسمبر 2023						
الإجمالي	أخرى	مؤسسات حكومية	طاقة ومرافق	تجارة وصناعة	بنوك ومؤسسات مالية	مليون دولار أمريكي
396.8		378.2			18.6	مطالبات على استثمارات سيادية
16.4			16.4			مطالبات على كيانات القطاع العام
280.0					280.0	مطالبات على البنوك
54.3			12.6		41.7	مطالبات على الشركات
0.6					0.6	التوريق ووسائل استثمار مركبة
52.3	30.0		13.5	8.8		رأس المال المخاطر والملكية الخاصة
5,232.1			1,124.0	4,027.6	80.5	استثمارات في كيانات تجارية
373.4	3.5		5.9	4.3	359.8	استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة
50.8	50.8					موجودات أخرى
6,456.7	84.2	378.2	1,172.4	4,040.7	781.2	الإجمالي
%100.0	%1.3	%5.9	%18.2	%62.6	%12.1	بالمائة

ويوضح الجدول (9) "توزيع القطاعات الصناعية" بالنسبة لمراكز التعرض الإجمالي للائتمان مع وجود تركيز في قطاعات التجارة والصناعة والمرافق والطاقة بنسبة إجمالية تصل إلى 80.7% من إجمالي الانكشاف، الأمر الذي يتسق مع التزام مؤسسة الخليج للاستثمار لدعم الم بدعم النمو الصناعي في دول مجلس التعاون.

الجدول رقم 10: إجمالي الانكشاف الائتماني حسب فترة الاستحقاق التعاقدية المتبقية

31 ديسمبر 2023					
مليون دولار أمريكي	خلال 3 أشهر	3 شهور إلى سنة	1 إلى 5 سنوات	فوق 5 سنوات	الإجمالي
مطالبات على استثمارات سيادية	4.9	59.5	60.3	272.1	396.8
مطالبات على كيانات القطاع العام		4.2	12.1		16.4
مطالبات على البنوك	246.0		24.3	9.7	280.0
مطالبات على الشركات			54.3		54.3
التوريق ووسائل استثمار مركبة				0.6	0.6
رأس المال المخاطر والملكية الخاصة				52.3	52.3
استثمارات في كيانات تجارية				5,232.1	5,232.1
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة				373.4	373.4
موجودات أخرى	50.8				50.8
الإجمالي	301.7	63.8	151.0	5,940.2	6,456.7
بالمائة	%4.7	%1.0	%2.3	%92.0	%100.0

يوضح جدول (10) الاستحقاق المتبقي لمجمل انكشاف الائتمان الذي تم تحليله حسب انكشاف مخاطر الائتمان القياسي. يندرج 92% تقريباً من مجمل انكشاف الائتمان ضمن أطول فترة زمنية والتي تزيد عن خمس سنوات.

رصد الانخفاض في قيمة الموجودات

تقوم المؤسسة في كل ميزانية عمومية بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض في قيمة أصل مالي ما. وتعتبر الاستثمارات منخفضة القيمة عندما يكون هناك انخفاض ملموس أو على مدى فترة زمنية طويلة في القيمة العادلة للأصل إلى ما دون سعر التكلفة، أو عندما يكون هناك دليل موضوعي آخر على وجود انخفاض في قيمة الأصل، علماً بأن اتخاذ القرار بشأن تحديد ما هو انخفاض "لموس" أو انخفاض "على مدى فترة زمنية طويلة"، هو أمر يتطلب قدرًا كبيراً من الحكمة والتقدير. إضافة إلى ذلك، تقوم المؤسسة بتقييم عوامل أخرى، ومن بينها التقلب المعتاد في سعر السهم بالنسبة للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية ومعامل الخصم بالنسبة للمشاريع والأوراق المالية غير المسعرة. وتقوم المؤسسة أيضاً بمراجعة القروض والسلف المتعثرة والاستثمارات في أوراق الدين وذلك في كل تاريخ لإعداد التقارير، لتقييم ما إذا كان من المتعين إدراج مخصص للانخفاض في القيمة في بيان الدخل، وبصفة خاصة، يتطلب الأمر من إدارة المؤسسة ممارسة قدر كبير من الحكمة والتمييز لتقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. وتستند هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول العديد من العوامل التي تتطوي على درجات متفاوتة من التقدير وعدم اليقين. وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تأتي مختلفة ومؤدية إلى تغييرات مستقبلية في هذه المخصصات. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن المؤسسة قد اتخذت قراراً استراتيجياً بتصنيفية أنشطتها في مجال الإقراض. وقد تم تكوين مخصص كامل لمبلغ ليس ذي أهمية من الموجودات المتعثرة الناشئة عن قرض لتمويل مشروع مقدم إلى شركة صناعية مقرها في منطقة الخليج.

5. أنشطة التوريق

ينشأ انكشاف المؤسسة لمخاطر التوريق من خلال استثماراتها في المنتجات المشتركة التي يمكن أن تكون مصنفة عموماً تحت بند التوريق المركب. وتطبق المؤسسة في توفير التغطية الرأسمالية للانكشاف لمخاطر التوريق الأسلوب "المستند إلى التصنيفات الائتمانية" المقترح في الإرشادات المتعلقة بكفاية رأس المال في اتفاقية بازل 2. وعلى هذا الأساس، فإن المؤسسة تأخذ في الاعتبار التصنيفات الائتمانية الخارجية الممنوحة من وكالة موديز عند تحديد أوزان مخاطر الائتمان لانكشافات التوريق.

يوضح الجدول (11) تحليل التصنيف الائتماني لاستثمار المؤسسة في التوريق ووسائل الاستثمار المركبة: الانكشافات التي صنفت بدرجة جودة ائتمان 5 فأقل يتم خصمها مباشرة من رأس المال الرقابي.

الجدول رقم 11: الانكشاف لمخاطر التوريق وأدوات الاستثمار المركبة (المهيكل)

31 ديسمبر 2023		
مليون دولار أمريكي	مجممل الانكشاف	بعد تحويل الائتمان
درجة جودة الائتمان 1	-	-
درجة جودة الائتمان 2	0.28	0.14
درجة جودة الائتمان 3	-	-
درجة جودة الائتمان 4	-	-
درجة جودة الائتمان 5	-	-
درجة جودة الائتمان 6	-	(خصم من رأس المال)
غير مصنفة	0.35	-
الإجمالي	0.63	0.14

6. مخاطر السوق

يركز هذا القسم على احتسابات كفاية رأس المال على أساس قياس القيمة المعرضة للمخاطر لمحفظه المتاجرة. ويتضمن القسم المخصص لإدارة المخاطر في هذا التقرير السنوي مزيداً من التفاصيل حول القيمة المعرضة للمخاطر ومتابعة مخاطر السوق. ويتم احتساب معدلات كفاية رأس المال الرقابي طبقاً لمعايير بازل 3. وتتبع مؤسسة الخليج للاستثمار "أسلوب النماذج الداخلية" من أجل التقدير الكمي للمبلغ المحمل على رأس المال والمرتبط بمخاطر السوق ضمن محفظة المتاجرة.

وتستخدم المؤسسة نظام "مدير المخاطر" الذي طورته مؤسسة "ريسك ماتريكس" التابعة لمورغان ستانلي. وهو نظام يستخدم طريقة حسابية معيارية تستند إلى مفهوم التباين- المشترك. وانسجاماً مع اتفاقية معيار كفاية رأس المال، فإن المعايير المستخدمة في الوصول إلى القيمة المعرضة للمخاطر هي فترة حيازة لمدة 10 أيام عمل ومعدل ثقة 99%. ويتجاهل أسلوب الاحتساب ميزة الارتباط بين الأنواع الثلاثة من المخاطر (مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية)، حيث تكون القيمة الإجمالية المعرضة (لمخاطر السوق) مساوية للنتائج الحسابية لهذا العناصر الثلاثة، ويتم تحديد المبلغ المحمل على رأس المال لتغطية مخاطر السوق لكل المحافظ المصنفة على أنها محافظ متاجرة (محفظة المتاجرة)، والتي تشمل المحافظ الثانية. (يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 حول البيانات المالية المجمعة لعام 2023).

2022	2023	مليون دولار أمريكي
-	-	أوراق دين مسعرة
308	371	صناديق التحوط وغيرها من صناديق بديلة غير مسعرة
308	371	

وقد وردت بالتفصيل في الإيضاح رقم (2.4) حول البيانات المالية المتعلقة بإدراج وتصنيف وقياس القيمة العادلة واحتساب الأرباح والخسائر. وتعتقد مؤسسة الخليج للاستثمار أن من الحكمة توفير دعم رأسمالي صريح لمخاطر الأسعار التي تتعرض لها المؤسسة. فمخاطر الخسارة هذه والنتيجة عن التغييرات السلبية في متغيرات السوق توجد بصورة رئيسية ضمن محفظة المتاجرة. ويشمل المبلغ المحمل على رأس المال لتغطية مخاطر السوق ضمن المؤسسة ثلاثة فئات رئيسية: مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الأسهم (ضمن محفظة المتاجرة)، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية على مستوى المؤسسة ككل.

ويعد مفهوم القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) أساساً سليماً للاحتساب الكمي لمخاطر السوق، كما أن منهج التباين - التباين المشترك يناسب وبصورة ملائمة أنواع موجودات المؤسسة. فمعظم الانكشافات ضمن محفظة المتاجرة تستتب قدرأ ضئيلاً جداً من الاختيار وهي في معظمها انكشافات مستقيمة بطبيعتها. كما يوفر النظام المستند إلى القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) أداة قياس حيوية لمخاطر السوق ويحدد - في التوقيت المناسب، تأثير التغييرات في بيئة السوق على قيمة محفظة الأدوات المالية. وتستخدم المؤسسة نموذج القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) كأداة إحصائية تستند إلى تبسيط الافتراضات، وبالتالي يخضع هذا النموذج لقيود معينة (ومثال ذلك: حدوث ظاهرة التوزيع الإحصائي متغير التوتيرة "Fat Tail" والتوزيعات غير الاعتيادية وكون الماضي لا يشكل تقديراً تقريبياً جيداً للمستقبل، إلخ) وتتم معالجة هذه القيود إلى حد كبير من خلال إجراء "الاختبار المساند" واستخدام عامل المضاعفة ذي العلاقة. وتستخدم المؤسسة نفس منهج التباين - التباين المشترك لكل المحافظ الفرعية ضمن محفظة المتاجرة لغرض احتساب القيمة المعرضة للمخاطر، التي يتم احتسابها على أساس يومي طبقاً للمعايير الموصوفة أعلاه.

ويشكل تحليل السيناريوهات (Scenario analysis) اختبار التحمل (Stress Test) عنصراً أساسياً في إطار عمل إدارة مخاطر السوق. وقد يصبح افتراض الحالة الاعتيادية التي تستند إليها النماذج الإحصائية افتراضاً غير صالح نتيجة لوقوع أحداث معينة. كما يتم توقع السيناريوهات أو البدائل المستقبلية التي ينتج عنها تحليل للسلوك التاريخي والعلاقات بين مكونات المخاطر، ثم يتم تقرير مبالغ الخسائر المحتملة. معظم هذه الاحتمالات والبدائل مستخلصة من الأحداث الاقتصادية الكلية الماضية، معدلة بالتوقعات المستقبلية.

الاختبار المساند

يهدف "الاختبار المساند" إلى قياس والتحقق من دقة النموذج الداخلي لاحتمال القيمة المعرضة للمخاطر. ويتناول "الاختبار المساند" بصورة أساسية عملية مقارنة النتائج للمتاجرة مع قياسات المخاطر المستخلصة من النموذج (أي التقديرات). ويتم إجراء الاختبار المساند طبقاً لـ "مستند الإطار الإشرافي" الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وعلى أساس المعايير التالية: فترة حياة ليوم عمل واحد، ومعدل ثقة 99%. وينظر كلياً إلى برنامج الاختبار المساند على أنه اختبار إحصائي خالص لتكامل عناصر عملية احتساب القيمة المعرضة للمخاطر، كما ترى المؤسسة أنه من المناسب استخدام أسلوب "المحفظة الافتراضية". وطبقاً لهذا الأسلوب، يتم إنشاء محفظة نموذجية افتراضية ساكنة بخصائص مشابهة للمحفظة الحقيقية، ثم يتم احتساب التغير اليومي في القيمة السوقية استناداً إلى المشاهدات الفعلية لتحركات السعر. وتحتسب القيمة المعرضة للمخاطر لهذه المحفظة الساكنة باستخدام النموذج أيضاً، ثم يتم إجراء المقارنات بين النتائج الفعلية وتقديرات النموذج. وتتمثل ميزة هذا الأسلوب في أن نتائج قيمة التغير "لا تتأثر" بالتغيرات في المحفظة (وهي التغيرات التي يمكن أن تحدث لو تم استخدام المحفظة الفعلية).

استخدام عامل المضاعفة 3 في احتساب رأس المال تماشياً مع توجيهات بازل.

يقرر التعميل الرأسمالي بشأن مخاطر السوق على أساس المعادلة التالية:

التعميل الرأسمالي (مخاطر السوق) = الحد الأقصى + متوسط اختبار التحمل للقيمة المعرضة للمخاطر لمحفظة المتاجرة خلال الـ 60 يوم عمل الماضية اختبار التحمل للقيمة المعرضة للمخاطر في محفظة المتاجرة في نهاية الفترة x عامل المضاعفة، وهو 3 تماشياً مع توجيهات بازل وبناء على نتائج الاختبار المساند.

$$\text{رأس المال اللازم لتغطية (مخاطر السوق)} = (\text{Max}\{V_{avg}, V_{end}\} + \text{Max}\{SV_{avg}, SV_{end}\}) \times Mf$$

حيث V_{avg} تساوي: متوسط إجمالي القيمة المعدلة بالمخاطر لدفتر التداول على مدى 60 يوم عمل السابقة

V_{end} تساوي: نهاية فترة إجمالي القيمة المعدلة بالمخاطر لدفتر التداول

SV_{avg} تساوي: متوسط القيمة المعدلة بالمخاطر المضغوطة لدفتر التداول على مدى 60 يوم عمل السابقة

SV_{end} تساوي: نهاية فترة القيمة المعدلة بالمخاطر المضغوطة لدفتر التداول

Mf : عامل الضرب (عامل قيمته ثلاثة الصادر بناء على نتائج الاختبار اللاحق)

الجدول رقم 12: القيمة المعرضة للمخاطر في محفظة المتاجرة (بالآلاف الدولارات) - بفترة حياة 10 أيام عمل، ومعدل ثقة 99% لفترة آخر 60 يوم عمل في 2023

مليون دولار أمريكي	سعر الفائدة	الأسهل	الصرف الأجنبي	الإجمالي
الحد الأقصى	12.9	19.1	0.1	23.5
الحد الأدنى	7.9	14.3	0.0	17.5
المتوسط	9.7	16.1	0.0	19.9
31 ديسمبر 2022	11.7	19.0	0.0	23.4
القيمة المعدلة بالمخاطر وفقاً لاختبار الضغط	10.2	23.3	0.0	27.0

7. مخاطر التشغيل

تتبنى المؤسسة حالياً الأسلوب القياسي الموحد في تقييم رأس المال الرقابي لدعم التعرض للمخاطر التشغيلية المحتملة.

ووفقاً لتوجيهات الاتفاقية، يقرر الدخل الإجمالي من كل خط أعمال باستخدام أسلوب تسعير التحويل المستخدم من قبل المؤسسة. ويبين الجدول 13 مجال الأعمال المحددة وقطاعات أعمالها الرئيسية.

الجدول رقم 13: مجالات النشاط لأغراض احتساب مخاطر التشغيل :

مجالات النشاط	الشرائح الرئيسية للنشاط	مجموعات الأنشطة
الاستثمارات الرئيسية	استثمارات ومساهمات رأسمالية	رأس المال المخاطر، استثمارات وبيدة عمليات الدمج والتملك، عمليات الخصخصة، المساهمات الرأسمالية، عروض الاكتتاب العامة الأولية، الاكتتاب الخاصة الثانوية
أسواق الدين الرأسمالية	الاستثمارات في أوراق الدين	أوراق مالية لشركات دولية، ديون سيادية، إصدارات سندات في دول مجلس التعاون، سندات قابلة للتحويل، سندات إسلامية، سندات بسعر فائدة متغير، أدوات استثمار مركبة، أدوات تمويل مركبة، صناديق ائتمانية، ديون الأسواق الناشئة، الدين ذات العائد المرتفع، سندات التداول والمشتقات
الاستثمارات في الأسهم	محفظة الاستثمارات في صناديق الأسهم والصناديق الخاصة بالمؤسسة	أسهم خليجية، محافظ أسهم، صناديق إسلامية
الاستثمارات البديلة	محفظة الاستثمارات في مجموعة مختلفة من فئات الموجودات والصناديق المدارة	صناديق التحوط، العقار، الصناديق المدارة، أسهم الشركات الخاصة، الأسهم العالمية
الخزينة	المبيعات	أدوات الدخل الثابت، أسهم المتاجرة بالعملات الأجنبية، السلع، الائتمان، التمويل مراكز التعامل بأوراق مالية لحساب المؤسسة، الاقتراض واتفاقيات إعادة الشراء، المشتقات المالية
	صنع الأسواق	
	مراكز تعامل لحساب المؤسسة	
	الخدمات الاستشارية	
المقر الرئيسي للمؤسسة	يتم تصنيف الإيرادات بالنسبة للمقر الرئيسي للمؤسسة حسب طريقة تسعير تحويلات الأموال الداخلية، في حين أن الإيرادات الأخرى لا يمكن تصنيفها في أي مجال من مجالات النشاط	الإيرادات من رأس المال الحر، إيرادات الإيجارات، إيرادات أخرى... إلخ

يتم احتساب رأس المال اللازم لتغطية المخاطر لكل قسم أعمال ورفع تقرير به كل ثلاثة أشهر. يتضمن الجدول 14 متطلبات رأس المال لكل خط أعمال القيد الرأسمالي الخاص به.

الجدول رقم 14: مخاطر التشغيل المحملة على رأس المال

31 ديسمبر 2023			
رأس المال المحمل لمخاطر التشغيل	معامل بيتا	متوسط إجمالي الدخل لمدة 3 سنوات	مليون دولار أمريكي
30.8	18%	171.2	الاستثمارات الرئيسية
1.3-	18%	7.4-	أسواق الدين الرأسمالية
0.4	18%	2.4	الاستثمارات في الأسهم
1.8	18%	10.0	الاستثمارات البديلة
1.2	18%	6.7	الخزينة
0.7	18%	3.7	المقر الرئيسي للمؤسسة
33.6		186.6	الإجمالي
419.8			الانكشاف المرجح بالمخاطر

وتطبق المؤسسة أعلى مستوى لمعامل بيتا والذي يبلغ 18% على كافة مجالات النشاط حسبما أوصت اتفاقية بازل الجديدة حول معيار كفاية رأس المال.

وتدرك المؤسسة أن الاتفاقية الجديدة تعرض سلسلة الأساليب بدءاً من أسلوب المؤشر الأساسي الأبسط إلى أساليب القياس الأكثر تطوراً. وفي إطار سعيها لتبني أسلوب أكثر حصافة وحساسية بشأن استشعار ورصد المخاطر وإدارة مخاطر رأس المال التشغيلي، تعتمد المؤسسة تطبيق طريقة أكثر انضباطاً، هي طريقة "من القاعدة حتى القمة" والتي تعتمد على بيانات موضوعية عن الخسائر. ولتطبيق مثل هذا الأسلوب، سيتم إتباع برنامج من أربع مراحل كما يلي:

- (1) إطار عمل التقدير الذاتي للمخاطر والرقابة.
- (2) إطار عمل حالات الخسارة.
- (3) إطار عمل خطط العمل التصحيحي.
- (4) إطار عمل تقارير المخاطر التشغيلية.

8. مخاطر أسعار الأسهم في المحفظة المصرفية

تصنف الاستثمارات في الأسهم ضمن المحفظة المصرفية لدى تملكها كأوراق مالية لغرض تحقيق مكاسب رأسمالية أو أوراق مالية مشتراة كاستثمارات استراتيجية، ويتم التوصل إلى القرار بشأن تصنيف هذه الاستثمارات بعد دراسة عوامل هامة من ضمنها المزايا الاستراتيجية التي تحققها هذه الأوراق المالية للمؤسسة، ومبلغ الاستثمارات المخططة، وتتطلب كل القرارات الاستثمارية موافقة لجنة الاستثمار، أو اللجنة التنفيذية، اعتماداً على مبلغ هذه الاستثمارات. فالاستثمارات التي تملكها بغرض تحقيق إيرادات وأرباح من ارتفاع قيمة رأس المال تتم مراجعتها بصورة دورية وتباع عندما تحين الظروف المناسبة. وفي الوقت ذاته، تتم مراجعة محافظ الاستثمارات الاستراتيجية استناداً إلى التطورات في قطاع السوق وإلى التطورات الاقتصادية، حيث تقرر المؤسسة ما إذا كانت ستقوم بتصنيف هذه الاستثمارات أو زيادتها. ويتم تحديد القيمة العادلة لهذه الاستثمارات بصورة دورية، كما يتم اعتبار أرباح أو خسائر إعادة التقييم على أنها تغيرات تراكمية في القيمة العادلة للورقة المالية.

وقد ورد مزيد من التفاصيل حول المعالجة الحسابية للاستثمارات في الأسهم تحت بند "السياسات المحاسبية الهامة" في الجزء الخاص بالإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة.

إن الاستثمارات المطروحة للتداول العام تمثل أسهم مدرجة يتم تداولها في أسواق الأوراق المالية المحلية والدولية أما الاستثمارات المملوكة ملكية خاصة تمثل استثمارات في كيانات ومشاريع غير مدرجة. وبنهاية شهر ديسمبر 2023، بلغ إجمالي قيمة استثمارات الأسهم في الدفتر المصرفي 43 مليون دولار بالصافي بعد المخصصات (انظر الجدول 15)، بلغ إجمالي الخسائر الغير محقق المسجل في حقوق الملكية 9 مليون دولار.

جدول 15: المساهمات ضمن المحفظة المصرفية

31 ديسمبر 2023			
مليون دولار أمريكي	مطروحة للتداول	ملكية خاصة	الإجمالي
القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم	43	43	43
خسارة غير محققة مسجلة في حقوق الملكية	(9)	(9)	(9)
خسائر أو أرباح غير محققة مسجلة في رأس المال المساند الفئة 2	(9)	(9)	(9)

9. مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية

تقوم إدارة الخزينة بإدارة الفجوات قصيرة الأجل لأسعار الفائدة على مدى 24 شهراً قادمة، كما هي مقاسة بما يعادلها بالعقود الآجلة باليورو والدولار. ولا يسمح للخزينة بتباين مراكز التعامل لمدة تزيد عن سنتين ما لم يتم الحصول على موافقة مناسبة من إدارة المؤسسة. فأي تمويل أو توظيفات أو عمليات اقتراض لها استحقاق أو سجل إعادة تسعير يزيد عن سنتين يستدعى إما مطابقتها أو التحوط لها بأدوات حماية. والسعر المحتسب من العقود الآجلة قصيرة الأجل باليورو والدولار (لغاية سنتين) هو فعلياً سعر الفائدة للأجل للودائع ذات العلاقة، أي الودائع باليورو والدولار. ويتم فرز إجمالي التوظيفات بالدولار الأمريكي والعقود التي أبرمتها الخزينة ضمن فترات زمنية بدءاً من أسبوع واحد إلى شهر ومن ثم لغاية 24 شهراً. ويتم تطبيق نفس الأجراء بالنسبة للعملاء الرئيسية الأخرى غير الدولار الأمريكي، بحيث تتم ترجمة الفجوات في مراكز هذه العملات إلى ما يعادلها بالدولار الأمريكي وذلك للتحقق من الرقم المعادل للعقود الآجلة باليورو والدولار لكل عملة من العملات الرئيسية على حدة.

ويتم حالياً تطبيق حد أقصى قدره 3,000 عقد باليورو ودولار بالحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر (VaR) والذي يبلغ 2.70 مليون دولار أمريكي. ويتم التوصل إلى احتساب المعادل للقيمة المعرضة للمخاطر من متوسط الثلاثين يوماً من التقلب المفترض لأسعار العقود الآجلة باليورو ودولار والتي يبلغ أجل استحقاقها ثلاثة أشهر. وتم تعديل العائد الحالي بمتوسط درجة التقلب قبل تطبيقه على قيمة مركز التعامل، ثم رفع الرقم الناتج بنسبة تصاعدية إلى معدل ثقة 95%.

كما في 31 ديسمبر 2023، بلغت قيمة مراكز العقود الآجلة باليورو دولار 120 عقد، والتي تبلغ قيمتها التقديرية المعدلة بالمخاطر 142,776 دولار. الجدير بالذكر أن عدد العقود انخفض مقارنة بالسنة مقارناً بالسنة السابقة (كما في ديسمبر 2022: 1,023 عقد بما يعادل قيمة تقديرية تقارب 1,184,288 دولار) وذلك بعد استبعاد تأثير إصدار السندات الأوروبية متوسطة الأجل (EMTN).

10. تقييم تمويل السيولة

قامت لجنة بازل في عام 2008 بإصدار "المبادئ السليمة لإدارة مخاطر السيولة والإشراف عليها". وتوفر المبادئ السليمة تفاصيل استرشادية فيما يتعلق بإدارة المخاطر والإشراف على مخاطر سيولة التمويل والتي من شأنها تعزيز أداء إدارة المخاطر بصورة أفضل في هذا المجال الرئيسي وذلك في حال وجود تطبيق تام من قبل البنوك والمشرفين. ويعتبر إدخال نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقرة (NSFR) أحد التحسينات المهمة في سبيل تطوير القطاع المصرفي وجعله أكثر مرونة.

نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio LCR)

ويتمثل الهدف من نسبة تغطية السيولة (LCR) تعزيز صلادة بنود المخاطر لدى البنك في المدى القصير، وذلك من خلال ضمان تمتع البنك بمخزون كاف من الموجودات السائلة وغير المرهونة أو المقيدة (HQLA)، والتي يمكن تسيلها في الأسواق بصورة سهلة وسريعة وذلك لمواجهة أي احتياجات في السيولة ولمدة ثلاثين يوم من سيناريو ضغط السيولة (liquidity stress scenario).

وبمقابل حد أدنى مقرر بقيمة 100%، فقد بلغت نسبة تغطية السيولة لمؤسسة الخليج للاستثمار 128% كما في 31 ديسمبر 2023.

جدول 16: نسبة تغطية السيولة

31 ديسمبر 2023	مليون دولار أمريكي
617.2	قيمة الموجودات السائلة وغير المرهونة أو المقيدة العالية الجودة (HQLA)
484.1	إجمالي صافي التدفقات النقدية خلال 30 يوم
%128	نسبة تغطية السيولة (LCR)

نسبة صافي التمويل المستقرة (Net Stable Funding Ratio NSFR)

و يمثل الهدف من نسبة صافي التمويل المستقرة (NSFR) الحد من التوسع السريع في الميزانية العمومية من خلال الاعتماد على وسائل تمويل قصيرة الأجل والتي تعد قليلة التكلفة نسبياً و المحافظة على هيكل تمويل مستقر.

جدول 17: نسبة صافي التمويل المستقرة

31 ديسمبر 2023	مليون دولار أمريكي
2,947.0	إجمالي التمويل المستقر المتاح (ASF)
1,862.9	إجمالي التمويل المطلوب (RSF)
%158.2	نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)

البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2023

الصفحة	المحتويات
70	تقرير مراقب الحسابات المستقل
72	بيان المركز المالي المجمع
73	بيان الدخل المجمع
74	بيان الدخل الشامل الآخر المجمع
75	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
76	بيان التدفقات النقدية المجمع
110-77	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

هاتف: +965 2295 5000
فاكس: +965 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
ey.com/mena

العيان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ
محاسبون قانونيون
صندوق بريد رقم 74 الصفاة، ساحة الصفاة
برج بيتك، الطابق 18-20
شارع أحمد الجابر



السادة المساهمين المحترمين
مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ.
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لمؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ. («المؤسسة») وشركاتها التابعة (يشار إليها معاً بـ«المجموعة»)، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2023 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم «مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة». ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) («الميثاق»). وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2023

إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2023، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة المؤسسة، قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يشمل المعلومات الأخرى ولم ولن نعبر عن أية نتيجة تأكيد حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي تم الحصول عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعترض الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

• تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

• فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.

• تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

• التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقب الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

• تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

• الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة وتحمل المسؤولية فقط عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهريّة في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

نبين أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها اتفاقية التأسيس والنظام الأساسي للمؤسسة. في رأينا، احتفظت المؤسسة بدفاتر محاسبية منتظمة وتم إجراء الجرد وفقاً للأصول المرعية، وأن المعلومات المحاسبية التي قدمها مجلس الإدارة تتفق مع الدفاتر المحاسبية للمؤسسة. وحسيماً وصل إليه علمنا واعتقادنا، لم تقع مخالفات لاتفاقية التأسيس أو النظام الأساسي للمؤسسة، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط المؤسسة أو مركزها المالي.

شيخه عدنان الفليح

سجل مراقبي الحسابات رقم 289 فئة أ

إرنست ويونغ

العيان والعصيمي وشركاهم

بيان المركز المالي المجموع

كما في 31 ديسمبر 2023

(جميع الأرقام بالمالون دولار أمريكي)

2022 ديسمبر 31	31 ديسمبر 2023	إيضاحات	
			الموجودات
49	48		التقدي والتقدي المعادل
242	194	3	ودائع لدى البنوك
1,069	1,346	4	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
191	228	5	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
1,685	1,800	6	استثمارات في شركات زميلة
95	26	7	موجودات أخرى
-	48	16	موجودات محتفظ بها لغرض البيع
3,331	3,690		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
431	792	8	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
126	34	9	تمويل محدد الأجل
86	47	10	مطلوبات أخرى
-	15	16	مطلوبات متعلقة مباشرة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع
643	888		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
2,100	2,100	11	رأس المال
(122)	(106)		احتياطيات إعادة التقييم
578	598	11	احتياطيات أخرى
132	210		أرباح مرحلة
2,688	2,802		إجمالي حقوق الملكية
3,331	3,690		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.



إبراهيم علي القاضي
الرئيس التنفيذي



مازن إبراهيم الكريم
رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل المجموع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع المبالغ بالملليون دولار أمريكي)

2022	2023	إيضاحات	
17	27	12	إيرادات فوائد
(112)	94	13	صافي الربح / (الخسارة) من الاستثمارات
7	5	14	إيرادات توزيعات أرباح
254	184	6	حصة في نتائج شركات زميلة
6	(1)		أتعاب و(خسائر) / إيرادات أخرى
172	309		إجمالي الإيرادات
(12)	(34)	15	مصروفات فوائد
9	2	16	إيرادات تشغيل أخرى من موجودات محتفظ بها لغرض البيع
169	277		صافي إيرادات التشغيل
(35)	(39)		تكاليف موظفين
(1)	(1)		تكاليف مباني
(11)	(13)		مصروفات تشغيل أخرى
9	(21)	17	(مخصص) / رد خسائر انخفاض القيمة وخسائر الائتمان المتوقعة
131	203		ربح السنة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل الآخر المجموع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع المبالغ بالملليون دولار أمريكي)

2022	2023	
131	203	ربح السنة
		إيرادات شاملة أخرى:
		بنود يتم أو قد يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجموع
112	35	حصة في الإيرادات الشاملة الأخرى لشركات زميلة
		بنود لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجموع
(58)	(19)	التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المدرجة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
54	16	الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة
185	219	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع المبالغ بالmillions دولار أمريكي)

إجمالي حقوق الملكية	احتياطات أخرى		احتياطات إعادة التقييم			رأس المال		
	أرباح مرحلة	احتياطي اختياري	احتياطي إجباري	احتياطي تحويل عملات أجنبية	احتياطي تحوط التدفقات النقدية			احتياطي إعادة تقييم استثمارات
2,688	132	116	462	(79)	39	(82)	2,100	الرصيد كما في 1 يناير 2023
203	203	-	-	-	-	-	-	ربح السنة
16	-	-	-	18	14	(16)	-	(خسائر) / إيرادات شاملة أخرى للسنة
219	203	-	-	18	14	(16)	-	إجمالي (الخسائر) / الإيرادات الشاملة للسنة
-	(20)	-	20	-	-	-	-	اقتطاع إلى الاحتياطات (إيضاح 11)
(105)	(105)	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 11)
<u>2,802</u>	<u>210</u>	<u>116</u>	<u>482</u>	<u>(61)</u>	<u>53</u>	<u>(98)</u>	<u>2,100</u>	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023
2,608	110	125	449	(81)	(71)	(24)	2,100	في 1 يناير 2022
131	131	-	-	-	-	-	-	ربح السنة
54	-	-	-	2	110	(58)	-	(خسائر) / إيرادات شاملة أخرى للسنة
185	131	-	-	2	110	(58)	-	إجمالي (الخسائر) / الإيرادات الشاملة للسنة
-	(13)	-	13	-	-	-	-	اقتطاع إلى الاحتياطات (إيضاح 11)
(105)	(96)	(9)	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 11)
<u>2,688</u>	<u>132</u>	<u>116</u>	<u>462</u>	<u>(79)</u>	<u>39</u>	<u>(82)</u>	<u>2,100</u>	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(جميع المبالغ بالملين دولار أمريكي)

2022	2023	إيضاحات	
			الأنشطة التشغيلية
131	203		ربح السنة
			تعديلات لـ:
(9)	21	17	مخصص / (رد) خسائر انخفاض القيمة وخسائر الائتمان المتوقعة
-	(3)	13	ربح محقق من بيع شركة زميلة
72	(56)	13	(ربح) / خسارة غير محققة من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
(254)	(184)	6	حصة في نتائج شركات زميلة
(60)	(19)		
			التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:
48	48		ودائع لدى البنوك
(34)	(221)		موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
-	(56)		موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
117	361		ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
(16)	2		الحركة في الموجودات الأخرى والمطلوبات الأخرى
55	115		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
-	7		متحصلات من بيع شركة زميلة
87	269		توزيعات أرباح من شركات زميلة
(1)	(193)		استثمارات إضافية في شركات زميلة
86	83		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
(39)	(94)		تمويل محدد الأجل مسدد
(105)	(105)	11	توزيعات أرباح مدفوعة
(144)	(199)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
(3)	(1)		صافي النقص في النقد والنقد المعادل
52	49		النقد والنقد المعادل في 1 يناير
49	48		النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع المبالغ بالمليين دولار أمريكي)

1 معلومات حول الشركة والأنشطة

مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ. («المؤسسة») هي شركة استثمارية مسجلة في دولة الكويت كشركة مساهمة خليجية في 15 نوفمبر 1983. إن المؤسسة مملوكة بالتساوي من قبل حكومات الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وهي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. تتمثل أغراض المؤسسة في مختلف أنشطة الاستثمار والتمويل.

يقع مقر المؤسسة في دولة الكويت وعنوان مكتبها المسجل هو شارع جابر المبارك، شرق - الكويت.

تمت الموافقة على البيانات المالية المجمعة للمؤسسة وشركاتها التابعة (يشار إليها معاً بـ «المجموعة») للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 21 مارس 2024. يجوز للجمعية العمومية السنوية للمساهمين تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

إن اتفاقية تأسيس المؤسسة ونظامها الأساسي يمنحها وضعاً قومياً خاصاً. ولا سيما المادة رقم 8 من اتفاقية التأسيس التي تنص على أن القوانين المحلية في كل دولة خليجية تكمل أحكام اتفاقية تأسيس المؤسسة ونظامها الأساسي، شريطة عدم تعارض هذه القوانين مع اتفاقية التأسيس والنظام الأساسي. ويصل ذلك إلى حد أنه في حالة وجود مثل هذا التعارض، تكون الأسبقية لاتفاقية التأسيس والنظام الأساسي على تلك القوانين المحلية، بما في ذلك قانون الشركات في الكويت رقم 1 لسنة 2016، وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

2.1 أساس الإعداد

لقد تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، والتفسيرات الصادرة عن اللجنة الدولية للتقارير المالية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لاتفاقية التأسيس والنظام الأساسي للمؤسسة.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدولار الأمريكي، مقرب إلى أقرب مليون، الذي يمثل أيضاً العملة الرئيسية وعملة العرض للمجموعة.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والأدوات المالية المشتقة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للمؤسسة وشركاتها التابعة بما في ذلك الشركات ذات الأغراض الخاصة. بصورة محددة، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط عندما يكون لدى المجموعة:

- السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق الحالية التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة الخاصة بالشركة المستثمر فيها)؛
- التعرض لمخاطر أو حقوق في عائدات متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها؛ و
- القدرة على استخدام سيطرتها على الشركة المستثمر فيها في التأثير على عائداتها.

وعندما تحتفظ المجموعة بأقل من أغلبية حقوق التصويت أو حقوق مماثلة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في اعتبارها كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها بما في ذلك:

- الترتيب التعاقدى القائم مع حاملي الأصوات الآخرين في الشركة المستثمر فيها
- الحقوق الناتجة من الترتيبات التعاقدية الأخرى
- حقوق التصويت لدى المجموعة وحقوق التصويت المحتملة

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الوقائع والظروف تشير إلى وجود تغييرات في عامل واحد أو أكثر من العوامل الثلاثة للسيطرة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع المبالغ بالميون دولار أمريكي)

2.1 أساس الإعداد (تتمة)

أساس التجميع (تتمة)

يبدأ تجميع الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة وتتوقف هذه السيطرة عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. ويتم إدراج الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات المتعلقة بالشركة التابعة التي تم حيازتها أو بيعها خلال السنة في البيانات المالية المجمعة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف سيطرة المجموعة على الشركة التابعة.

تتعلق الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى بمساهمي المؤسسة والحصص غير المسيطرة حتى إن أدى ذلك إلى رصيد عجز في الحصص غير المسيطرة. ويتم إجراء تعديلات عند الضرورة على البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتماشى السياسات المحاسبية للشركات التابعة مع السياسات المحاسبية للمجموعة. ويتم استبعاد كافة الموجودات والمطلوبات فيما بين شركات المجموعة وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات فيما بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التجميع.

يتم المحاسبة عن التغيير في حصة الملكية في شركة تابعة، دون فقد السيطرة، كعمالة حقوق ملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها:

- تستبعد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- تستبعد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- تستبعد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- تعمل على تسجيل القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- تعمل على تسجيل القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- تعمل على تسجيل أي فائض أو عجز في بيان الدخل المجمع.
- تعيد تصنيف البنود المسجلة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة، إذا كان ذلك مناسباً ومتى اقتضت الضرورة ذلك إذا قامت المجموعة ببيع الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة مباشرة.

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة المالية السابقة، باستثناء ما يلي:

المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات

فيما يلي طبيعة وتأثير كل معيار جديد وتعديل:

تسري العديد من التعديلات والتفسيرات لأول مرة في سنة 2023 ولكن ليس لها تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات صدرت ولكن لم تسر بعد.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8: تعريف التقديرات المحاسبية

توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8 الاختلاف بين التغييرات في التقديرات المحاسبية من جهة والتغييرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء من جهة أخرى. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لأساليب القياس والمدخلات لتطوير التقديرات المحاسبية.

لم يكن للتعديلات تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 وبيان الممارسة 2 لإطار المعايير الدولية للتقارير المالية: الإفصاح عن السياسات المحاسبية

تقدم التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 وبيان الممارسة 2 في إطار المعايير الدولية للتقارير المالية وضع أحكام المعلومات الجوهرية إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق أحكام المعلومات الجوهرية على إفصاحات السياسات المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات السياسات المحاسبية التي تكون أكثر نفعاً عن طريق استبدال متطلبات المنشآت في الإفصاح عن سياساتها المحاسبية المرتبطة "المحوظة" بمتطلبات الإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الجوهرية" وإضافة الإرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم المعلومات الجوهرية في صنع القرارات بشأن إفصاحات السياسات المحاسبية.

كان للتعديلات تأثير على إفصاحات السياسات المحاسبية للمجموعة، ولكن ليس على القياس أو الاعتراف أو العرض لأي بنود واردة في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع المبالغ بالميون دولار أمريكي)

2.3 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير الصادرة ولكن لم يسر مفعولها بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة. إن هذه القائمة هي المعايير والتفسيرات الصادرة. تعتزم المجموعة تطبيق تلك المعايير والتفسيرات عند سريان مفعولها، متى كان ذلك ممكناً.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16: التزام التآجير في عمليات البيع وإعادة التآجير

في سبتمبر 2022، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16 لتحديد المتطلبات التي يستخدمها البائع-المستأجر في قياس التزام التآجير الناشئ عن معاملة البيع وإعادة التآجير، لضمان عدم اعتراف البائع-المستأجر بأي مبلغ من الأرباح أو الخسائر المتعلقة بحق الاستخدام الذي يحتفظ به.

تسري التعديلات على فترات البيانات المالية المجمعة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 ويجب تطبيقها بأثر رجعي على معاملات البيع وإعادة التآجير التي تم إبرامها بعد تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 16. يسمح بالتطبيق المبكر ويجب الإفصاح عن تلك الحقيقة.

ليس من المتوقع أن يكون للتعديلات تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

إن المعايير الجديدة أو المعدلة الأخرى الصادرة ولم تسر بعد ليست ذات صلة بالمجموعة وليس لها أي تأثير على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1: تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2020 وأكتوبر 2022 تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي 1 لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة. وتوضح التعديلات ما يلي:

- ما المقصود بحق تأجيل التسوية
 - لا بد أن يتحقق حق التأجيل في نهاية فترة البيانات المالية المجمعة
 - لن يتأثر ذلك التصنيف باحتمالية ممارسة المنشأة لحق التأجيل
 - تحقق ذلك فقط إذا تمثلت الأداة المشتقة المضمنة في التزام قابل للتحويل في أداة حقوق ملكية وذلك في حالة ألا يؤثر الالتزام على تصنيفها.
- بالإضافة إلى ذلك، تم إدخال متطلبات تتطلب الإفصاح عندما يتم تصنيف المطلوبات الناشئة عن اتفاقية القرض على أنها غير متداولة ويكون حق المنشأة في تأجيل التسوية مشروطاً بالامتثال للاتفاقيات المستقبلية خلال اثني عشر شهراً.

تسري التعديلات على فترات البيانات المالية المجمعة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 ويجب تطبيقها بأثر رجعي. ليس من المتوقع أن يكون للتعديلات على تصنيف المطلوبات تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

2.4 معلومات السياسات المحاسبية الهامة

دمج الأعمال والشهرة

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الشراء المحاسبية. تقاس تكلفة الحيازة وفقاً لمجموع المقابل المحول، ويقاس بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الشركة المشتراة. بالنسبة لكل عملية دمج أعمال، يقوم المشتري بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصص في صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المشتراة. يتم تحميل تكاليف الحيازة كمصروف وتدرج ضمن بيان الدخل المجموع.

عندما تقوم المجموعة بحيازة أعمال، تقوم بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية المقدرة لغرض تحديد التصنيف المناسب وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الحيازة. ويتضمن هذا فصل المشتقات المجمعة في العقود الرئيسية من قبل الشركة المشتراة.

عند تحقيق دمج الأعمال على مراحل، فإن القيمة العادلة في تاريخ الحيازة لحصة ملكية المشتري المحتفظ بها سابقاً في الشركة المشتراة يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة من خلال بيان الدخل المجموع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(جميع المبالغ بالمليين دولار أمريكي)

2.4 معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

دمج الأعمال والشهرة (تتمة)

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري سوف يتم إدراجه بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة. إن التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل الذي من المقدر أن يكون أصل أو التزام، سوف يتم إدراجها إما في بيان الدخل المجمع أو كتغير في الإيرادات الشاملة الأخرى. عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، لا يعاد قياسه حتى يتم تسويته نهائياً ضمن حقوق الملكية.

يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة التي تمثل زيادة تكلفة دمج الأعمال عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والمطلوبات المحتملة للشركة المشتراة. إذا كانت تكاليف الحيازة أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة التي تم حيازتها، يدرج الفرق مباشرة في بيان الدخل المجمع.

بعد الاعتراف المبدئي، تقاس الشهرة بالتكلفة ناقصاً أي خسائر متراكمة من انخفاض القيمة. لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم توزيع الشهرة المكتسبة في دمج الأعمال، من تاريخ الحيازة، إلى كل وحدة من وحدات إنتاج النقد التي من المتوقع أن تستفيد من دمج الأعمال بصرف النظر عن تخصيص الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة التي تم حيازتها إلى الوحدات.

عندما تشكل الشهرة جزءاً من وحدة إنتاج النقد (مجموعة وحدات إنتاج النقد) ويتم استبعاد جزء من العمليات بداخل الوحدة، يتم إدراج الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة في القيمة الدفترية للعمليات عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد العمليات. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيم النسبية للعمليات المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة إنتاج النقد.

الأدوات المالية

الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية عند الاعتراف المبدئي إلى الفئات التالية:

- موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة؛ و
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، (مع أو دون إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر إلى الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف بالدين والأسهم، على التوالي)؛ أو
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل المجمع.

يتم الاعتراف مبدئياً بالموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، مع تسجيل تكاليف المعاملة في بيان الدخل المجمع. ويتم الاعتراف مبدئياً بالموجودات والمطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً للقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة بحيازتها أو إصدارها.

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصل المالي وفقاً للتكلفة المطفأة في حالة استيفائه كلا الشرطين التاليين ولا يتم تصنيفه كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارتها للموجودات المالية لتحقيق الأغراض من الأعمال. أي إذا كان هدف المجموعة يقتصر على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. وفي حالة عدم إمكانية تطبيق أي من الهدفين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال «البيع» ويتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة ولكن على مستوى أعلى من المحافظ المجموعة.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج «السيناريو الأسوأ» أو «سيناريو حالات الضغط» في الاعتبار. في حالة تسجيل التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنها ستدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحقة أو المشتراة مؤخراً في الفترات المستقبلية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع المبالغ بالميون دولار أمريكي)

2.4 معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط

وكخطوة ثانية في عملية التصنيف، تقوم المؤسسة بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تفي باختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط.

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات أصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم).

إن العناصر الأكثر أهمية للربح في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان. ولإجراء اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط، تقوم المؤسسة بتطبيق أحكام، وتراعي العوامل ذات الصلة مثل العملة المدرج بها الأصل المالي والفترة المحدد لها معدل الفائدة.

على النقيض، فإن الشروط التعاقدية التي تسمح بالتعرض لأكثر من حالة مخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط على المبلغ القائم فقط. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك، يتم قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل سعر الفائدة الفعلية. يتم تخفيض التكلفة المطفأة بخسائر انخفاض القيمة. يتم الاعتراف بالإيرادات وأرباح تحويل العملات الأجنبية والخسائر والانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجموع. يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة عند إلغاء الاعتراف في بيان الدخل المجموع.

يتم تصنيف النقد والتقدم المعادل والودائع لدى البنوك والموجودات الأخرى على أنها موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.

ويتألف النقد والتقدم المعادل من النقد والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية، والأرصدة لدى البنوك المركزية، والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تستحق خلال سبعة أيام.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

(أ) أدوات حقوق الملكية

عند الاعتراف المبدئي، تختار المجموعة تصنيف بعض الاستثمارات في أسهم على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة. يتم لاحقاً قياس الاستثمارات في الأسهم المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وفقاً للقيمة العادلة. تسجل التغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك بند تحويل العملات الأجنبية ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى وعرضها في احتياطي التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية. ويتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح المرحلة عند إلغاء الاعتراف ولا يتم تسجيلها في بيان الدخل المجموع.

(ب) أدوات الدين

تسجل المجموعة أدوات الدين في القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما يتم استيفاء الشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال، يتم تحقيق ذلك الهدف عن طريق تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- استيفاء الشروط التعاقدية لمتطلبات اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط.

يتم لاحقاً قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى مع إدراج الأرباح والخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة في الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجموع. عند إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى بيان الدخل المجموع.

ليس لدى المجموعة أدوات دين من فئة القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع المبالغ بالميون دولار أمريكي)

2.4 معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس كافة الموجودات المالية غير المصنفة كمقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وفقاً للموضح أعلاه وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. عند الاعتراف المبدئي، يجوز للمجموعة على نحو غير قابل للإلغاء تصنيف الأصل المالي الذي لا يستوفي متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا أدى ذلك إلى استبعاد الفروق المحاسبية التي قد تنشأ أو الحد منها بصورة جوهرية.

ويتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة وإيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الدخل المجموع وفقاً لشروط العقد، أو عندما يثبت الحق في السداد.

إعادة تصنيف الموجودات المالية

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً للاعتراف المبدئي، ما لم تقم المجموعة بتغيير نموذج أعمالها المختص بإدارة الموجودات المالية؛ وفي هذه الحالة، يعاد تصنيف كافة الموجودات المالية المتأثرة بالتغيير في اليوم الأول لفترة البيانات المالية المجمعة التالي للتغيير في نموذج الأعمال.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

لا تعترف المجموعة بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة تم فيها تحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل المالي أو لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنها فقدت السيطرة على هذا الأصل.

تدخل المجموعة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الموجودات المدرجة في بيان المركز المالي المجموع ولكنها تحتفظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للموجودات المحولة. وفي هذه الحالات، لا يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المحولة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. تتحرك الموجودات خلال المراحل الثلاث التالية بناءً على التغيير في جدارة الائتمان منذ تاريخ الاعتراف المبدئي.

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً

بالنسبة لحالات التعرض للمخاطر التي لا يحدث فيها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم تسجيل جزء خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المرتبطة باحتمالية وقوع أحداث تعثر خلال فترة الـ 12 شهراً التالية.

المرحلة 2: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة - دون أي انخفاض ائتماني

بالنسبة لحالات التعرض للمخاطر الائتمانية التي حدث فيها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون أن تنخفض قيمتها الائتمانية، يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة - مع التعرض للانخفاض الائتماني

يتم تقييم الموجودات المالية كمنخفضة القيمة الائتمانية في حالة وقوع حدث أو أكثر ذي تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل.

يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية في الموجودات المالية منخفضة القيمة ائتمانياً. تعتبر الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية في حالة وقوع حدث أو أكثر ذي تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع المبالغ بالميون دولار أمريكي)

2.4 معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

وفي كل تاريخ بيانات مالية مجمعة، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة قد انخفضت قيمتها الائتمانية. وتتضمن الأدلة على أن أصلاً مالياً منخفض في قيمته الائتمانية البيانات الملحوظة التالية:

- صعوبة مالية كبيرة للمقترض أو جهة الإصدار.
- مخالفة العقد مثل العجز أو التأخر عن السداد.
- إعادة هيكلة الأدوات من قبل المجموعة وفقاً لشروط لا تنظر المجموعة بغيرها.
- أن يصبح من المحتمل أن يتعرض للإفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى.
- تلاشي سوق نشط للأوراق المالية بسبب صعوبات مالية.

تقيم المجموعة احتمال التعثر في السداد بالنظر إلى فترة تأخر سداد المبالغ مستحقة القبض. غير أنه في بعض الحالات، قد تعتبر المجموعة أيضاً أن الأصل المالي متعثر السداد عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أنه من غير المرجح أن تستلم المجموعة المبالغ التعاقدية غير المسددة بالكامل قبل مراعاة أي تحسينات ائتمانية تحتفظ بها المجموعة. يتم شطب الأصل المالي عندما لا يكون هناك توقع معقول لاسترداد التدفقات النقدية التعاقدية.

وعند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية لأصل مالي قد زادت زيادة ملحوظة منذ الاعتراف المبدئي، وعند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، تأخذ المجموعة في اعتبارها المعلومات المعقولة والقابلة للدعم ذات الصلة والمتاحة دون تكلفة أو جهد لا داعي لهما. ويشمل ذلك المعلومات والتحليلات الكمية والتنوعية على حد سواء، استناداً إلى الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم الائتمان القائم على المعلومات، بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة بيان المركز المالي المجمع

يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية لهذه الموجودات.

المطلوبات المالية

يتم تصنيف المطلوبات المالية على أنها مقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وتصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا صنفت على أنها محتفظ بها للمتاجرة، أو كانت مشتقة أو تم تسجيلها على هذا النحو عند الاعتراف المبدئي. يتم قياس المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك أي مصروفات فوائد، في بيان الدخل المجمع. تقاس المطلوبات المالية الأخرى فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. يتم الاعتراف بمصروفات الفوائد الأرباح والخسائر من تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجمع كما يتم أيضاً الاعتراف بأي ربح أو خسارة عند إلغاء الاعتراف في بيان الدخل المجمع.

يعتمد قياس المطلوبات المالية على تصنيفها كالآتي:

ودائع من البنوك والمؤسسات المالية

تدرج الودائع من البنوك والمؤسسات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

تمويل محدد الأجل

يتم تسجيل التمويلات محددة الأجل مبدئياً بالقيمة العادلة للمقابل المستلم ناقصاً التكاليف المتعلقة مباشرةً بالمعاملة. بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس التمويل محدد الأجل لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

مطلوبات أخرى

يتم قيد المطلوبات عن مبالغ ستدفع في المستقبل لقاء بضائع أو خدمات تم تسلمها، سواء صدرت بها فواتير من قبل المورد أو لم تصدر.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(جميع المبالغ بالمليين دولار أمريكي)

2.4 معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

المطلوبات المالية (تتمة)

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

لا تعترف المجموعة بالتزام مالي عندما يتم الإغفاء من الالتزامات التعاقدية المرتبطة به أو إلغاءها أو انتهاء صلاحية سريانها. لا تعترف المجموعة أيضًا بالالتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتختلف التدفقات النقدية للالتزام المعدل بصورة جوهرية، وفي هذه الحالة، يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد استنادًا إلى الشروط المعدلة وفقًا للقيمة العادلة.

عند إلغاء الاعتراف بالتزام مالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المطفأة والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات مقدرة) في بيان الدخل المجموع.

مقاصة الأدوات المالية

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية ويُدْرَج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجموع إذا كانت هناك حقوق قانونية حالية قابلة للتنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتوجد نية السداد على أساس الصافي أو استرداد الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

القيمة العادلة للأدوات المالية

تقيس المجموعة الأدوات المالية، مثل الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والموجودات غير المالية مثل العقارات الاستثمارية، بالقيمة العادلة في كل تاريخ بيان للمركز المالي المجموع.

تعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ المستلم من بيع أصل ما أو المدفوع لنقل التزام ما في معاملات منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض حدوث معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام في إحدى الحالات التالية:

- البيع أو النقل في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام، أو
- في حالة عدم وجود سوق رئيسي، في السوق الأكثر ملائمة للأصل أو الالتزام.

يجب وجود إمكانية وصول المجموعة إلى السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملائمة من قبل المجموعة. يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام افتراضات من الممكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون لمصلحتهم الاقتصادية المثلى.

يراعي قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي قدرة المشارك في السوق على إنتاج مزايا اقتصادية من خلال استخدام الأصل بأعلى وأفضل مستوى له، أو من خلال بيعه إلى مشارك آخر في السوق من المحتمل أن يستخدم الأصل بأعلى وأفضل مستوى له.

تستخدم المجموعة أساليب تقييم ملائمة للظروف والتي يتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تحقيق أقصى استخدام للمدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية المجمعة ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة، والمبين كما يلي، استنادًا إلى أقل مستوى من المدخلات والذي يمثل أهمية لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة؛
- المستوى 2: أساليب تقييم يكون بها أقل مستوى من المدخلات والذي يمثل أهمية لقياس القيمة العادلة ملحوظًا بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
- المستوى 3: أساليب تقييم لا يكون بها أقل مستوى من المدخلات والذي يمثل أهمية لقياس القيمة العادلة ملحوظًا.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في البيانات المالية المجمعة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد حدثت بين المستويات في الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استنادًا إلى أقل مستوى من المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة بيانات مالية مجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع المبالغ بالميون دولار أمريكي)

2.4 معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

وتحدد الإدارة السياسات والإجراءات لكل من قياس القيمة العادلة المتكرر، مثل العقارات الاستثمارية والموجودات المالية غير المسعرة المتاحة للبيع، والقياس غير المتكرر، مثل الموجودات المحتفظ بها للتوزيع في العمليات المتوقفة.

بالنسبة للاستثمارات المتاجر بها في أسواق مالية منظمة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة في سوق الأوراق المالية وفقاً لآخر أمر شراء بتاريخ البيانات المالية المجمعة.

وبالنسبة للاستثمارات التي لا تتوافر لها أسعار سوقية معروضة، يتم وضع تقدير معقول للقيمة العادلة بالرجوع إلى المعاملات الأساسية أو القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير أو مضاعف الأرباح، أو إلى السعر المرتبط بالقطاع إلى مضاعف الأرباح أو مضاعف الأرباح الخاص بالقطاع أو استناداً إلى التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة على البنود ذات الشروط وخصائص المخاطر المماثلة. تأخذ تقديرات القيمة العادلة في الاعتبار قيود السيولة وتقييم أي انخفاض في القيمة.

بالنسبة للاستثمارات التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق منها وليس بالإمكان الحصول على معلومات حول قيمتها العادلة فإنها تدرج بتكلفتها الميدنية ناقصاً انخفاض القيمة.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية التي تحمل فائدة استناداً إلى التدفقات النقدية مخصومة باستخدام معدلات فائدة للبنود ذات سمات وشروط مخاطر مماثلة.

يوجد تحليل للقيمة العادلة للأدوات المالية وتفاصيل أخرى حول كيفية قياسها في إيضاح 22.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تجري المجموعة تقييم بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن قيمة الأصل غير المالي قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند طلب اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى ويتم تحديدها لكل أصل على أساس إفرادي ما لم يكن الأصل منتجاً لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم إنتاجها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما (أو وحدة إنتاج النقد) عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل (أو وحدة إنتاج النقد) قد انخفضت قيمته ويخضع إلى قيمته الممكن استردادها. عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخضع التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل (أو وحدة إنتاج النقد). عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، يتم استخدام طريقة تقييم مناسبة. إن هذه العمليات المحاسبية يتم تأييدها بمؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

تدرج خسائر انخفاض القيمة من العمليات المستمرة في بيان الدخل المجمع ضمن فئات المصروفات التي تتوافق مع وظيفة الأصل الذي انخفضت قيمته.

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا الدليل، يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من قبل المجموعة. يتم رد خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة الممكن استردادها للأصل منذ إدراج آخر خسارة من انخفاض القيمة. في هذه الحالة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى قيمته الممكن استردادها. إن مبلغ الزيادة لا يمكن أن يتجاوز القيمة الممكن استردادها أو القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة، ويسجل هذا الرد في بيان الدخل المجمع.

استثمارات في شركات زميلة

الشركة الزميلة هي منشأة يكون لدى المجموعة تأثير ملموس عليها. والتأثير الملموس هو القدرة على المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها وليس السيطرة أو السيطرة المشتركة على السياسات ويتضح ذلك عادة من خلال حيازة من 20% إلى 50% من قوة التصويت في الشركة المستثمر فيها. ويتم المحاسبة عن استثمار المجموعة في الشركة الزميلة بطريقة حقوق الملكية المحاسبية. عندما يتم الحيازة والاحتفاظ بالشركة الزميلة بصورة حصرية بغرض إعادة البيع، يتم المحاسبة عنها كأصل غير متداول محتفظ به للبيع وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 5.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع المبالغ بالميون دولار أمريكي)

2.4 معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

استثمارات في شركات زميلة (تتمة)

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يدرج الاستثمار في الشركة الزميلة بالتكلفة مع تعديلها لاحقاً بالتغيرات بعد الحيابة في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة المستثمر فيها. تدرج الشهرة المتعلقة بشركة زميلة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفائها أو اختبارها لتحديد انخفاض قيمتها بشكل منفصل. تسجل المجموعة حصتها في نتائج عمليات الشركات الزميلة اعتباراً من تاريخ البدء الفعلي للتأثير أو الملكية في بيان الدخل المجموع. عندما يتم تسجيل تغير مباشرة في حقوق ملكية الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بتسجيل حصتها من التغيرات والإفصاح عنها في بيان الدخل الشامل، متى كان ملائماً.

تخفف التوزيعات المستلمة من شركة زميلة القيمة الدفترية للاستثمار.

تستبعد الأرباح غير المحققة من المعاملات مع الشركة الزميلة بما يتناسب مع حصة المجموعة في الشركة الزميلة. كما تستبعد الخسائر غير المحققة ما لم تتضمن المعاملات دليلاً على الانخفاض في قيمة الموجودات المحولة.

إن تاريخ البيانات المالية للشركة الزميلة مماثل لتاريخ البيانات المالية للمجموعة وفي حالة أي اختلاف في تاريخ البيانات المالية للشركة الزميلة، والذي لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ البيانات المالية المجمعة للمجموعة، يتم إجراء تعديلات لتعكس أثر المعاملات الهامة أو الأحداث الأخرى التي وقعت بين هذا التاريخ وتاريخ البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

إن السياسات المحاسبية للشركة الزميلة مماثلة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة للمعاملات المشابهة والأحداث في الظروف المماثلة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري تسجيل خسارة انخفاض قيمة إضافية من استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة. تقوم المجموعة في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة بتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في شركات زميلة قد انخفضت قيمته. وفي هذه الحالة، تحسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية وتسجل المبلغ في بيان الدخل المجموع.

إذا فقدت المجموعة السيطرة على الشركة الزميلة، تقيس المجموعة وتسجل أي استثمار محتفظ به بقيمته العادلة. يتم احتساب الربح أو الخسارة في هذه المعاملة بمقارنة القيمة الدفترية للشركة الزميلة في توقيت فقد التأثير الملموس بالقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به في ذلك التاريخ. وتسجل هذه الأرباح أو الخسائر الناتجة في بيان الدخل المجموع.

إن الشركات الزميلة للمجموعة مدرجة في إيضاح 25.

مخصصات أخرى

تسجل المخصصات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع للمجموعة عندما يكون على المجموعة التزام (قانوني أو استدلالي) نتيجة لأحداث سابقة ومن المحتمل ومن الممكن قياسه أن يتطلب ذلك تدفقات صادرة للمنافع الاقتصادية وذلك لتسوية هذا الالتزام.

ممتلكات والآت ومعدات

تدرج الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة التاريخية الإنفاق المتعلق مباشرةً بحيابة البنود.

تدرج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو يتم الاعتراف بها كأصل منفصل، متى كان ذلك مناسباً، فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المزايا الاقتصادية المستقبلية الخاصة بالبند إلى المجموعة وعندما يمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوق منها. تُحمل كافة الإصلاحات والصيانة الأخرى على بيان الدخل المجموع خلال السنة المالية التي تكبدت فيها.

يتم مراجعة القيمة الدفترية للانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف أن القيمة الدفترية قد لا يمكن استردادها. إذا وجد ذلك المؤشر وعندما تتجاوز القيمة الدفترية المبلغ المقدر الممكن استرداده، ويتم تخفيض الموجودات إلى مبلغها الممكن استرداده.

يحتسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدار 3-20 سنة وهو العمر الإنتاجي المقدر للموجودات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع المبالغ بالميون دولار أمريكي)

2.4 معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ممتلكات والآلات ومعدات (تتمة)

إن بند الممتلكات والآلات والمعدات المسجل مبدئياً لا يتم الاعتراف به عند البيع أو عند عدم توقع الحصول على مزايا اقتصادية من استخدامه أو بيعه. تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة من إلغاء الاعتراف بالموجودات (يحتسب من خلال الفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الدخل المجمع في السنة التي يتم فيها إلغاء الاعتراف بالأصل.

يتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات في نهاية كل سنة مالية وتعديلها متى كان ذلك ملائماً.

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

تمتلك المجموعة أدوات مالية مشتقة للتحوط من التعرض لمخاطر العملات الأجنبية وأسعار الفائدة.

يتم قياس المشتقات مبدئياً بالقيمة العادلة. بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات فيها بشكل عام في بيان الدخل المجمع.

يتم الإبلاغ عن القيم العادلة الموجبة والسلبية كموجودات ومطلوبات على التوالي ويتم مقاصتها عندما تكون هناك نية للتسوية بالصافي ويوجد حق قانوني للمقاصة.

وفي بداية علاقات التحوط المحددة، توثق المجموعة هدف إدارة المخاطر واستراتيجية إجراء التحوط. وتوثق المجموعة أيضاً العلاقة الاقتصادية بين البند المتحوط له وأداة التحوط، بما في ذلك ما إذا كان من المتوقع أن يتم مقاصة التغيرات في التدفقات النقدية للبند المتحوط له وأداة التحوط بعضها ببعض.

بالنسبة لمعاملات تحوط القيمة العادلة التي تستوفي شروط المحاسبة عنها كمعاملة تحوط، فإن أي أرباح أو خسائر نتيجة إعادة قياس أداة التحوط إلى القيمة العادلة يتم تسجيلها على الفور في بيان الدخل المجمع. يعدل أي ربح أو خسارة على البند المتحوط له الذي يتعلق بالمخاطر المتحوط له مقابل القيمة الدفترية للبند المتحوط وتفيد في بيان الدخل المجمع.

أما بالنسبة لمعاملات التحوط التي لا تستوفي شروط معاملتها محاسبياً كتحوط، فإن أي أرباح أو خسائر تنتج عن التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط تؤخذ مباشرة إلى بيان الدخل المجمع.

عندما لا تعد معاملات التحوط مستوفية لشروط المحاسبة عنها كمعاملة تحوط أو عند بيع أداة التحوط أو انتهاء صلاحيتها أو إلغاؤها، فإن محاسبة التغطية يتم إيقافها. عندما يتم إيقاف محاسبة التحوط للتدفقات النقدية، فإن المبالغ المتراكمة في احتياطي التحوط تبقى في حقوق الملكية إلى وقت حدوث المعاملة المتوقعة. من أجل تحوط معاملة تؤدي إلى الاعتراف ببند غير مالي، يتم إدراجها في تكلفة البند غير المالي عند الاعتراف المبدئي به أو، بالنسبة لعمليات التحوط الأخرى للتدفقات النقدية، فإنه يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل المجمع في نفس الفترة أو الفترات حيث إن التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل تؤثر على بيان الدخل المجمع.

أما عندما لا يعود من المتوقع حدوث تدفقات نقدية مستقبلية، فإنه يعاد على الفور تصنيف المبالغ المتراكمة في احتياطي التحوط وتكلفة احتياطي التحوط إلى بيان الدخل المجمع.

الاعتراف بالإيرادات والمصروفات

يجب الوفاء بمعايير الاعتراف المحددة التالية قبل تسجيل الإيرادات:

إيرادات ومصروفات الفوائد

يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الدخل المجمع لجميع الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل فوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. إن معدل الفائدة الفعلية هو المعدل الذي يخضم المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة أو المقبوضات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصل المالي أو الالتزام المالي أو فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية للموجودات المالية أو المطلوبات المالية.

إيرادات الرسوم والعمولات

تتحقق إيرادات الرسوم المستحقة من تقديم الخدمات على مدى فترة الخدمات. وتتحقق الرسوم الناتجة من تقديم خدمات المعاملات عند إتمام المعاملة ذات الصلة. تتحقق إيرادات رسوم الأداء بعد عند اكتسابها، أو عندما تصبح مخاطر عدم تحقق هذه الرسوم غير موجودة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع المبالغ بالميون دولار أمريكي)

2.4 معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الاعتراف بالإيرادات والمصروفات (تتمة)

صافي الأرباح من إيرادات الاستثمار

تمثل إيرادات الاستثمار النتائج الناشئة من أنشطة المتاجرة بما في ذلك كافة الأرباح والخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إيرادات توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات الأرباح.

مكافآت نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص للمبالغ المستحقة للموظفين وفقاً لقانون العمل الكويتي وقرارات الموظفين وقوانين العمل المطبقة في الدول التي تعمل فيها الشركات التابعة. يمثل الالتزام المبلغ المستحق لكل موظف نتيجة لإنهاء الخدمات الإلزامي بتاريخ البيانات المالية المجمعة. ويتم سداد الالتزامات ضمن خطة يتم إدارتها من قبل أمين مستقل.

إعداد التقارير عن القطاعات

القطاع هو عنصر مميز في المجموعة والذي يعمل إما على توفير المنتجات أو الخدمات (قطاع الأعمال)، أو توفير المنتجات أو الخدمات ضمن بيئة اقتصادية معينة (قطاع جغرافي)، والتي تخضع لمخاطر ومزايا تختلف عن تلك الخاصة بقطاعات أخرى.

العملات الأجنبية

تعرض البيانات المالية المجمعة بالدولار الأمريكي وهو يمثل أيضاً العملة الرئيسية وعملة العرض للمؤسسة. تقوم كل شركة من شركات المجموعة بتحديد عملتها الرئيسية ويتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية المجمعة باستخدام هذه العملة الرئيسية.

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي طبقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملة الأجنبية إلى الدولار الأمريكي طبقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ البيانات المالية المجمعة. يتم إدراج الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة الناتجة من تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجموع.

إن البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف كما في تواريخ المعاملات المبدئية.

إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية والمدرجة بالقيمة العادلة تحول إلى العملة الرئيسية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. وتدرج جميع الفروق الناتجة من تحويل العملات الأجنبية للبنود غير النقدية ضمن بيان الدخل المجموع ضمن صافي التغير في القيمة العادلة. إن أي شهرة ناتجة من حيازة عملية أجنبية وأي تعديلات بالقيمة العادلة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات الناتجة من الحيازة يتم معاملتها كموجودات ومطلوبات متعلقة بالعملات الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

يتم بتاريخ البيانات المالية المجمعة تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة الأجنبية والقيمة الدفترية للشركات الزميلة الأجنبية إلى العملة الرئيسية للمؤسسة بسعر التحويل السائد في تاريخ البيانات المالية المجمعة، ويتم تحويل بيانات الدخل الخاصة بهذه الشركات بالمتوسط المرجح لأسعار التحويل للسنة. يتم إدراج فروق التحويل الناتجة من عمليات تحويل العملات الأجنبية مباشرة في تعديلات تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية. عند بيع شركة أجنبية، يتم تسجيل المبلغ المتراكم في حقوق الملكية والمتعلق بالعملية الأجنبية ذات الصلة ضمن بيان الدخل المجموع.

المطلوبات والموجودات المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة في بيان المركز المالي المجموع، ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تدفق موارد متضمنة منافع اقتصادية إلى خارج المجموعة أمراً مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة في بيان المركز المالي المجموع بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تدفق منافع اقتصادية إلى المجموعة أمراً محتملاً.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع المبالغ بالمليين دولار أمريكي)

2.5 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاحات الخاصة بالمطلوبات المحتملة في تاريخ البيانات المالية المجمعة. إلا أن عدم التأكد من الافتراضات والتقديرات قد يؤدي إلى نتائج تتطلب إجراء تعديل مادي على القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المتأثر في الفترات المستقبلية.

الأحكام

في إطار عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، أصدرت الإدارة الأحكام التالية، التي لها التأثير الأكثر جوهرية على المبالغ المسجلة في البيانات المالية المجمعة.

تصنيف الموجودات المالية

تحدد المجموعة تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى تقييم نموذج الأعمال الذي يتم ضمنه الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي ترتبط بمدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم أم لا.

قياس القيمة العادلة

في حالة عدم إمكانية قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي المجموع استناداً إلى أسعار معلنة في أسواق نشطة، يتم تحديد قيمتها العادلة باستخدام أساليب تقييم تشمل نموذج التدفقات النقدية المخضومة وطريقة المقارنة بالسوق وما إلى ذلك. تؤخذ مدخلات هذه النماذج من أسواق ملحوظة إن أمكن. وإذا تعذر ذلك، يلزم استخدام درجة من الأحكام عند تحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام اعتبارات المدخلات مثل مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وتقلبات السوق. يمكن أن تؤثر أي تغييرات في هذه التقديرات واستخدام تقديرات مختلفة لكن متساوية على قيمتها الدفترية.

هناك حاجة إلى قدر كبير من أحكام الإدارة لتقدير القيمة العادلة للموجودات التي تم حيازتها والمطلوبات المقدرة نتيجة لدمج الأعمال بما في ذلك الموجودات غير الملموسة والمطلوبات المحتملة.

عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ البيانات المالية المجمعة والتي لها أثر كبير يؤدي إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

انخفاض قيمة استثمارات في شركات زميلة

تحتسب المجموعة مبلغ الانخفاض في القيمة على أنه الفرق بين المبلغ القابل للاسترداد وقيمتها الدفترية إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركات الزميلة قد انخفض في قيمته. ويتطلب تقدير المبلغ القابل للاسترداد من المجموعة إجراء تقدير للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل واختيار المدخلات المناسبة للتقييم.

تقييم الاستثمارات في أسهم غير مدرجة

يستند تقييم الاستثمارات في أسهم غير مدرجة عادةً إلى واحدة مما يلي:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية متكافئة.
- القيمة العادلة الحالية لاستثمار آخر مماثل إلى حد كبير.
- التدفقات النقدية المتوقعة مخضومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة.
- تدفقات نقدية مخصومة؛ أو
- نماذج تقييم أخرى.

يتطلب تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم لاستثمارات الأسهم غير المسعرة تقديراً جوهرياً.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع المبالغ بالملليون دولار أمريكي)

3 ودائع لدى البنوك

2022	2023	
1	51	بنوك محلية
241	143	بنوك في دول خليجية أخرى و بنوك دولية
242	194	

تحمل الودائع لدى البنوك متوسط معدل فائدة فعلي بنسبة 5.58% سنوياً (2022: 1.82% سنوياً).

4 موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

2022	2023	
		أدوات دين
		سندات دولية
200	358	
154	148	سندات خليجية وسندات إسلامية
1	1	أدوات دين مهيكلة
355	507	
		أسهم وصناديق إدارة
		استثمارات في أسهم مسعرة
300	373	
308	371	التحوط وصناديق بديلة أخرى غير مسعرة
608	744	
		مساهمات حقوق الملكية
		استثمارات في أسهم غير مسعرة
50	42	
		صناديق أسهم خاصة
		محفظة صناديق إدارة
52	51	
4	2	محفظة صناديق عقارية
56	53	
1,069	1,346	

تحمل أدوات الدين معدل فائدة فعلية يتراوح من 1.37% إلى 8.37% سنوياً (2022: 1.37% إلى 8.50% سنوياً).

تم الإفصاح عن تصنيف الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل حسب مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة في إيضاح 22.

5 موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

2022	2023	
		مساهمات حقوق الملكية
		استثمارات في أسهم غير مسعرة
191	228	

تم الإفصاح عن تصنيف الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى حسب مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة في إيضاح 22.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع المبالغ بالمليين دولار أمريكي)

6 استثمار في شركات زميلة

إن استثمارات المجموعة في شركات زميلة مدرجة في سوق الأوراق المالية بقيمة دفترية بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي (2022: 118 مليون دولار أمريكي) بقيمة سوقية بمبلغ 99 مليون دولار أمريكي (2022: 108 مليون دولار أمريكي).

يوضح الجدول التالي ملخص للمعلومات المالية الموجزة لاستثمارات المجموعة في شركات زميلة:

2022	2023	
4,767	4,655	حصة في موجودات
(3,001)	(2,789)	حصة في مطلوبات
1,766	1,866	حصة في صافي الموجودات
68	99	الشهرة
(149)	(165)	خسائر انخفاض القيمة المتراكمة
1,685	1,800	القيمة الدفترية
2,551	2,394	الحصة في الإيرادات
254	184	الحصة في نتائج السنة

تم الإفصاح عن الشركات الزميلة في إيضاح 25.

فيما يلي ملخص للمعلومات المالية للشركات الزميلة الجوهرية للمجموعة:

2023	شركة فولاذ القابضة ش.م.ب (م)	شركة تريستار القابضة المحدودة	الشركة الوطنية للاتصالات الجزائرية	شركة الافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك.ع.	شركة الدور القابضة المحدودة	
الموجودات	2,590	1,644	1,127	2,658	1,725	
المطلوبات	(893)	(893)	(647)	(1,851)	(995)	
الحصص غير المسيطرة	(330)	(219)	-	-	-	
صافي الموجودات	1,367	532	480	807	730	
الإيرادات	2,822	1,126	676	122	352	
نتائج السنة	307	66	61	(19)	49	
(خسائر) / إيرادات شاملة أخرى للسنة	-	(5)	89	1	(1)	
2022	شركة فولاذ القابضة ش.م.ب (م)	شركة تريستار القابضة المحدودة	الشركة الوطنية للاتصالات الجزائرية	شركة الافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك.ع.	شركة الدور القابضة المحدودة	
الموجودات	2,798	1,583	1,010	1,220	1,823	
المطلوبات	(997)	(917)	(535)	(967)	(1,094)	
الحصص غير المسيطرة	(280)	(184)	-	-	-	
صافي الموجودات	1,521	482	475	253	729	
الإيرادات	3,102	854	610	261	361	
نتائج السنة	468	66	23	(94)	27	
(خسائر) / إيرادات شاملة أخرى للسنة	(7)	(1)	3	10	129	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(جميع المبالغ بالميون دولار أمريكي)

6 استثمار في شركات زميلة (تتمة)

فيما يلي المعلومات المالية المخصصة للشركات الزميلة غير الجوهرية للمجموعة بصورة فردية، قبل أي استبعادات:

2022	2023	
6,214	6,784	الموجودات
(4,516)	(4,565)	المطلوبات
1,698	2,219	صافي الموجودات
2,178	1,872	الإيرادات
21	35	نتائج السنة
230	98	الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة

أجرت الإدارة تقييماً لمؤشرات انخفاض القيمة على استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة بالنظر إلى التغيرات السلبية الكبيرة في الاقتصاد، أو عوامل السوق أو البيئة القانونية أو القطاع أو العوامل السياسية التي تؤثر على أعمال الشركات المستثمر فيها بما في ذلك مراعاة التغييرات في الوضع المالي للشركات المستثمر فيها. وقدرت الإدارة المبلغ القابل للاسترداد من استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة من خلال تحديد القيمة أثناء الاستخدام، ونتيجة لذلك، تم تسجيل انخفاض في القيمة بمبلغ 21 مليون دولار أمريكي (2022: رد لانخفاض القيمة بمبلغ 7 دولار أمريكي) في بيان الدخل المجمع (إيضاح 17).

7 موجودات أخرى

2022	2023	
35	13	موجودات أخرى، بما فيها المدينون التجاريون لشركات تابعة
(8)	(8)	ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة
27	5	
5	15	فوائد ورسوم وعمولات وتوزيعات أرباح مستحقة
8	2	القيمة العادلة الموجبة لأدوات مالية مشتقة
2	1	مدفوعات مقدماً
18	1	ممتلكات وآلات ومعدات
35	2	أموال هامشية مدفوعة لأدوات مالية مشتقة
95	26	

8 ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

2022	2023	
150	180	ودائع من بنوك مركزية في دول مجلس التعاون الخليجي
241	537	ودائع من مؤسسات مالية أخرى في دول مجلس التعاون الخليجي
40	75	ودائع من مؤسسات مالية دولية أخرى
431	792	

تحمل الودائع من البنوك المركزية والمؤسسات المالية الأخرى متوسط معدل فائدة فعلية قدره 5.18% سنوياً (2022: 1.77% سنوياً).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع المبالغ بالمليين دولار أمريكي)

9 تمويل محدد الأجل

2022	2023	معدل الفائدة %	إصدار سندات متوسطة الأجل:
91	-	4.52% سنوياً (نصف سنوي)	سندات متوسطة الأجل بالرينغيت الماليزي بمعدل ثابت تستحق في 2023
35	34	5.30% سنوياً (نصف سنوي)	سندات متوسطة الأجل بالرينغيت الماليزي بمعدل ثابت تستحق في 2027
126	34		

10 مطلوبات أخرى

2022	2023	
6	6	فوائد مستحقة
48	16	القيمة العادلة السالبة للأدوات المالية المشتقة
32	25	مطلوبات أخرى بما فيها الدائون التجاريون لشركات تابعة ومصروفات مستحقة
86	47	

11 حقوق الملكية

- 11.1 يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 2.1 مليون سهم بقيمة 1,000 دولار أمريكي للسهم (2022: 2.1 مليون سهم بقيمة 1,000 دولار أمريكي للسهم).
- 11.2 وفقاً للنظام الأساسي للمؤسسة، ينبغي اقتطاع 10% من ربح السنة إلى الاحتياطي الإيجابي غير القابل للتوزيع ويتوقف هذا الاقتطاع عندما يبلغ هذا الاحتياطي 50% من رأسمال المؤسسة كحد أدنى.
- خلال السنة، اقتطعت المؤسسة نسبة 10% من صافي أرباح السنة الخاصة للاحتياطي الإيجابي.
- 11.3 ووفقاً للنظام الأساسي للمؤسسة، ينبغي اقتطاع نسبة 10% من أرباح السنة إلى الاحتياطي الاختياري، ويجوز وقف هذا الاقتطاع بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين. إن هذا الرصيد متاح للتوزيع على المساهمين وفقاً للنظام الأساسي للمؤسسة.
- كما هو مبين في إيضاح 26، أوصى مجلس الإدارة بعدم اقتطاع نسبة 10% من أرباح السنتين 2023 و2022 إلى الاحتياطي الاختياري.
- 11.4 أوصى اجتماع مجلس الإدارة الذي عقد في 19 مارس 2023 بتوزيع أرباح نقدية قدرها 50 دولار أمريكي للسهم الواحد بقيمة 105 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية السنوية الذي عقد في 16 أبريل 2023 على توزيعات الأرباح النقدية.
- 11.5 أوصى اجتماع مجلس الإدارة، الذي عقد في 17 مارس 2022 بتوزيع أرباح نقدية قدرها 50 دولار أمريكي للسهم الواحد بقيمة 105 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية السنوية الذي عقد في 17 أبريل 2022 على الأرباح النقدية وعلى استخدام مبلغ 9 مليون دولار أمريكي من الاحتياطي الاختياري ومبلغ 96 مليون دولار أمريكي من الأرباح المرحلة لتوزيع الأرباح النقدية والتي تم سدادها لاحقاً.

12 إيرادات فوائد

2022	2023	
6	13	ودائع لدى البنوك
11	14	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
17	27	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع الأرقام بالمليين دولار أمريكي)

13 صافي الربح / (الخسارة) من الاستثمارات

2022	2023	
-	3	ربح محقق من بيع شركة زميلة
(40)	35	ربح / (خسارة) محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
(72)	56	ربح / (خسارة) غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
<u>(112)</u>	<u>94</u>	

14 إيرادات توزيعات أرباح

2022	2023	
1	2	أسهم وصناديق إدارة
6	3	مساهمات حقوق الملكية
<u>7</u>	<u>5</u>	

15 مصروفات فوائد

2022	2023	
(6)	(29)	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
(6)	(5)	تمويل محدد الأجل
<u>(12)</u>	<u>(34)</u>	

16 مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع

في 19 مارس 2023، أعلنت المجموعة عن قرار مجلس إدارتها ببيع شركة المنتجات البيتومينية المحدودة «بيتومات»، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل. من المتوقع أن يتم الانتهاء من بيع بيتومات خلال سنة من تاريخ البيانات المالية المجمعة. في 31 مارس 2023، تم تصنيف بيتومات على أنها محتفظ بها لغرض البيع. وفيما يلي نتائج شركة بيتومات للسنة:

2022	2023	
58	19	مبيعات
(49)	(14)	تكلفة المبيعات
<u>9</u>	<u>5</u>	مجمل الربح
5	(1)	(خسائر) / إيرادات أخرى
(2)	(1)	مصروفات بيع وتوزيع
(3)	(1)	مصروفات إدارية
<u>9</u>	<u>2</u>	

فيما يلي الفئات الرئيسية لموجودات ومطلوبات شركة بيتومات المصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع كما في 31 ديسمبر 2023:

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع المبالغ بالمليين دولار أمريكي)

16 مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع (تتمة)

2023

2023	موجودات محتفظ بها لغرض البيع
5	استثمار في شركة زميلة
40	موجودات أخرى
3	النقد والتقد المعادل
48	مجموع الموجودات المحتفظ بها لغرض البيع
(15)	مطلوبات متعلقة مباشرة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع
33	مصرفات مستحقة ومطلوبات أخرى
	صافي الموجودات المتعلقة مباشرة بمجموعة البيع

لاحقاً لفترة البيانات المالية المجمعة، قامت المجموعة ببيع ملكيتها بنسبة 100% في شركة المنتجات البيتومينية المحدودة (بيتومات) «الشركة التابعة».

17 (مخصص) / رد خسائر انخفاض القيمة وخسائر الائتمان المتوقعة

2022

2023

2022	2023	(مخصص) / رد خسائر الانخفاض في قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة (إيضاح 6)
7	(21)	رد خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات الأخرى
2	-	
9	(21)	

18 التقاعد ومكافأة نهاية الخدمة

يوجد بالمؤسسة نظام اشتراك اختياري ونظام مكافأة نهاية الخدمة والتي تشمل جميع العاملين فيها. ويحدد الاشتراك في النظام الاختياري على أساس نسبة مئوية من المرتب الخاضع للمعاش ويتكون من اشتراك مسدد من قبل العاملين بالإضافة إلى اشتراك مماثل مسدد من قبل المجموعة بحد معين. ويحدد الاشتراك في نظام مكافأة نهاية الخدمة على أساس نسبة مئوية من المرتب الخاضع للمعاش وعدد سنوات الخدمة للعاملين. ويحدد المبلغ الذي يدفع كمكافأة نهاية الخدمة على أساس مبالغ الاشتراكات وأرباح الاستثمار من هذه الاشتراكات.

تقوم المؤسسة أيضاً بدفع اشتراكات في نظام المعاشات الحكومي لبعض العاملين طبقاً للمتطلبات القانونية في دولة الكويت كما تقوم بدفع الاشتراكات وفقاً لقانون العمل في البلدان التي تعمل فيها شركاتها التابعة.

يقدر إجمالي تكلفة مكافأة التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة الأخرى المتضمنة في تكاليف الموظفين بمبلغ 7 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (2022: 7 مليون دولار أمريكي).

19 التزامات ومطلوبات محتملة

ضمن النشاط العادي لتلبية متطلبات عمليات المجموعة، توجد لدى المجموعة التزامات لمنح تسهيلات ائتمانية وتقديم كفالات مالية وخطابات ائتمان لضمان أداء شركات المجموعة تجاه الأطراف الأخرى. إن مخاطر الائتمان الناتجة عن تلك المعاملات تعتبر بصفة عامة أقل من المبلغ التعاقدية.

يوضح الجدول التالي المبالغ الاسمية الأساسية للضمانات والالتزامات القائمة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة:

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع المبالغ بالميون دولار أمريكي)

19 التزامات ومطلوبات محتملة (تتمة)

2022	2023	
		مبالغ مخاطر الائتمان
		البنود الطارئة المتعلقة بالمعاملات:
		- خطابات ضمان
353	208	
		وتصدر المؤسسة بعض خطابات الضمان باسم الأطراف ذات الصلة (إيضاح 23).
		وستنتهي صلاحية العديد من المطلوبات المحتملة والالتزامات دون أن يتم سدادها مقدماً كلياً أو جزئياً. وبالتالي لا تمثل المبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.
		كان لدى المجموعة الالتزامات غير الائتمانية التالية بتاريخ البيانات المالية المجمعة:
2022	2023	
16	14	التزامات غير مسجوبة لاستثمارات في صناديق أسهم خاصة

20 أهداف وسياسات إدارة مخاطر الأدوات المالية

يمثل هذا الإيضاح المعلومات حول تعرض المجموعة للمخاطر الناتجة من استخدام الأدوات المالية. تمثل المخاطر جزءاً رئيسياً في أنشطة المجموعة لكن هذه المخاطر تُدار بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لقيود المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه العملية في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح ويتحمل كل فرد بالمجموعة مسؤولية التعرض للمخاطر فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به.

تتعرض المجموعة لمخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر الائتمان. تنقسم مخاطر السوق إلى مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الأسهم.

تبدأ عملية إدارة المخاطر بلجنة إدارة المخاطر التي تتكون من أعضاء في مجلس إدارة المؤسسة والإدارة العليا، وتحدد اللجنة مدى استعداد المجموعة لتحمل المخاطر لمجلس الإدارة. يتحمل مجلس إدارة المؤسسة المسؤولية النهائية عن الأسلوب العام لإدارة المخاطر واعتماد استراتيجيات ومبادئ إدارة المخاطر.

20.1 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر أن يخفق أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزامه ويتسبب بذلك في تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. وقد قام مجلس إدارة المؤسسة بوضع حدود للمقترضين الأفراد ومجموعات المقترضين وللقطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال. كما تقوم المجموعة أيضاً بمراقبة التعرض للمخاطر الائتمانية والتقييم المستمر لملاءة الأطراف المقابلة. إضافة إلى ذلك، تحصل المجموعة - عند اللزوم - على ضمانات وتدخل في اتفاقيات مقاصة واتفاقيات ضمانات مع الأطراف المقابلة وتقلل من فترة التعرض للمخاطر قدر الإمكان.

كما في 31 ديسمبر 2023 و2022، لم تحصل المجموعة على أي ضمانات على أي من الموجودات المالية.

فيما يلي خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المدرجة في بيان الدخل المجمع:

2022	2023	
2	-	رد خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات الأخرى

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع المبالغ بالمليين دولار أمريكي)

20 أهداف وسياسات إدارة مخاطر الأدوات المالية (تتمة)

20.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

20.1.1 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

إن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان للمجموعة هو كما يلي:

2022	2023	
49	48	النقد والنقد المعادل
242	194	ودائع لدى البنوك
355	507	أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
75	24	موجودات أخرى
721	773	
353	208	التزامات ائتمانية
1,074	981	مجمل التعرض لمخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالأدوات المالية المشتقة تقتصر على تلك الأدوات ذات القيمة العادلة الموجبة والتي تم إدراجها ضمن الموجودات الأخرى.

تظهر التركيزات عندما تتعامل مجموعة من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة ضمن نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما قد يؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية مثلما تتأثر بالتغيرات الاقتصادية أو السياسية أو أي تغييرات أخرى. وتشير تركيزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية معينة.

يبلغ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لطرف مقابل فردي 231 مليون دولار أمريكي (2022: 105 مليون دولار أمريكي).

إن تركيزات مخاطر الائتمان للمجموعة حسب المناطق الجغرافية هو كما يلي:

في 31 ديسمبر 2023	دول مجلس التعاون الخليجي أوروبا	أمريكا	آسيا/ أفريقيا	المجموع	
7	-	41	-	48	النقد والنقد المعادل
194	-	-	-	194	ودائع لدى البنوك
148	-	359	-	507	أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
18	-	4	2	24	موجودات أخرى
367	-	404	2	773	
208	-	-	-	208	التزامات ائتمانية
575	-	404	2	981	مجمل التعرض لمخاطر الائتمان

في 31 ديسمبر 2022	دول مجلس التعاون الخليجي أوروبا	أمريكا	آسيا/ أفريقيا	المجموع	
40	6	3	-	49	النقد والنقد المعادل
212	30	-	-	242	ودائع لدى البنوك
154	2	199	-	355	أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
33	3	2	37	75	موجودات أخرى
439	41	204	37	721	
353	-	-	-	353	التزامات ائتمانية
792	41	204	37	1,074	مجمل التعرض لمخاطر الائتمان

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(جميع المبالغ بالملليون دولار أمريكي)

20 أهداف وسياسات إدارة مخاطر الأدوات المالية (تتمة)

20.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

20.1.1 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

إن تركيزات مخاطر الائتمان للمجموعة حسب قطاع الأعمال هو كما يلي:

المجموع	أخرى	وكالات حكومية	طاقة ومرافق	تجاري وصناعي	بنوك ومؤسسات مالية	في 31 ديسمبر 2023
48	-	-	-	-	48	النقد والنقد المعادل
194	-	-	-	-	194	ودائع لدى البنوك
507	139	279	22	-	67	أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
24	-	2	16	-	6	موجودات أخرى
773	139	281	38	-	315	التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
208	-	-	208	-	-	التزامات ائتمانية
981	139	281	246	-	315	مجموع التعرض لمخاطر الائتمان
المجموع	أخرى	وكالات حكومية	طاقة ومرافق	تجاري وصناعي	بنوك ومؤسسات مالية	في 31 ديسمبر 2022
49	-	-	-	-	49	النقد والنقد المعادل
242	-	-	-	-	242	ودائع لدى البنوك
355	103	138	36	3	75	أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
75	-	1	6	21	47	موجودات أخرى
721	103	139	42	24	413	التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
353	-	-	353	-	-	التزامات ائتمانية
1,074	103	139	395	24	413	مجموع التعرض لمخاطر الائتمان

20.1.2 الجدارة الائتمانية للموجودات المالية

تستفيد المجموعة في إدارة المحفظة المالية من التصنيفات والقياسات والأساليب الأخرى التي تسعى إلى مراعاة جميع جوانب المخاطر. فيما يلي تقييم مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة «فئة الاستثمار» في التصنيف فهي تلك التي تكون فيها المخاطر النهائية لاحتمال تكبد خسارة مالية ناتجة من تخلف الطرف المتعهد عن الوفاء بالتزاماته. يتضمن ذلك التسهيلات الممنوحة للشركات ذات الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد التي تتراوح بين الدرجة الجيدة والممتازة. إن كافة ضمانات فئات الاستثمار مصنفة من قبل وكالات تصنيف معروفة. أما مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة «غير مصنفة»، فهي تشمل كافة أشكال التعرض للمخاطر الأخرى التي يلتزم السداد فيها بكافة الشروط التعاقدية ولا تتعرض «لانخفاض القيمة»، ولكن لا تتحدد بأي تصنيفات معلنة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في ולلسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع المبالغ بالملليون دولار أمريكي)

20 أهداف وسياسات إدارة مخاطر الأدوات المالية (تتمة)

20.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

20.1.2 الجدارة الائتمانية للموجودات المالية (تتمة)

يوضح الجدول أدناه الجدارة الائتمانية حسب فئة الموجودات:

غير متأخرة أو منخفضة القيمة			في 31 ديسمبر 2023	
المجموع	غير مصنفة	فئة الاستثمار		
48	-	48		النقد والنقد المعادل
194	-	194		ودائع لدى البنوك
507	-	507		أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
24	15	9		موجودات أخرى
773	15	758		التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
208	-	208		التزامات ائتمانية
981	15	966		مجمّل التعرض لمخاطر الائتمان
غير متأخرة أو منخفضة القيمة			في 31 ديسمبر 2022	
المجموع	غير مصنفة	فئة الاستثمار		
49	-	49		النقد والنقد المعادل
242	-	242		ودائع لدى البنوك
355	-	355		أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
75	28	47		موجودات أخرى
721	28	693		التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
353	-	353		التزامات ائتمانية
1,074	28	1,046		مجمّل التعرض لمخاطر الائتمان

ويبين الجدول أدناه تعرض الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة على أساس التوزيع بين المراحل في نهاية السنة.

2023				
المجموع	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
48	-	3	45	النقد والنقد المعادل
194	-	-	194	ودائع لدى البنوك
24	-	20	4	موجودات أخرى
266	-	23	243	المجموع
2022				
المجموع	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
49	-	-	49	النقد والنقد المعادل
242	-	-	242	ودائع لدى البنوك
75	8	6	61	موجودات أخرى
366	8	6	352	المجموع

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(جميع المبالغ بالمليين دولار أمريكي)

20 أهداف وسياسات إدارة مخاطر الأدوات المالية (تتمة)

20.2 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها. وللمحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتبويب مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، ومراقبة السيولة على أساس يومي.

توضح قائمة السيولة للمطلوبات المالية التدفقات النقدية المتوقعة، استناداً إلى التزامات السداد التعاقدية، والتي تشمل مدفوعات الفوائد المستقبلية على مدى عمر هذه المطلوبات المالية. إن قائمة السيولة للمطلوبات المالية غير المخصصة كما في 31 ديسمبر 2023 و2022 هي كما يلي:

31 ديسمبر 2023	خلال 3 أشهر	3 أشهر إلى سنة	سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	المجموع
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	410	397	-	-	807
تمويل محدد الأجل	-	2	38	-	40
إجمالي الأدوات المالية المشتقة التي تم تسويتها:					
- مبلغ تعاقدى دائن	650	16	49	-	715
- مبلغ تعاقدى مدين	(651)	(16)	(34)	-	(701)
مطلوبات أخرى	21	5	17	4	47
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصصة	430	404	70	4	908
التزامات	-	-	14	-	14
مطلوبات محتملة	10	28	90	80	208
31 ديسمبر 2022	خلال 3 أشهر	3 أشهر إلى سنة	سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	المجموع
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	325	107	-	-	432
تمويل محدد الأجل	91	2	42	-	135
إجمالي الأدوات المالية المشتقة التي تم تسويتها:					
- مبلغ تعاقدى دائن	328	65	49	-	442
- مبلغ تعاقدى مدين	(296)	(71)	(35)	-	(402)
مطلوبات أخرى	42	14	24	6	86
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصصة	490	117	80	6	693
التزامات	-	-	16	-	16
مطلوبات محتملة	3	105	224	21	353

تستند قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات المبينة في الجدول أدناه إلى تقييم الإدارة لحق وقدرة المجموعة (وليس بالضرورة نية الإدارة) على تصفية هذه الأدوات استناداً إلى سمات السيولة الأساسية الخاصة بها.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع المبالغ بالmillions دولار أمريكي)

20 أهداف وسياسات إدارة مخاطر الأدوات المالية (تتمة)

20.2 مخاطر السيولة (تتمة)

المجموع	أكثر من خمس سنوات	سنة إلى خمس سنوات	3 أشهر إلى سنة	خلال 3 أشهر	31 ديسمبر 2023
					الموجودات
48	-	-	-	48	النقد والتقد المعادل
194	-	-	-	194	ودائع لدى البنوك
1,346	78	13	375	880	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
228	228	-	-	-	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
1,800	1,800	-	-	-	استثمار في شركات زميلة
26	1	5	3	17	موجودات أخرى
48	-	-	-	48	موجودات محتفظ بها لغرض البيع
3,690	2,107	18	378	1,187	مجموع الموجودات
					المطلوبات
792	-	-	384	408	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
34	-	34	-	-	تمويل محدد الأجل
47	4	17	5	21	مطلوبات أخرى
15	-	-	-	15	مطلوبات متعلقة مباشرة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع
888	4	51	389	444	مجموع المطلوبات
	2,103	(33)	(11)	743	صافي الفجوة
					31 ديسمبر 2022
					الموجودات
49	-	-	-	49	التقد والنقد المعادل
242	-	-	-	242	ودائع لدى البنوك
1,069	83	17	315	654	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
191	191	-	-	-	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
1,685	1,685	-	-	-	استثمار في شركات زميلة
95	20	16	15	44	موجودات أخرى
3,331	1,979	33	330	989	مجموع الموجودات
					المطلوبات
431	-	-	107	324	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
126	-	35	-	91	تمويل محدد الأجل
86	6	24	14	42	مطلوبات أخرى
643	6	59	121	457	مجموع المطلوبات
	1,973	(26)	209	532	صافي الفجوة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع المبالغ بالميون دولار أمريكي)

20 أهداف وسياسات إدارة مخاطر الأدوات المالية (تتمة)

20.3 مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. إن طبيعة هذه المخاطر هي كما يلي:

مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمال أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم تطابق أسعار الفائدة للموجودات والمطلوبات. إن الحساسية ذات الصلة للتغيرات في أسعار الفائدة ليست جوهرياً لبيان الدخل المجموع.

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات في مخاطر تقلب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يبين الجدول التالي الحساسية للتغير المحتمل بصورة معقولة في سعر صرف الدرهم الإماراتي والريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي، مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى على ربح المجموعة والإيرادات الشاملة الأخرى.

2022			2023			العملات
التأثير على الدخل الشامل الأخر	التأثير على الربح	التغير في سعر صرف العملات %	التأثير على الدخل الشامل الأخر	التأثير على الربح	التغير في سعر صرف العملات %	
-	6	+ 5%	-	5	+ 5%	درهم إماراتي
6	5	+ 5%	9	(8)	+ 5%	ريال سعودي

إن تعرض المجموعة لتغيرات العملة الأجنبية بالنسبة لكافة العملات الأخرى غير جوهري.

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم.

إن مخاطر السوق المتعلقة بالاستثمارات حسب سوق رأس المال الدين والأسهم والاستثمارات البديلة وإدارة الخزينة يتم قياسها ومراقبتها وإدارتها على أساس القيمة الاسمية وباستخدام مفهوم القيمة السوقية في حالة المخاطر.

يوضح الجدول التالي إجمالي القيمة المعرضة للمخاطر حسب عامل المخاطر. تستند قياسات القيمة المعرضة للمخاطر على أساس مستوى ثقة 95% وفترة احتفاظ 25 يوم واستخدام بيانات تاريخية.

2023	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	31 ديسمبر
أسعار الفائدة	10	8	13	13
أسعار الأسهم	26	18	31	23
تحويل العملات الأجنبية	-	-	1	-
المجموع*	29	21	36	27
2022	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	31 ديسمبر
أسعار الفائدة	6	4	9	6
أسعار الأسهم	26	14	31	28
تحويل العملات الأجنبية	1	-	1	1
المجموع*	26	16	32	29

* يتضمن إجمالي القيمة المعرضة للمخاطر مزايا التنوع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع المبالغ بالمليين دولار أمريكي)

21 الأدوات المالية المشتقة

تستخدم المجموعة المشتقات المالية وأدوات الصرف الأجنبي كجزء من نشاط إدارة موجوداتها ومطلوباتها لتحوط تعرضها لمخاطر السوق ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية.

في حالة معاملات المشتقات المالية، فإن القيمة الاسمية لا تنتقل بين الأطراف المتعاقدة بل هو فقط معيار لاحتساب المدفوعات. وعلى الرغم من أن القيمة الاسمية تستخدم كمقياس لحجم المشتقات وأسواق الصرف الأجنبي، إلا أنه لا يعتبر مقياساً لمخاطر السوق ولا لمخاطر الائتمان. إن مقياس المجموعة لتعرضها للائتمان يتمثل في تكلفة استبدال العقود بالأسعار الجارية في السوق في حالة تخلف الطرف الآخر عن الدفع قبل التاريخ المحدد للتسوية. وتمثل مبالغ مخاطر الائتمان الأرباح الإجمالية غير المحققة من المعاملات قبل الأخذ بالاعتبار توفر أي ضمانات إضافية أو أية اتفاقيات مقاصة رئيسية.

عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع أو تبادل أداة مالية محددة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود مخصصة يتم التعامل بها في السوق خارج البورصة ويتم تسويتها على أساس إجمالي. كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة، بلغ المبلغ الاسمي لعقود صرف العملات الأجنبية الآجلة 715 مليون دولار أمريكي (2022: 442 مليون دولار أمريكي) وكان صافي قيمتها العادلة عبارة عن ربح مبادلة قدره 1 مليون دولار أمريكي (2022: 6 ملايين دولار أمريكي).

تستخدم مبادلات العملات المتعددة للتحوط من التمويل محدد الأجل بغير عملة الدولار الأمريكي الصادر في قسيمة بسعر ثابت. في تاريخ البيانات المالية المجمعة، بلغ المبلغ الاسمي لمبادلات العملات 49 مليون دولار أمريكي (2022: 172 مليون دولار أمريكي) وكان صافي قيمتها العادلة متمثل في خسارة مبادلة قدرها 15 مليون دولار أمريكي (2022: 46 مليون دولار أمريكي).

يلخص الجدول التالي إجمالي القيم الاسمية وصافي القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية.

2022			2023		
القيمة الاسمية	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة	القيمة الاسمية	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
172	(46)	-	49	(15)	-
442	(2)	8	715	(1)	2
614	(48)	8	764	(16)	2

مشتقات محتفظ بها للتحوط
- مبادلات العملات الأجنبية
- عقود تحويل عملات أجنبية آجلة

تحليل الاستحقاقات

في 31 ديسمبر 2023			
المجموع	أكثر من خمس سنوات	من سنة إلى 5 سنوات	خلال سنة واحدة
القيم الاسمية			
49	-	49	-
715	-	49	666
764	-	98	666
في 31 ديسمبر 2022			
القيم الاسمية			
172	-	49	123
442	-	49	393
614	-	98	516

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

22 معلومات عن القيمة العادلة

يقوم تعريف القيمة العادلة على أنها السعر المستلم لبيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملات منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة من الأسعار المعروضة في أسواق نشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة التي تتوفر لها ذلك. عندما تكون سوق الأدوات المالية غير نشطة، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم. تتضمن أساليب التقييم درجة من التقدير والحد الذي يعتمد فيه على تعقد الأداة وتوفر بيانات السوق.

تدرج الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة ناقصاً الانخفاض في القيمة أو التكلفة المطفأة، ولا تختلف القيمة الدفترية بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث إن غالبية هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها على الفور استناداً إلى حركة السوق في أسعار الفائدة.

تحديد القيمة العادلة والجدول الهرمي لها:

تستخدم المجموعة الجدول الهرمي التالي لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

المستوى 1: أسعار معلنه في السوق النشط لنفس الأداة.

المستوى 2: أسعار معلنه في السوق النشط لأدوات مماثلة أو وسائل تقييم أخرى التي تكون جميع مدخلاتها الرئيسية قائمة على البيانات المعروضة في السوق؛ و

المستوى 3: أساليب تقييم لا تعتمد أي من مدخلاتها الأساسية على البيانات المعروضة في السوق بما في ذلك صافي قيمة موجودات صناديق الأسهم الخاصة حيث تكون الاستثمارات الأساسية هي شركات خاصة/موجودات عقارية غير مسعرة.

يوضح الجدول الآتي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة على أساس مستوى القيمة العادلة الهرمي.

الإجمالي	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	2023
				موجودات تم قياسها بالقيمة العادلة
				موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
507	1	-	506	أدوات دين
373	-	-	373	استثمارات في أسهم مسعرة
371	-	371	-	تحوط وصناديق غير مسعرة بديلة أخرى
42	42	-	-	مساهمات حقوق الملكية
53	53	-	-	صناديق أسهم خاصة
				موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
228	228	-	-	مساهمات حقوق الملكية
				موجودات أخرى - القيمة العادلة لأدوات مالية مشتقة
2	-	2	-	عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة
<u>1,576</u>	<u>324</u>	<u>373</u>	<u>879</u>	
				مطلوبات أخرى - القيمة العادلة لأدوات مالية مشتقة
15	-	15	-	مبادلات العملات الأجنبية
1	-	1	-	عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة
<u>16</u>	<u>-</u>	<u>16</u>	<u>-</u>	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع المبالغ بالmillions دولار أمريكي)

22 معلومات عن القيمة العادلة (تتمة)

الإجمالي	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	2022
				موجودات تم قياسها بالقيمة العادلة
				موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
355	1	-	354	أدوات دين
300	-	-	300	استثمارات في أسهم مسعرة
308	-	308	-	تحوط وصناديق غير مسعرة بديلة أخرى
50	50	-	-	مساهمات حقوق الملكية
56	56	-	-	صناديق أسهم خاصة
				موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
191	191	-	-	مساهمات حقوق الملكية
				موجودات أخرى - القيمة العادلة لأدوات مالية مشتقة
8	-	8	-	عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة
<u>1,268</u>	<u>298</u>	<u>316</u>	<u>654</u>	
				مطلوبات أخرى - القيمة العادلة لأدوات مالية مشتقة
46	-	46	-	مبادلات العملات الأجنبية
2	-	2	-	عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة
<u>48</u>	<u>-</u>	<u>48</u>	<u>-</u>	

يوضح الجدول الآتي مطابقة الأرصدة الافتتاحية والختامية للأدوات المالية في المستوى 3 من الجدول الهرمي القيمة العادلة:

في 31 ديسمبر 2023	صافي المشتريات والمبيعات والتحويلات والتسويات	الخسارة المسجلة في حقوق الملكية	الخسارة المسجلة في بيان الدخل المجمع	في 1 يناير 2023
				موجودات تم قياسها بالقيمة العادلة
				موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
1	-	-	-	1
42	(3)	-	(5)	50
53	(2)	-	(1)	56
				موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
228	56	(19)	-	191
<u>324</u>	<u>51</u>	<u>(19)</u>	<u>(6)</u>	<u>298</u>

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (جميع المبالغ بالmillions دولار أمريكي)

23 معاملات مع أطراف ذات علاقة

يمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين والمدراء وموظفي الإدارة العليا للمجموعة والشركات الخاضعة للسيطرة أو الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة أو التي يمارسون عليها تأثيراً ملموساً. يتم الموافقة على سياسات تسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة المؤسسة.

فيما يلي الأرصدة القائمة لدى الشركات الزميلة خلال السنة:

2022	2023	
353	208	خطابات ضمان (إيضاح 19)
4	16	أرصدة مستحقة من الشركات الزميلة
		مكافآت موظفي الإدارة العليا
		فيما يلي مكافأة موظفي الإدارة العليا خلال السنة:
2022	2023	
10	11	رواتب ومزايا قصيرة الأجل للموظفين
2	3	مكافآت بعد التوظيف
12	14	

24 إدارة رأس المال

يمثل رأسمال المؤسسة استثمار المساهمين والموارد الاستراتيجية الرئيسية التي تدعم تحمل مخاطر أنشطة الأعمال للمؤسسة.

إن هدف المجموعة هو توسيع هذا المصدر بأسلوب كفاء ومربح من أجل اكتساب عائدات تنافسية.

تدير المؤسسة رأس المال لديها مع الأخذ في الحسبان المتطلبات الرقابية والاقتصادية. لم يتم إجراء أي تغييرات على الأهداف أو السياسات أو الإجراءات منذ السنة السابقة. وبما يتناسب مع المشاركين الآخرين في قطاع الأعمال، تقوم المجموعة بمراقبة رأس المال على أساس معدل الاقتراض. ويتم احتساب هذا المعدل بصافي الدين مقسوماً على إجمالي حقوق الملكية كما يلي:

2022	2023	
557	826	ودائع تحمل فائدة وتمويل محدد الأجل وقروض أخرى
86	47	مطلوبات أخرى
(291)	(242)	ناقصاً: النقد والنقد المعادل والودائع لدى البنوك
352	631	صافي الدين
2,688	2,802	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي المؤسسة
0.1	0.2	معدل الاقتراض (صافي الدين / حقوق الملكية)

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(جميع المبالغ بالملليون دولار أمريكي)

25 الشركات التابعة والشركات الزميلة الرئيسية

فيما يلي بيان بأهم الشركات التابعة والشركات الزميلة للمؤسسة:

الشركات التابعة	بلد التأسيس	% حصة الملكية		تاريخ إصدار البيانات المالية	النشاط الأساسي
		2022	2023		
شركة المنتجات البيتومينية ذ.م.م. (بيتومات) (إيضاح 16)	السعودية	100	100	31 ديسمبر 2023	تصنيع مواد بناء

الشركات الزميلة	بلد التأسيس	% حصة الملكية		تاريخ إصدار البيانات المالية	النشاط الأساسي
		2022	2023		
شركة الخليج لإعادة التأمين القابضة المحدودة	جزر القنال	50.0	50.0	31 ديسمبر 2023	إعادة التأمين
شركة الخليج المتحدة للحديد والصلب القابضة (فولاذ)	البحرين	50.0	50.0	31 ديسمبر 2023	شركة قابضة
شركة العزل للطاقة (شركة مساهمة مفضلة)	البحرين	45.0	45.0	31 ديسمبر 2023	مشروع طاقة ومياه
شركة تحالف المياه القابضة ذ.م.م.	السعودية	40.1	40.1	31 ديسمبر 2023	مشروع طاقة ومياه
شركة شمس الظاهرة لتوليد الكهرباء ش.م.ع.م.	عمان	40.0	40.0	31 ديسمبر 2023	مشروع طاقة ومياه
شركة الأفق للاستثمار ذ.م.م.	جزر الكابمان	35.0	35.0	31 أغسطس 2023	التعليم
شركة اس جي ايه مرافق القابضة ذ.م.م.	البحرين	33.3	33.3	31 ديسمبر 2023	مشروع طاقة ومياه
شركة التوريد والخدمات الفنية ذ.م.م.	الإمارات	30.7	30.7	31 ديسمبر 2023	خدمات تبريد
شركة أصول للدواجن ش.م.ع.م.	عمان	26.7	26.7	31 ديسمبر 2023	دواجن ومنتجات ألبان
شركة الدور القابضة المحدودة	الإمارات	25.0	25.0	31 ديسمبر 2023	مشروع طاقة ومياه
شركة كابلات جدة المحدودة ذ.م.م.	السعودية	25.0	25.0	31 ديسمبر 2023	تصنيع كابلات
شركة القمر للحديد والصلب ش.م.ع.م.	عمان	25.0	25.0	31 ديسمبر 2023	الحديد والصلب
شركة البحرين للغاز المسال ذ.م.م.	البحرين	24.0	24.0	31 ديسمبر 2023	النفط والغاز
شركة انتربلاست المحدودة ذ.م.م.	الإمارات	23.5	23.5	31 ديسمبر 2023	بلاستيك
شركة روابي الإمارات ش.م.خ.	الإمارات	22.5	22.5	31 ديسمبر 2023	منتجات ألبان
مجموعة بايبيكر القابضة المحدودة	الإمارات	-	22.2	31 ديسمبر 2023	خدمة خطوط أنابيب النفط والغاز
مركز دبي الصحي ذ.م.م.	الإمارات	21.6	-	31 ديسمبر 2023	خدمات صحية
شركة الوطنية للاتصالات الجزائر (شركة مساهمة مفضلة)	الجزائر	20.0	20.0	31 ديسمبر 2023	خدمات اتصالات
شركة محاجر الخليج ش.م.ع.ع.	عمان	20.0	-	31 ديسمبر 2023	مواد بناء
شركة الصفاء للأغذية ش.م.ع.ع.	عمان	20.0	20.0	31 ديسمبر 2023	دواجن ومنتجات ألبان
شركة ترايستار القابضة ذ.م.م.	الإمارات	19.6	19.6	31 ديسمبر 2023	اللوجستيات
شركة الأفكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك.ع.	الكويت	14.0	14.0	30 سبتمبر 2023	تأجير الطائرات

26 أحداث لاحقة

اقترح مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد في 21 مارس 2024 توزيعات أرباح نقدية بواقع 71.43 دولار أمريكي للسهم الواحد بقيمة 150 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. تخضع الأرباح المقترحة توزيعها لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية. كما أوصى مجلس الإدارة بعدم تحويل نسبة 10% من الربح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 إلى الاحتياطي الاختياري.

مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ.
بيان المركز المالي المستقل
 كما في 31 ديسمبر 2023
 (جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

البيان التالي يمثل المركز المالي لمؤسسة الخليج للاستثمار بعد استبعاد موجودات ومطلوبات الشركات التابعة لها ، ولا يشكل جزءاً من القوائم المالية الموحدة للمؤسسة.

2022	2023	
		الموجودات
41	46	النقد والتقد المعادل
238	193	ودائع لدى البنوك
1,069	1,346	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
191	228	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,680	1,800	استثمارات في شركات زميلة
40	34	استثمار في شركات تابعة
57	28	موجودات أخرى
3,316	3,675	إجمالي الموجودات
		المطلوبات وحقوق الملكية
		المطلوبات
431	792	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
126	34	تمويل لأجل
71	47	مطلوبات أخرى
628	873	إجمالي المطلوبات
		حقوق الملكية
2,100	2,100	رأس المال
(122)	(106)	احتياطات إعادة تقييم
578	598	احتياطات أخرى
132	210	أرباح مرحلة
2,688	2,802	إجمالي حقوق الملكية
3,316	3,675	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

الاستثمارات المباشرة

المشاريع الرئيسية والمشاركة في رأس المال

في 31 ديسمبر 2023

نوع الملكية	نسبة الملكية	دولة المقر	إسم الشركة
الشركات التابعة والشركات الزميلة - مؤسسة الخليج للاستثمار			
مباشر	100.00%	السعودية	1 شركة المنتجات البيتومينية ذ.م.م. (بيتومات)
مباشر	50.00%	البحرين	2 شركة الخليج المتحدة للحديد والصلب القابضة (فولاذ) (شركة مساهمة مقفلة)
مباشر	45.00%	البحرين	3 شركة العزل للطاقة (شركة مساهمة مقفلة)
غير مباشر	40.00%	السعودية	4 شركة جزله لتحلية المياه (شركة مساهمة مقفلة)
مباشر	40.00%	عمان	5 شركة شمس الظاهرة لتوليد الكهرباء ش.م.ع.م.
مباشر	35.00%	جزر كايمان	6 شركة الأفق للاستثمار ذ.م.م.
مباشر	30.67%	الإمارات	7 شركة التوريد والخدمات الفنية ذ.م.م.
مباشر	26.68%	عمان	8 شركة أصول للدواجن ش.م.ع.م.
مباشر	25.00%	السعودية	9 شركة كابلات جدة المحدودة ذ.م.م.
غير مباشر	25.00%	البحرين	10 شركة الدور للطاقة والمياه (شركة مساهمة مقفلة)
مباشر	25.00%	قطر	11 الوكرة اس تي بي
مباشر	24.00%	البحرين	12 شركة البحرين للغاز المسال ذ.م.م.
مباشر	23.50%	الإمارات	13 شركة انتريلاست المحدودة ذ.م.م.
مباشر	22.54%	الإمارات	14 شركة روابي الإمارات ش.م.خ.
مباشر	22.22%	الإمارات	15 مجموعة بايكيبر القابضة المحدودة
مباشر	20.01%	عمان	16 شركة الصفاء للأغذية ش.م.ع.ع.
غير مباشر	20.00%	الجزائر	17 شركة الوطنية للاتصالات الجزائر (شركة مساهمة مقفلة)
غير مباشر	20.00%	السعودية	18 شركة الجبيل للمياه والطاقة (شركة مساهمة مقفلة)
مباشر	19.61%	الإمارات	19 شركة ترايستار القابضة ذ.م.م.
مباشر	14.00%	الكويت	20 شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك.ع.

نوع الملكية	نسبة الملكية	دولة المقر	إسم الشركة
مساهمات حقوق الملكية			
مباشر	20.00%	السعودية	1 الشركة الوطنية لثاني أكسيد التيتانيوم ذ.م.م. (كريستال)
غير مباشر	20.00%	السعودية	2 شركة الشقيق للمياه والكهرباء (شركة مساهمة مقفلة)
غير مباشر	16.00%	الإمارات	3 شعاع للطاقة 3 (شركة مساهمة خاصة)
مباشر	10.00%	قطر	4 شركة رأس لفان للكهرباء المحدودة (شركة مساهمة قطرية)

الدليل الإداري للمؤسسة 2023

مجموعة الخدمات المساندة

السيد حازم الرفاعي
رئيس الإدارة المالية

السيد طلال الزمامي
رئيس إدارة العمليات

السيد محمد الجلال
رئيس إدارة الموارد البشرية

السيد عامر الدخيل
رئيس إدارة تقنية المعلومات

السيد خالد السريع
رئيس قسم العلاقات العامة

المكتب التنفيذي

د. فيصل الفهد
رئيس الإدارة القانونية والالتزام

د. يعقوب العبدالله
رئيس إدارة المخاطر

السيد محمد الراشد
رئيس إدارة التدقيق الداخلي

السيدة مريم الكوهجي
أمين سر مجلس الإدارة

الإدارة العليا

السيد إبراهيم علي القاضي
الرئيس التنفيذي

السيد مشاري الجديمي
رئيس مجموعة الاستثمارات المباشرة

السيد طلال الطواري
رئيس مجموعة الأسواق العالمية

السيد هاني الشخص
رئيس مجموعة الخدمات المساندة

مجموعة الأسواق العالمية

السيد أسامة المسلم
رئيس إدارة الخزينة

السيد رافائيل برتوني
رئيس إدارة أسواق الدين

السيد عبدالله الدرياس
رئيس إدارة الأسهم

د. محمد العمر
رئيس إدارة البحوث

مجموعة الاستثمارات المباشرة

السيد فيصل الرومي
رئيس إدارة الصناعات التحويلية

السيد محمد الفارس
رئيس إدارة المشاريع المتنوعة

السيد مشاري البدر
رئيس إدارة تحليل الاستثمارات المباشرة

السيد فهد النصف
رئيس إدارة الخدمات المالية والمرافق

السيد فادي تويني
رئيس إدارة مشاريع الصناعات الخفيفة

العنوان

العنوان البريدي
ص. ب 3402، الصفاة 13035، الكويت

عنوان المراسلات
شرق. شارع جابر المبارك. الكويت

الموقع الإلكتروني
www.gic.com.kw

البريد الإلكتروني
gic@gic.com.kw

سويقت
GCOR KWKW

هاتف
(+965) 2222 5000

تليفاكس
(+965) 2222 5010